الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير في:

العلـــــــوم السياسيـــــــــة والعلاقـــــــات الدوليـــــــــــة

تخصص: دراسات مغاربية

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الدكتور:**

دشاش أمينة **خـــداوي محمد**

لجنة المناقشة:

- **أ/ بن زايد محمد..... رئيســـــا**
- **د/ خداوي محمد..... مشرفا و مقررا**
- **أ/بالحاج الهواري..... عضـــوا مناقشـا**

الموسم الجامعي 2014/2015

أولا أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور "خداوي محمد" على إشرافه ومتابعته لذا البحث وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الهادفة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة التي سألتزم بكل توجيهاتهم وانتقاداتهم العلمية والموضوعية

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال المكتبات الذين زودوني بما أحتاجه من مراجع خاصة عمال مكتبة قسم العلوم السياسية سعيدة وعمال مكتبة قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر

لكل من كان لي سندا وساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

لكم مني جميعا فائق الاحترام والتقدير

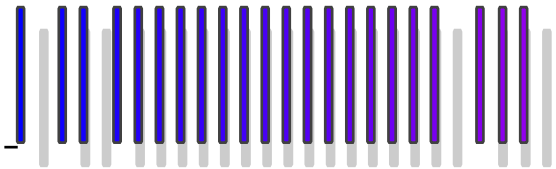

أهدي هذا العمل إلى:

أغلى إنسانتين في هذا الوجود أمي، وجدتي اللتان قدمتا لي بلا حدود وكسرتا أمامي

كل القيود، إلى الوالد الغالي الذي شجعني ورعاني

حفظهم الله ورعاهم

إلى أخواتي: إيمان، ليندة، بشرى، إخوتي: عبد الجليل، سفيان، أحمد

إلى أعمامي وزوجاتهم: فاطيمة، رقية، كريمة، خديجة، نورية

إلى عمتي فتيحة

إلى أخوالي، خالاتي والكتاكيت: هيبة، وسام، نذير

إلى أصدقاء الدرب، زملاء الدراسة والعمل دون استثناء

إلى دفعة ماستر 2015

وفي الأخير أهدي هذا العمل لكل من ساهم في إتمامه وإنجازه سواء من قريب

أو بعيد ومعذرة للذين فاتني أن أشير إليهم

أميـــــــــنة

(بسم الله الرحمـــن الرحيـــــم)

(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)

صدق الله العظيم

مقـــــدمة

كما تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المقالات المنشورة نذكر مثلا:

مقالة لرضوان سفير والتي نشرت في المجلة السياسة الدولية في يوليو 2006 التي تناولت أهم أسباب ظاهرة الهجرة.

هذا وبالإضافة إلى مختلف المراجع باللغة الفرنسية كما تم الاعتماد على شبكة الانترنت في بعض مراحل البحث.

صعوبات الدراسة:

رغم تعدد المصادر حول الشراكة الأورو مغاربية إلا أن الصعوبات كانت كبيرة لوضع منهجية خاصة بإيجاد علاقة وثيقة بين دول الشمال ودول الجنوب بالإضافة إلى ضيق الوقت.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة واستخلاص أهم المعطيات من أجل سيرورة أفضل لهذا التعاون الإقليمي من خلال دراسة أكادبمبة قائمة على الوصف والتنصيف والتفسير.

كما تهدف هذه الدراسة في تقديم رؤية تحليلية عن الموضوع تحاول إعطاء كيفية النظر للعلاقات الدولية عموما وعلاقات الأورومغاربية و توجيهاتها على وجه الخصوص،ثم القيام بدراسة استشراقية من اجل معرفة مستقبل هذه الشراكة ولو بشكل نسبي.

الإشكالية :

يعتبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة و المتوازنة لضفتي البحر المتوسط.

و من هنا يمكن و ضع الإشكالية التالية: ما طبيعة العلاقات الأورو مغاربية؟ وما هي أهم أهداف المسطرة للشراكة؟

و تم التطرق بطبيعة الحال إلى مجموعة تساؤلات فرعية خلال مختلف فصول البحث هي:

- ما هي الأهمية النسبية لمنطقة المتوسط؟
- ما هي أهم محطات الشراكة الأورومغاربية؟
- ما هي انعكاسات هذه الشراكة على الجزائر؟
- ما هي أهم تحديات هذه الشراكة الأورو مغاربية وما هو مستقبلها؟

الفرضية:

ومن أجل التحكم الأمثل في هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على الفرضيات المناسبة وتمت صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

تبرز طبيعة العلاقات الأورومغاربية من خلال الأهداف المسطرة للشراكة

و للإجابة على الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

- يرتهن مشروع الشراكة الأورومغاربية بمدى البعد الذي تعكسه هذه الشراكة

-مستقبل العلاقات الأورومغاربية يرتبط بمدى فشل أو نجاح الشراكة بين الضفتي.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني:

تعرف الشراكة في المنطقة المتوسطية عموما بالشراكة الاورومتوسطية غير انه ومن اجل حصر أفضل تم التركيز على مشروع التعاون الاورومغاربي، حيث تم التطرق الى دول الاتحاد الاوروبي ككتلة واحدة وهي بمثابة الطرف

الشمالي المتوسط، ونظيرتها من الدول المكونة للمغرب العربي غير انه تم التركيز على الجزائر وتونس والمغرب فقط وكان هناك استثناء لكل من ليبيا وموريتانيا رغم أنهما دولتان مغاربيتان وهذا نظرا لان ليبيا كانت مستبعدة في هذه العملية طيلة هذه الفترة الزمنية إما موريتانيا فلم تكن معنية هي الأخرى في هذه العملية نظرا لاندراجها ضمن مشاريع جهوية أخرى وهذا بحكم موقعها الجغرافي الى حد ما.

الإطار الزماني:

سوف نتطرق لموضوع الشراكة الاورومغاربية وهذا وفق إطار زماني تم تحديده منذ انطلاق مسار برشلونة في 27/28 نوفمبر 1995 تاريخ الانطلاق الفعلي لظاهرة الشراكة الاورومتوسطية بشكل عام، الى غاية مشروع اورومتوسطي والذي تم الإعلان عنه عام 2008 هذا المشروع عرف بمشروع الاتحاد من اجل المتوسط وخلال هذه الفترة الزمنية تطرقنا الى محاور أساسية على غرار تجمع 5+5 إضافة إلى سياسة الجوار الأوروبية بالإضافة إلى لقاءات وتجمعات أخرى في نفس السياق.

الإطار المنهجي:

ليتمكن الباحث من انجاز دراسة علمية عليه إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر مراعيا في ذلك التكامل المنهجي.

اعتمدنا في البحث على المناهج التالية:

المنهج التاريخي:

نظرا لأهمية التاريخ الكبيرة في الدراسات السياسية فكان من الضروري إدراجه في هذه الدراسة، حيث أن سرد تاريخ العلاقات الاورومغاربية سيساعد حتما في فهم الحاضر المعاش حاليا.

المنهج الوصفي:

يعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما وشيوعا في العلوم السياسية بصفة خاصة والعلوم الإنسانية عامة. فالوصف هو احد مستويات البحث العلمي حيث ومن خلاله تقوم بوصف مختلف الأطراف الشراكة أي الطرف الأوروبي والطرف المغاربي وهذا من اجل التمكن من تفسير مختلف إبعاد هذه العلاقة.

المنهج التحليلي:

حيث قمت باستقصاء المعطيات وتحليلها كما حاولت الخروج برأي توفيقي، وقد حتم عليا هذا المنهج تحليل كل موقف وأهم الأسباب التي دعت إلى اتخاذه.

إلى جانب استخدام المناهج فقدت اعتمدت الدراسة على جملة من الاقترابات من بينها الاقتراب المؤسسي والقانوني الذي اعتمد في هذه الدراسة لتحليل ظاهرة الهجرة.

التقسيم المنهجي:

من خلال هذه الخطوات سوف نحاول تقديم تقسيم مسبق للدراسة التي سوف نقوم بها حيث قسمنا العرض إلى فصلين.

الفصل الأول: نتكلم على السياق العام للعلاقات الأورو-مغاربية وهذا من خلال طرح ثلاثة مباحث. المبحث الأول الإطار المفاهيمي لعلاقات الدولية سواء من ناحية التعريف والنشأة وأهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية وفي المبحث الثاني الدراسة الجيو استراتيجية لطرفي العلاقات الأورو مغاربية، أما في المبحث الثالث التطور التاريخي للعلاقات الأورو مغاربية.

الفصل الثاني: الإطار العام للشراكة الأورو مغاربية وهذا من خلال طرح ثلاثة مباحث، المبحث الأول أهم محطات الشراكة الأورو مغاربية والمبحث

الثاني الشراكة الأورو- جزائري أما المبحث الثالث أهم تحـديات الشـراكة الأورو مغاربية ومستقبلها.

الفصل الأول

السياق العام للعلاقات

الأورو المغاربية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية

اشتمل هذا المبحث المعنون بـ "الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية" على ثلاث مطالب، أول مطلب يحتوي على التعريف بالعلاقات الدولية أما المطلب الثاني يحتوي على أهداف العلاقات الدولية كما تضمن المطلب المقاربات النظرية للعلاقات الدولية.

المطلب الأول: ماهية العلاقات الدولية

الفرع الأول: التعريف بالعلاقات الدولية

لما كانت العلاقات الدولية في شكلها العام روابط اجتماعية، فإنها كباقي العلاقات الاجتماعية تنظم بواسطة قواعد قانونية، القانون الدولي العام مهمتها تنظيم العلاقات الدولية، إلا أنه لا يوجد في الواقع قواعد منظمة لكل العلاقات في مجال المجتمع الدولي، وذلك بسبب حداثة القانون الدولي العام وتخلق قواعده من مواكبة المستجدات السريعة في العلاقات الدولية.[1]

إن العلاقات الدولية علم مميز بذاته له أصوله وخصائصه، كما ارتبط بعلم السياسة فلا يزال بسماته الذاتية التي تحدد مجالات البحث فيه.[2]

تكثفت الدراسات وطرق بحث العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وأعطيت تعريفات منها ما يؤكد على السياسة الخارجية كمظهر من مظاهرها كالمؤرخ جان باتيست ديروزيل G. Patiste Dirozile حيث كتب: "بأن العلاقات الدولية تتكون عن طريق العلاقات السياسية لدولة مع دولة، ومن تم علاقات مجموعات أو أفراد من جانبي حدود، ومظهرها الأول السياسة الخارجية، هو الأهم والأسر مثالا".[3]

إن الباحثين في هذا المجال أوردوا عدة تعريفات لمصطلح العلاقات الدولية، وبدون الخوض في جميعها نذكر منها ما نراه كافيا لتوضيح مضمون هذا المصطلح.

---

[1] - عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية (طرابلس: الجامعة المفتوحة، ط 4، 1998) ص. 15.
[2] - محمد نصر مهنا، أصول العلاقات الدولية (الإسكندرية، منشأة المعارف، 1990) ص 8.
[3] - جوف أدمون، علاقات الدولية، تر: منصور القاضي (بيروت، مجد، ط 1، 1993) ص 12.

كما عرفها الدكتور محمد سامي عبد الحميد بأنها: "كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة"[4]

أما محمد طه بدوي فإنه يعطي تفسيرا علميا للعلاقات الدولية ويحدد هدفها في "التحليل الموضوعي لإحداث الواقع الدولي لكونه يرتكز إلى الواقع المحسوس" عكس ما تقوم به النظريات الفلسفية التي ترتكز إلى "بديهيات أو مسلمات لا تحقق تجريبيا، فأعطى لها تعريفا علميا بأنها "العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب والمقارنة من أجل التفسير والتوقع".[5]

أما دانيال كولار Daniel colard بأن دراسة العلاقات الدولية: "تظم العلاقات السلمية أو العدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية".[6]

وهناك من يعرف العلاقات الدولية بأنها: "مفهوم ينصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر، أي أن العلاقات الدولية تتضمن في محصلتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية للوحدات الدولية"[7].

ويرى جون بورتون أن العلاقات الدولية: "تعني بالدراسة والتحليل والتنظير بغية شرح وفهم العلاقات بين الدول وتلك العلاقات الموجودة في النظام العالمي ككل والتنبؤ بتطورها"[8]

وهناك من يعرفها بأنها: "العلاقات ما بين الوحدات السياسية "الدول" في عصرنا التي لها جوانب متباينة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، وبعضها يقع على مستوى ما بين الدول فهي علاقات سياسية تحكم طبيعة أطرافها، بينما يقع البعض منها على مستوى العلاقات الخاصة أي حيث لا تظهر كطرف مباشر في التعامل، ذلك إلى

[4] - محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر 1980، د.ط) ص 18.
[5] - محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت: دار النهضة العربية، 1972) ص 73.
[6] - منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية (ليبيا: جامعة نلصر، 1991) ص 8.
[7] - زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية (بيروت: دار الجيل، 1999) ص 31.
[8] - ناصيف يوسف حقي، النظرية في العلاقات الدولية (يروت: دار الكتاب العربي، 1985) ص 8.

جانب ما لا يصح تجاهله من امتداد لأثار كثيرة من وقائع الحياة الوطنية إلى جانب الحياة الدولية والتأثير فيها".[9]

وعرفها ستانلي هوفمان Statli Hofmene بأنها: "تعني بالعوامل والنشاطات التي تؤثر في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات (مختلف أشكال الدول) في العالم".

وهناك من يعرفها بأنها: "علم يهتم بمشكلات المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للدول التي هي امتداد للسياسات الداخلية، ويحدد مناطق الخطر ومواضع الضعف ويشير إلى الخلل لتفادي الخطر وتعويض الضعف، فعلم العلاقات الدولية هو العلم الذي يهتم بتحليل وتفسير مختلف الظواهر الدولية والعوامل التي تؤدي إليها، ومعرفة آثار ذلك على سلوك مختلف أطراف المجتمع الدولي".[10]

الفرع الثاني: النشأة والتطور التاريخي

إذا كانت العلاقات الدولية لم تتبلور كعلم في مجال المعرفة الإنسانية إلا في الربع الأول من القرن العشرين، فإن العلاقات السياسية نشأت منذ أن وجدت التكتلات البشرية وقامت بين القبائل روابط جوار أو حصلت فيما بينها الغزوات، وذلك منذ نشأة الجماعة البشرية التي اضطرتا من أجل الحفاظ على بقائها وتأمين حاجاتها إلى التعامل مع غيرها من الجماعات.

بعد التطور التاريخي للمجتمع الإنساني الذي تحول إلى مجتمعات سياسية تحولت بدورها إلى وحدات متميزة شكلت النواة الأولى للدولة راحت تشعر هذه النواة بضرورة إنشاء علاقات سلمية فيما بينها.

وقد أكدت الاكتشافات الأثرية على وجود روابط وصلات بين ممالك الشرق القديم وخير دليل على هذه الروابط المعاهدة التي أبرمت عام 1278 ق.م بين فرعون مصر رمسيس الثاني وملك الحثيين، والتي أنهت العداوة بين الدولتين وأقامت تحالفا دفاعيا ضد أي عدوان خارجي، وأقام نوعا من العلاقات بين المدن اليونانية وكانت تخضع في زمن

[9] - محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[10] - علي شفيق علي العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1991) ص 08.

الحرب لبعض القواعد التعرض احترامها من المتحاربين، أما في وقت السلم فإن هذه العلاقات كانت تقوم على التعاهد وتبادل البعثات الدبلوماسية وفض النزاعات عن طريق التحكيم وبقيام الدولة الرومانية انصاع لحكمها معظم أوروبا، وفرضت إرادتها على غيرها من الشعوب التي كانت بنظرها أدنى منها مرتبة.[11]

بعد زوال سلطان روما (31 ق.م-180م) من حكمها انتهى عصر السلام الروماني، ومع اعتناق شعوب القارة الأوروبية الديانة المسيحية ونشر دعوتها التي تدعوا إلى الإخاء والسلام بدأ عهد جديد في تطور العلاقات الدولية لعبت الكنيسة خلاله دورا حضوريا.

وبعد قيام الدولة الإسلامية وانتشار الدين الإسلامي، قامت الحضارة الإسلامية وشكلت إمبراطورية شاسعة الأرجاء امتدت من الجزيرة العربية إلى بلاد المشرق لتصل إلى الصين عام 751م[12] والإسلام كان له الأثر الكبير في انبثاق أسس جديدة للعلاقات الدولية، مما أدى إلى تغيير الكثير من التقاليد اللا إنسانية التي كانت سائدة في العلاقات الدولية والتي سار عليها العالم القديم[13] حيث تضمنت التعاليم الإسلامية الكثير من المبادئ والقيم لتنظيم العلاقات الدولية وبما يضمن للإنسانية تحقيق سعادتها في ظل حياة حرة آمنة، وفي ظل وحدة عالمية قائمة على أخوة إنسانية لا يستبعد فيها الفرد باسم الجماعة ولا الجماعة لصالح الفرد، ومن تم فهي وحدة قائمة على الحرية والعدالة بحيث لا يكون هناك حرية لأفراد يستبعدهم حكام غير مسؤولين، ولا سلام لشعوب توجد فيها صراعات عنصرية أو مذهبية أو اقتصادية.[14]

إن مصدر الوحدة العالمية التي يدعو لها الإسلام مبنية على أساس الإيمان بجميع الرسل، دون تميز أو تعصب، انطلاقا من وحدة الأديان والإيمان برب العالمين.

فما جاء من القرآن الكريم قوله تعالى: **(يَأيُهَا النَاسُ إنَا خَلقنَاكُم مِن ذَكَرِ وُأنثى**

---

[11] - محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة، (لبنان: مجد، ط 1، 2002) ص 11.

[12] محمد منذر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[13] - إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام (المملكة العربية السعودية، دار المجتمع العلمي، 1990) ص 21

[14] مرجع نفسه، ص 21

و جَعَلنـاكُم شـُعُوبًا و قَبائِـلَ لِتعَـارفُوا إَن أكرَمكُـم عِنـد اللهِ أَتقَـاكُم إن اللهَ عليـمُ خَبيرُ)[15]

استعد المجتمـع الأوروبـي لاسـتقبال العصـر الحـديث، عصـر النهضـة الـذي شـهد حروبا دينية بين الكاثوليك والبروتستنت، دامت حوالي الثلاثيـن عامـا مـن 1618 حـتى 1648، وبعد نمو الروح القومية التي ترافقت مع الاكتشـافات الجغرافيـة وبـدء الحركـة الاستعمارية الأوروبية منذ القرن السادس عشر التي أسفرت عـن سلسـلة مـن الحـروب، بدأت تطرح فكرة التنظيم الدولي كفكرة للبحث عن سلام دائـم بيـن الـدول والتخلـص مـن مساوئ الحروب أو التعبير عن أهداف خاصة في سبيل تحقيـق نصـر علـى الخصـم فـي الطرف الآخر.[16]

شهدت العلاقـات الدوليـة خلال القـرن السـابع عشـر تطـورات هامـة وذلـك بانعقـاد مؤتمر وستفاليا عام 1648م، الذي نتج عنه توقيع معاهدة وستفاليا حيث ينظـر إليهـا مـن الاتفاقيات الدولية ذات الشأن لأهمية المواضـيع الـتي عالجتهـا وللمبـادئ الـتي أوجـدتها، حيث اعتبرت إلى حد كبير الأساس الذي قامت عليه العلاقات الدولية، كما عرفت تطورا هامـا خلال القـرن التاسـع عشـر باعتمادهـا أسـلوب المـؤتمرات كوسـيلة معتـادة لتحقيـق التعاون الدولي.

المطلب الثاني: أهداف العلاقات الدولية وعواملها

الفرع الأول: أهداف دراسة العلاقات الدولية

إن الهـدف الأول الـذي أسـس مـن أجلـه علـم العلاقـات الدوليـة هـو إيجـاد الطـرق والسياسات التي تجنب الإنسانية تكرار تجربـة الحـرب العالميـة الأولـى، وتحقيـق السـلم الدولي الدائم، لكن من الناحية الأكاديمية هناك تفصيل للأهداف الأكاديمية لعلـم العلاقـات الدولية، بحيث أن العديد من المختصين في الميدان يحـددون مجموعـة مـن الأهـداف فـي

[15] -. سورة الحجرات، الآية 13.
[16] - محمد منذر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

دراسة العلاقات الدولية، وتطوير البحوث في هذا الفرع من العلوم الاجتماعية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. دراسة العلاقات الدولية بشكل موضوعي وهذا يعني تحليلها كما هي جارية في واقعها الدولي، يتطلب مثل هذا التحليل الاستفادة من مجموع المناهج المطورة في فروع العلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، فقد طورت هذه الفروع المعرفية أدوات ومناهج علمية مقتبسة من العلوم الطبيعية وهي أكثر قدرة على التحليل والقياس الكمي الدقيق للافتراضات والإجابة عن التساؤلات.[17]

2. الهدف الثاني هو توفير تراكمية معرفة مناسبة تتضمن أشكالا مختلفة من نماذج التحليل والنظريات والاستراتيجيات المضطلعة بتحليل سلوك الفواعل الدولية في المحيط الدولي، وكذلك توفير سبل الحل لأكثر القضايا الدولية حساسية بالنسبة للمجتمع الدولي مثل النزاعات الدولية والأمن الدولي والتنمية والغذاء والبيئة وغيرها.

3. يتمثل الهدف الثالث في تقسيم مرجع سبق ذكره النشاط الفكري لمنظري العلاقات الدولية وكذلك نرات كبار الساسة والمسؤولين الدوليين والملوك والقائمين بالمبادرات الدولية ذات المساعي الحميدة.[18]

4. أما الهدف الرابع فيتمثل في المساعدة على فهم واقع العلاقات الدولية وتفاعلات النظام الدولي، بما يسمح لصناع القرار والمحللين والمنظرين تقديم المقاربات المناسبة والحلول الممكنة التطبيق، والتفاعل بالطريقة الملائمة مع الأطراف الأخرى.

5. الهدف الخامس هو تصنيف موضوعات العلاقات الدولية، مما يسهل على طلبة السياسة الدولية التخصص في إحداها والتعمق في بحثها[19].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

من المعروف أن الدول في إطار العلاقات الدولية، ترسم سياستها تحت تأثير عدة عوامل، وهذه العوامل تختلف باختلاف الدول واختلاف الزمان والظروف.

---

[17] - محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصر (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002) ص 637

[18] مرجع نفسه، ص 637.

[19] - عامر مصباح، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009) ص 19.

ولمعرفتها يساعدنا كثيرا على تفسير جوهر السياسة الخارجية لكل دولة، وبالتالي معرفة أهداف هذه السياسة تعكس لنا هذه العوامل أسباب قوة الدول وضعفها في مجال العلاقات الدولية.

أولا: الوضع الجغرافي

يشكل الوضع الجغرافي عاملا بارزا في تكوين القوة الذاتية للدولة، ويساهم بشكل كبير في التأثير على سياستها الخارجية، وتوضح ذلك من خلال دراستنا للموقع الجغرافي.

أ. الموقع الجغرافي: تبرز أهمية في البر والبحر والجو، حيث توجد في العالم دول لها موقع استراتيجي يزيد من قوتها، "فالدولة التي يشكل جزء من إقليمها طريقا طبيعية للمرور الدولي تتمتع تبعا لذلك بنفوذ سياسي في مواجهة الدول التي لا مناص من الالتجاء إلى هذا الطريق".[20]

ومن الملاحظ أن الموقع المتصل بالبر يساعد الدولة على بناء قوتها العسكرية بناء دفاعيا بريا لوجود العمق البري الدفاعي، كما أن الدولة التي إقليمها البحر توجه اهتماما لبناء الأساطيل العسكرية التي تستخدمها في حالة الحرب، وأساطيل تجارية تستخدمها في حالة السلم[21] وبهذا فإن موقع الإقليم يساهم في تحديد قوة الدولة ومستوى تأثيرها على المجتمع الدولي.

ب. التضاريس: إن تضاريس البيئة تؤثر بشكل واضح في الحياة الاجتماعية للشعوب حيث تتباين أساليب هذه الحياة بين سكان الجبال وسكان السهول، خاصة وإن المرتفعات تشكل حواجز طبيعية بين الجماعات وهذا يؤدي إلى العزلة وصعوبة الاتصال على عكس سكان الأراضي المنبسطة وبما يتعلق بالأنهار فإن لها دورا كبيرا في حياة الدول وتطلعاتها الإستراتيجية، فقبل تطور تكنولوجيا الحرب المعاصرة، كان للأنهار دور كبير في تقدم الجيوش نحو الأقاليم المحايدة للأنهار، وحتى يومنا هذا فإن

[20] - محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1977) ص 14.
[21] - عدنان طه الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 269.

دول العالم مهتمة بأحكام سيطرتها على الأنهار باعتبارها مصدرا للحياة ولتطور الصناعة والزراعة.[22]

ج. المناخ: للمناخ تأثير على سياسة الدول من جوانب مختلفة سواء في علاقاتها الخارجية أو في شؤون الحياة الاجتماعية من حيث توفير متطلبات معيشة السكان، فكما هو معلوم إن أقاليم الدول التي تقع ضمن مناطق مناخية قاسية، أنها كثير ما تفترق إلى ما يسد حاجة لسكانها من غذاء بفعل قساوة مناخها، بعكس أقاليم الدول التي تقع ضمن مناطق مناخية معتدلة والتي كثير ما يفيض غذائها عن حاجتها بفعل الظروف المناخية المساعدة.[23]

ثانيا: الموارد الطبيعية

للموارد الطبيعية تأثير كبير على السياسة الخارجية للدول حيث أن توفر هذه الموارد أو عدم توفرها له تأثير إلى حد كبير على اقتصاد الدول وما يتبع ذلك من تأثير على السياسة الخارجية.

والموارد الطبيعية كالمعادن والقوى المحركة والأرض وما تفعله من عائد، أهمية بالنسبة لقوة الدولة عسكريا واقتصاديا فالحديد مثلا يدخل في صناعة الأسلحة والصناعات المختلفة كذلك البترول، وما تنتجه الأرض من عائدات زراعية، كل ذلك بصب في تمتين قوة الدولة وتعزيز موقعها الدولي.[24]

ثالثا: المستوى الاقتصادي والصناعي للدولة

من العوامل الهامة والمؤثرة في تكوين قوة الدولة، وتحديد مدى تأثيرها في مجرى العلاقات الدولية، مستوى تطورها الاقتصادي والصناعي، هو مستوى النمو الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية ودرجة التصنيع.[25]

---

[22] - مرجع نفسه، ص 271.
[23] - فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، (بغداد: مطبعة شفيق، 1975)، ص 101.
[24] - عدنان طه الدوري، المرجع سبق ذكره، ص 275.
[25] - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: د.ط 1985) ص 183.

إن الجانب الاقتصادي المتعلق بالسياسة الخارجية للدول يتجلى من خلال معرفة طبيعة التجارة الخارجية لكل دولة، من حيث مستوى التصدير والاستيراد، فالدولة المتقدمة اقتصاديا يرتفع فيها حجم الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، على عكس الدول المتخلفة اقتصاديا وصناعيا حيث يكون التوازن الاقتصادي ليس في صالحها بسبب ضعف إنتاجها واعتمادها الغالب على الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري للدولة.

رابعا: الأوضاع السكانية

للسكان تأثير كبير على قوة الدول ومركزها في المجال الدولي من حيث التعدد والتركيب السكاني والتجانس الاجتماعي ووحدة الصف الوطني.

أ. عدد السكان: بشكل عام عدد سكان الدولة عاملا من العوامل المؤثرة في سياستها الخارجية فكلما ازداد تعداد السكان لدولة ما ازداد نفوذها في المجتمع الدولي، وساهم ذلك في تعزيز قوتها خاصة في مجال السياسة الخارجية العسكرية، حيث أن السكان هم القاعدة السياسية للدولة في وقت الحرب والسلم، فهم القوة البشرية اللازمة للحرب خاصة في الحروب التقليدية التي مازالت تلعب دورا هاما في المجتمع الدول، بسبب احتفاظ الكثير من دول العالم بقوات تقليدية ضخمة يكون فيها الجانب العددي من أفراد القوة المسلحة دور فعال في قوة الدولة.[26]

كما أن الدولة كثيرة السكان تشكل سوقا لترويج بضائع الدول المنتجة مما يدفع الدول الأخرى لرسم سياسة خارجية تضمن ديمومة العلاقة التجارية.

ب. التركيب السكاني: تؤثر التركيبة السكانية في قيمة الكثافة السكانية، فبالنسبة لسلم الأعمار نلاحظ أن ارتفاع نسبة الشباب من الذكور يكون له مردود إيجابي لدعم القوة الاقتصادية للدولة، حيث أن الشباب أكثر إنتاجية من الأطفال والشيوخ الذين يمكن

[26] - عدنان طه الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 281.

اعتبارهم مستهلكين لا منتجين، كما أنه من الناحية العسكرية يتم الاعتماد على الشباب في الحرب والدفاع عن الوطن.[27]

خامسا: القوة العسكرية

القوة العسكرية ركيزة رئيسية للسياسة الخارجية، ومظهر قوة الدولة، خاصة في حالة الحرب والتهديد باستخدام القوة، فمن خلالها تستطيع الدولة تحقيق أهدافها بممارسة السيطرة على الخصوم وحل أصعب القضايا في السياسة الدولية.[28]

إن القوة العسكرية للدولة توفر لها الثقة والاطمئنان مما يجعلها تتخذ المواقف الدولية من منطلق مركز القوة وعدم خشية خصومها، حيث أن الدولة التي تستندها قوة عسكرية لا يمكنها أن تصمد بوجه التهديدات الخارجية وهذا يعرضها لإعطاء تنازلات تمس بمصالحها.

سادسا: التأثير الاديولوجي

للعامل الاديولوجي تأثير كبير في توجهات السياسة الخارجية للدول، حيث إن العلاقات الدولية كثيرا ما تتأثر بالتوجهات الفكرية التي تتبناها الأنظمة الحاكمة.

فالاديولوجية هي حصيلة الآراء، ووجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية والحقوقية والدينية والأخلاقية التي يتبناها حزب ما أو نظام حكم معين، وتسود في المجتمع إيديولوجية الطاقة السائدة اقتصاديا وسياسيا[29].

لقد أصبحت الاديولوجيات قوة رئيسية تحرك الأفراد والجماعات والأحداث، وأصبحت تسبب العديد من الأزمات والصراعات التي تعصف بهذا العالم.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية للعلاقات الدولية

تتطلب النظرية العلمية موقفا علميا، وهي تفسير شامل لظاهرة أو مجموعة ظواهر محدودة في عناصرها تساعد على معرفة حقيقة الشيء وواقعه.

[27] - مرجع نفسه، ص 283.
[28] - مرجع نفسه، ص 287.
[29] - محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 291.

تهدف نظرية العلاقات الدولية إلى تفسير العلاقات الاجتماعية وشرحها بصورة عامة والعلاقات الدولية بصورة خاصة، وليس لها مواضيع بحث خاصة مميزة بها عن بقية العلوم الاجتماعية، لكون جميع هذه العلوم تهتم بدرجات متفاوتة، كالعلاقات الدولية تهتم بدراسة المشاكل الدولية.[30]

الفرع الأول: النظريات التقليدية

أولا: النظرية المثالية

إن هذه النظرية قائمة على أساس التصور المثالي للمجتمع الدولي، ينطلق أصحاب المنهج المثالي في دراسة العلاقات الدولية من مقدمات عقائدية أو ميتا فيزيقية أو أخلاقية للانتهاء بالتحليل الفلسفي للقول "بما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون فاضلة أو مثالية".

إن دراسة هذه العلاقات بهذا المنهج قديمة قدم هذه العلاقات، فمنذ فجر العصور الحديثة والفلاسفة المثاليون يتناولون هذه العلاقات في ضوء القيم المثالية ويعتبرون "الضمير الإنساني" هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية، وقد ساهمت كتابات الفكر البريطاني "جيريمي بنتهام" في القرن التاسع عشر في بلورة كثير من المفاهيم والمبادئ المثالية وكان قد وضع هذا المفكر الخير من ضمن مفهوم الأخلاقية العقلانية وعرفه بأنها "إعطاء أكبر درجة من السيادة لأكبر عدد من الناس" ورفض المنطق الذي يقول بوجود عدة مقاييس للخير والشر، وركز جيمس ميل تلميذ بنتهام على الرأي العام وأهميته وضرورة الاعتماد عليه.[31]

لكن المثالية لم تتبلور كمدرسة لها مفكروها إلا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لذلك وقف المثاليون موقف الرفض من مجموعة المبادئ السائدة في العلاقات الدولية مثل مبدأ توازن القوى المرتبط تاريخيا بأوروبا، ومبدأ استخدام القوة في

[30] - ناصيف يوسف حقي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[31] - ناصف يوسف حقي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الشؤون الدولية والمعاهدات السرية للحلفاء والتقسيم المجحف للعالم خلال هذه الحرب وطرحوا مبادئ مقابلة تمثلت في الحقوق والالتزامات القانونية الدولية والتناسق الطبيعي بين المصالح القومية كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي والتركيز على دور العقل في إدارة الشؤون العالمية وإبداء ثقة في الوظيفة التي يمكن أن يقوم بها الرأي العام.[32]

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي أن منهج "ما يجب أن يكون" كافتراض خيالي يؤدي إلى إضعاف التحليل العلمي المبني على ما هو ملموس في مجرى العلاقات الدولية، كما أن هذه النظرية تتجاهل دروس التاريخ خاصة وأن هذه المبادئ قد أخفقت في انقاد البشرية من مأسى الحرب العالمية الثانية.

إضافة إلى ذلك فإنها تخلط بشكل كبير بين المصالح الذاتية القومية والمبادئ الأخلاقية العالمية.[33]

ثانيا: النظرية الواقعية

إن دراسة العلاقات الدولية بمنهج علمي واقعي، هو من أحدث المداخل التطورية، ولقد أدت الحرب العالمية الثانية والتطورات التي رافقتها إلى تحويل التفكير في العلاقات الدولية من المثالية إلى الواقعية، أي من القانون والتنظيم إلى عنصر القوة، ببدء انتقال الاهتمام من دراسة المنظمات الدولية والقانون الدولي إلى دراسة السياسة الدولية والأحداث والظواهر السياسية، كما هي في الواقع وليس كما أن تكون.

لقد جاءت الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية، كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة عامل القوة والحروب والنزاعات في فهم سلوكيات الدول كعوامل مؤثرة في علاقتها بعضها بعض كما تهتم بالمثل في دراسة العلاقات الدولية، وتستقي الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي، وبتركيزها على الدولة القومية كأساس وكوحدة للتحليل وإن الإمكانيات تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرتها على التأثير في سلوك الآخرين، فمقومات القوة القومية للدولة لا تقتصر

[32] - جيمس دورتي، روبرت بالستقراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: د. وليد عبد الحي (بيروت: مجد ط 1، 1985) ص 10.
[33] - مرجع نفسه، ص 11.

فقط على بعدها العسكري، بل تشمل مستويات أخرى منها التطور التقني، الأوضاع السكانية، المصادر الطبيعية، العوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية.[34]

ارتبطت نشأة المدرسة الواقعية بجهود الباحثين الأمريكيين، بدءا من عام 1940، مترافقة مع التوجه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية، بعد تخليها عن النزعة الأخلاقية في سياستها الخارجية وتوجيه جل اهتمامها نحو المصلحة القومية التي اقتضتها الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

لاقت هذه المدرسة خلال القرن العشرين، عددا من الفقهاء المناصرين والمؤيدين لمنطلقاتها الأساسية المثقفين جميعا على أن العلاقات الدولية لا تقوم إلا بين الدول القومية السيدة المستقلة، ولكن اختلافاتهم تمحورت حول كيفية قيام هذه العلاقات بين الدول، فقد رأى نيكولاس سبيكمان أن العلاقات بين الدول تمر عبر اتجاهات ثلاثة:

1. التعاون
2. أو تسوية الخلافات بينها
3. أو المعارضات والتناقض

أما هانس مورغانتو الذي يعتبر من أبرز الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية، يرى بأن السياسة الدولية تهدف على ثلاثة أهداف.

- إنها تهدف للحفاظ على القوة
- أو لزيادة القوة
- أو لإظهار القوة

ويعتبر الكاتب والفيلسوف الفرنسي ريمون أرون أن للقوة دورا أساسيا لتحقيق أهداف الدول[35].

[34] - جيمس دورتي ، مرجع سبق ذكره، ص 60.
[35] - جيمس دورتي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

تعرضت المدرسة الواقعية لعدة انتقادات بسبب أخذها بمفهوم القوة كمتغير رئيسي في وضع نظام العلاقات الدولية ومتابعة تطوراتها، وإهمالها لباقي المؤثرات الاجتماعية غير المادية كعوامل الروحية والمعنوية، مما لا يكفي لشرح وتفسير هذه العلاقات، بالإضافة إلى ذلك هناك صعوبة في تحديد مفهوم القوة بصورة واضحة ودقيقة، كما واجهت انتقادات أخرى منها أنها تستخدم مفاهيم سياسية من الماضي، كالدبلوماسية السرية، الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية كأدوات لإدارة القوة وتحليل النظام الدولي المعاصر.[36]

الفرع الثاني: نظريات المعاصرة

أولا: النظرية السلوكية

شهد عقد الخمسينات من القرن العشرين، ظهور المدرسة السلوكية بهدف إيجاد نظرية تعليلية تفسيرية وتنبؤية "باعتمادها على قواعد ومناهج بحث علمية ومقارنة، تقوم بمجملها على القياس الكمي للمتغيرات الواقعية في العلاقات الدولية.[37]

تعبر النظرية السلوكية عن الاتجاه العلمي في دراسة السلوك البشري، وتعتمد هذه النظرية بشكل كبير على علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي وغيرها من العلوم السلوكية وفي دراستها للعلاقات الدولية تتبع منهج الدراسة التجريبية البحث عن المبادئ لتحليل الظواهر الدولية واختبار صحة الفروض النظرية التي تقوم عليها هذه الدراسة.

إن الحركة السلوكية في جوهرها تحاول البحث عن تعميمات مترابطة أو ما يشبه القوانين التي تحكم الظواهر الدولية والتعبير عن أنماط متكررة الوقوع ويفترض ثباتها من حيث الزمان والمكان، كما أنها حركة إبداعية نظرا لنزعتها التحريرية من الأساليب ومناهج البحث التقليدية.

---

[36] - مرجع نفسه، ص 95.

[37] - جيمس دورتي، مرجع سبق ذكره ، ص 470.

وعلى الرغم من دور النظرية السلوكية في ترسيخ المنهج العلمي في مجال دراسة العلاقات الدولية فإنها تعرضت لعدة انتقادات من ذلك أن التوصل إلى المعرفة اليقينية في مجال دراسة العلاقات الدولة كما أن الكثير من دعاة هذه النظرية لم يوجهوا اهتماماتهم إلى المشاكل العالمية الواقعية بل أصبح مقصورا على القضايا المنهجية والإجراءات الشكلية، كذلك فإن أصحاب هذه النظرية لم يعيروا الاهتمام الكافي للجوانب الإنسانية.[38]

ثانيا: نظرية اتخاذ السياسة الخارجية

إن هذه النظرية تهتم بالتحليل الشامل لمختلف العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة[39]، فنظرية اتخاذ القرار تركز بالأساس على المشكلة أو الواقع كما هو في ذهن صانع القرار، أي دراسة طبيعية المؤثرات والمتغيرات التي جعلت صانع القرار يتخذ قراره لمعالجة موقف معين.

فهذه النظرية تهتم بتحديد عدد غير معين من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تقوم بتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التوصل إلى مسببات اتخاذ القرار السياسي المعني.[40]

ومن مميزات هذه النظرية إنها تهتم بدراسة الأفراد الذين يتخذون القرار وهذا يشكل تطور نوعي في دراسة العلاقات الدولية، حيث كانت تدرس على أساس الدول في حين أن الدولة وفقا لهذه النظرية أصبحت تدرس من خلال أشخاص معينين واعتبار هؤلاء الأشخاص أحد أطراف النظام الدولي.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية، هي صعوبة الحصول على المعلومات والدوافع الحقيقية لاتخاذ القرارات إذ كثير ما تحجب المعلومات لأسباب أمنية أو تكون هذه المعلومات غير صحيحة أو دافعها التضليل وغير ذلك من الدوافع.

ثالثا: نظرية اللعب أو المباريات

---

[38] - عدنان طه الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 160

[39] - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[40] - عدنان طه الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 166.

كثير من الباحثين في العلاقات الدولية يتحرجون من وضع التصرفات السياسية الدولية باللعبة الرياضية باعتبار ذلك نوع من الاستهانة بظواهر إنسانية كالسياسة والصراع.

إلا أن استخدام مصطلحات مثل "مباريات الحرب" التي تعني القدرة على معرفة التحرك القادم للخصم، واصطلاح "اللعبة السياسية الكبرى" الذي أحيانا عندما توصف مشكلة دولية بأنها جزء من لعبة السياسية كبرى، هي من المصطلحات التي يتداولها السياسيون في عصرنا الحالي وظهرت كثير من الدراسات التي تنظر للسلوك الإنساني على أنه نوع من اللعب.[41]

يعرف مارتن شوبيك نظرية اللعب بأنها "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع"[42] يدرس دعاة هذه النظرية دور الأطراف الثانوية في العلاقات الدولية كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والأقليات القومية.

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من أهمها: إن هذه النظرية تستند على افتراض مواقف معينة قد لا تحدث في الواقع، وقد تحدث إلا أن الدول ذات العلاقة تتخذ طرقا مختلفة في معالجة الموقف.

وفي ختام حديثنا عن نظريات العلاقة الدولية نقول إن جميع هذه النظريات تستند لتحليلات نظرية أساسها التخمين وافتراض المواقف غير المؤكدة، وهذا يجعل مهمات الوصول إلى نتائج عملية تتلاءم مع الواقع المتغير في العلاقات أمرا ليس بالسهل.[43]

المبحث الثاني: دراسة الجيو استراتيجية طرفي العلاقات الأورو مغاربية

اشتمل هذا المبحث المعنون بـ "دراسة جيو إستراتيجية لطرفي العلاقات الأورو-مغاربية" على ثلاث مطالب أول مطلب يحتوي على الأهمية الإستراتيجية للبحر

[41] - جيمس دورتي، مرجع سبق ذكره، ص 335.
[42] - مرجع نفسه، ص 337.
[43] - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 200.

الأبيض المتوسط، أما المطلب الثاني يحتوي على الاتحاد الأوروبي كما تضمن المطلب الثالث منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهدا لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي والصيني في الشرق الأسيوي كمصر، بابل وبلاد ما بين الرافدين فارس، فينيقيا، قرطاجة ونوميديا في الشمال الإفريقي، روما وبيزطا الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية[44] وكان من نتائج التنوع الحضاري أن قامت بين هذه الأمم والحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية علاقات ذات طابع نزاعي وصراعي ثارة وعلاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة والمصالح المشتركة تارة أخرى[45]

كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيو سياسي فحسب وإنما على المستويين الاقتصادي والحضاري كذلك مما جعلها محط أنظار وأطماع القوى الكبرى في العالم.[46]

تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط محورا عالميا هاما حيث تتآخم هذه المنطقة حدود ثلاث قارات، وتنقسم الدول الواقعة على سواحله تبعا لذلك على ثلاث مجموعات هي:

- المجموعة الأوروبية وتضم تسعة دول
- المجموعة الآسيوية وتضم خمسة دول
- المجموعة الإفريقية وتضم خمسة دول

---

[44] - قاسم نادية، ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط" رسالة لنيل شهادة ماجستير جامعة الجزائر، 2002، ص 35.

[45] - تقمونين إبراهيم، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية: التنافس الأمريكي نموذجا" رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2005، ص 169.

* الجيو سياسية هي الميدان الذي يتمحور حول التساؤل عن مجموع العلاقات القائمة بين الفضاء الجغرافي والسياسي بأي طريقة تؤثر الحقائق الجغرافية (الموقع، التضاريس، المناخ..) على التنظيمات الاجتماعية والخيارات السياسية

[46] - أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية للإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص 10.

وتوجد تسعة دول عربية من بين إجمالي 19 دولة تمثل نصف دل الحوض البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى وجود إسرائيل بين دول الحوض.[47]

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 969.100 ميل مربع، وهو يظهر لنا كبركة من القارات الثلاث: إفريقيا، آسيا، أوروبا، ويعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية وأن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، فمن الناحية الجغرافية هذا البحر هو بحيرة حقيقية تربط ولا تفصل.[48]

ويبلغ طول البحر من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق بيروت، أما عرضه هو متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريا بين مضيق الدردنيل التركي وميناء بور سعيد المصري، و 410 ميل بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية بالجزائر، هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة على الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا يصل إلى 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا.[49]

وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يصل بالمحيط الأطلسي وقناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق باب المنذب بالمحيط الهندي.[50]

كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي وشرقي بفصل الخناق الموجود بين جزيرة مقلية وتونس.

هذه الخصائص الجغرافية المذكورة ميزت سياسات دول البحر الأبيض المتوسط وعلاقتها البيئية عبر مختلف العصور إلى الوقت الحالي لكن ثمة اختلاف حول تضييق

---

[47] - طه المجدوب، الأمن الأوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية، مجلة الأهرام، السياسة الدولية، السنة 32، العدد 124، أبريل 1996، ص 95.

[48] - صماره محمد سليم، "التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية" رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص 139.

[49] - أحمد كاتب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[50] - السيد ياسين "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية" محاضرة ألقيت بمؤتمر استراتيجيات متوسطية، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط منشورة في موقع http//:www.ramses2.m.msh.univ-air.ff.30/01/2015

الدول المتوسطية، فإذا كان التوافق موجود حول المعيار الجغرافي الذي يعتبر أن كل دولة تطل على منفذ يجري هي دولة متوسطية فإن معيار الاستراتيجي أهمية تجعل الحوض يتسع ليتجاوز حدوده الجغرافية ليشمل مناطق أخرى تدخل ضمن نطاقه السياسي والاستراتيجي.[51]

لقد وضعت الباحثة الأمريكية إيلين لبسون « elen lipson البحر المتوسط بما يلي: "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبيا، إفريقيا وآسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هوايات ومصالح مختلفة تماما، ومع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به والدول التي تحيطه مرتبطة بالعلاقة الجيرة. وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها مبررات للتنافس على الموارد، ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعا.[52]

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للبحر المتوسط

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيو سياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز واللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي والخليج العربي وكذا منطقة بحر قزوين، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى

[51] - عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1996) ص 125.
[52] - إيلين لابيسون، méditerannanéen quartly méditerranéen ,about the thinkong ترجمة السيد يسين، مجلد أول، 1990، ص 50.

دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق ومن هنا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوية للتجارة العالمية.

هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة، وإنما حازها البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم.[53]

ويصف الباحث الأمريكي مورتين كابلان Morten Kablan الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمنطقة من خلال قوله إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، والربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة بمثلك مصادر هامة ورخيصة للطاقة، والذي يعد تدفقها المستمر ضروريا للصحة الاقتصادية والسياسية للربع الشمالي الغربي، كما يحتوي الربع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفياتية من أوروبا بما فيها (روسيا الأوروبية وأوروبا الشرقية وذلك بالإضافة إلى روسيا الأسيوية).

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: مسار التطور التاريخي لتأسيس الاتحاد الأوروبي

إن فكرة توحيد أوروبا ليست بالفكرة الحديثة بل راودت الفلاسفة والمفكرين منذ مطلع القرن التاسع عشر[54] وبصورة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، فعقب الدمار الكبير والخسارة الكبيرة في الأرواح خلال الحرب العالمية الثانية اجتمعت الدول الأوروبية لإيجاد وسيلة لمنع حدوث ذلك مرة أخرى، إذ قررت بأن أفضل طريقة للبناء والتعمير ومنع وقوع حرب أخرى هي العمل معا على إنشاء تجمع يضم الدول

[53] - صارة محمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 140.
[54] - علوان خضير عبد الكريم، الوسيط في القانون الدولي العام (الأردن، مكتبة دار الثقافة 2002) ص 186.

الأوروبية، ويكون قادرا على مواجهة المشاكل، وبالتالي اتفقوا على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951[55]

في 09 ماي 1950 دعا "روبرت شومان" وزير الخارجية الفرنسي إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكان وراء فكرة هذا المشروع "جان مونيه" (يعتبر الأب الروحي للاتحاد الأوروبي) رئيس قسم التخطيط الاقتصادي وأحد مستشاري "شومان" كانت الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا وفرنسا في هذه الطباعة ولكن ترك الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا وفرنسا في هذه الجماعة ولكن ترك باب العضوية مفتوحا للدول الأوروبية[56].

تعتبر معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) اللبنة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية[57]

ثم جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957 التي شكات الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحكم والصلب، وذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين: ويتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية Europen economic community وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية Europen atomic community

وفي عام 1973 توسعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتضم الدنمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة، وأجرت بريطانيا استفتاءا عاما في 1975 حول عضويتها في المجموعة والذي صوت الشعب البريطاني فيه لصالح البقاء ضمن المجموعة الاقتصادية الأوروبية[58] ثم انضمت اسبانيا والبرتغال للمجموعة عام 1986.

---

[55] - المجدوب محمد، التنظيم الدولي، النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005) ص 484.

[56] - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط 1، 2009) ص 70.

[57] - عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 352.

[58] - صالح عرفة عبد السلام، المنظمات الدولية والإقليمية (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999) ص 435.

جرت أولى المباحثات حول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع سنة 1991 وهو اجتماع الذي نتجت عنه اتفاقية الاتحاد الأوروبي، التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 07/02/1992 في مدينة ماستريخت والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 01/11/1993 هذه الاتفاقية وضعت جدولا زمنيا للوحدة الاقتصادية والنقدية (اليورو) ثم التوقيع على اتفاقية أمستردام عام 1997 وهي تحديث لاتفاقية ماستريخت للتحضير لتوسعة الاتحاد الأوروبي لكي يضم الدول أوروبا الشرقية.

وفي عام 1998 اتخذ الاتحاد الأوروبي أولى الخطوات الرسمية نحو الشرق اتجاه توسعة الاتحاد عن طريق البدء في مفاوضات رسمية مع هنغاريا وبولندا واستونيا وجمهورية التشيك وسلوفينيا وقبرص وفي يناير 1999 استوفت اليونان عشرة دول معايير تبني اليورو كعملة رسمية ابتداء من 01 يناير 2000 وفي الأول من ماي 2004 اتخذ الاتحاد الأوروبي أكبر خطواته نحو التوسع بانضمام عشرة دول جديد لعضويته[59].

الاتحاد الأوروبي اليوم هو أكبر شراكة سياسية واقتصادية في العالم، حيث يشكل 38% من التجارة الحرة وهو يشكل دولة فيديرالية أو كونفدرالية، ولا يملك الشخصية القانونية على خلاف المجموعات الأوروبية الثلاث التي يتشكل منها، بذلك فهو عبارة منظمة سياسية من نوع غير مألوف[60].

الفرع الثاني: مبادئ ومؤسسات الاتحاد الأوروبي

يقوم الاتحاد الأوروبي على مجموعة من المبادئ، كما أنه يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف نبينها فيما يلي[61]:

أولا: مبادئ الاتحاد الأوروبي

يقوم الاتحاد الأوروبي على مجموعة من المبادئ وهي:

[59] - محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2011) ص 330.
[60] - المجدوب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 485.
[61] - جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي(الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006،) ص 352.

1. التعاون بين الدول الأعضاء وهي الطريقة التي يتم الاعتماد عليها في تأسيس الاتحاد عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول.

2. احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.

3. احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

4. تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

ثانيا: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

أ. البرلمان الأوروبي: هو التعبير الديمقراطي للإدارة السياسية لشعوب الاتحاد الأوروبي ينتخب لمدة خمس سنوات، يحتوي على 262 عضوا ويملك العديد من الصلاحيات والسلطات التشريعية والتنفيذية والتصويت على أعضاء مجلس الوزراء ورئيس المفوضية، بحيث يلعب البرلمان الأوروبي دور المشرع في الاتحاد الأوروبي، كما يراقب نشاط الاتحاد وهو المجال المفتوح للمناقشة الحرة.[62]

يجتمع الاتحاد الأوروبي في دورة عادية عامة مرة في السنة في ستراسبورغ.

ب. مجلس الاتحاد الأوروبي: يتكون من وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، رئاسته تتم عن طريق التداول مرة كل ستة أشهر، للمجلس حتى المبادرة بالتشريعات، كما يمارس السلطة التنفيذية ويتولى الرقابة على المفوضية وتساعده في أداء مهامه الأمانة العامة.

يعد هذا المجلس المؤسسة الرئيسية في صنع القرار وهو المسؤول عن سياسة الاتحاد في الشؤون المختلفة[63].

ت. مجلس القضاء الأوروبي: يتكون من 15 قاضيا، يساعدهم 09 محامين عامين، بحيث يعين القضاة لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد، كما تشتمل على عدد من الموظفين من بينهم كاتب المحكمة مقرها في لوكسمبورغ.

[62] - محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 333.
[63]- رجع نفسه، ص 332.

تنظر المحكمة في الشكاوى المرفوعة إليها من قبل الدول الأعضاء أو المفوضية ضد دولة لا تحترم التزاماتها الأوروبية، تصدر المحكمة أحكامها الملزمة بموجب ولايتها الإلزامية، والتي تكون غير قابلة للمراجعة.[64]

ث. مجلس الحسابات الأوروبي: يختص ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات الواردات وحسابات النفقات لجميع الأموال التي ترد أو تصرف من قبل كل مجموعة من المجموعات الأوروبية.[65]

ج. البنك المركزي الأوروبي: النظام المركزي يتكون من البنك المركزي الأوروبي ومن مهامه الأساسية:

- توضيح ووضع السياسة النقدية
- قيادة عمليات الصرف
- التحكم في تسيير الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء
- السهر على السير الحسن لنظام الدفع.

ح. البنك الأوروبي للاستثمار: هو مؤسسة مالية أوروبية تقترض وتقرض أموالا لتمويل مشاريع استثمارية تساهم في التنمية لدول الاتحاد أو خارجها تنفيذا لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية.

خ. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية: هيئة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

د. لجنة الجهات للاتحاد الأوروبي: وهي مؤسسة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

ذ. الوسيط الأوروبي: يحقق في الشكاوى المتعلقة بالتسيير السيئ من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وينتخب الوسيط من طرف البرلمان الأوروبي.

المطلب الثالث: منطقة المغرب العربي

---

[64] - مرجع نفسه، ص 334.

[65] - المجدوب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 495.

تنحصر الدعائم الأساسية التي ساعدت على إنشاء اتحاد المغرب العربي في مقومات الوحدة التي تمتلكها الدول التي لا تكاد تتوفر لكثير من التجمعات القائمة في الوقت الحاضر.

وهذه الدعائم تتمثل في وحدة الدين واللغة ووحدة التاريخ والرغبة في المعيشة المشتركة ووحدة الثقافة والنظم التشريعية والاجتماعية، والرفعة الجغرافية المشتركة فضلا عن تجانس العنصر البشري.[66]

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة المغرب العربي

تتكون منطقة المغرب العربي من رقعة جغرافية واحدة، واقعة كلها في شمال إفريقيا، وتزيد مساحتها عن ستة ملايين علم، تكون الإقليم الطبيعي للمغرب العربي ولا يفصل بين أجزائها فاصل طبيعي لهذه الرقعة الجغرافية إلى التنوع في الإمكانيات والموارد الطبيعية والمناخ[67]

حظي المغرب العربي بأهمية في العصور المختلفة، فقد كان مركز النشاط البشري وموطن أقدم الحضارات وكان هو الوسيط التجاري الرئيسي في العالم القديم، فقد سار الفينيقيون من البحر المتوسط حتى جبل طارق وارتحل سكان الجزيرة العربية في المحيط الهندي، وامتزجت حضارة العرب بحضارة الإغريق والرومان والهنود وغيرهم.

منطقة المغرب العربي تطل على البحر الأبيض الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا ساحل طوله 3146 كلم، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي.[68]

فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كلم، ويحدها النيجر ومالي موريتانيا جنوبا، وتونس وليبيا شرقا والمغرب غربا، بينما تقع ليبيا وسط شمالي إفريقيا بين المشرق

[66] - محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1987)، ص 35.
[67] - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 39.
[68] - محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية الوطن العربي، دراسة إقليمية، (الأردن: دار اليازوري العلمية، ط 1، 2011) ص 16.

والمغرب العربيين ويحدها من الشرق مصر والسودان، ومن المغرب تونس والجزائر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 1800 كلم، ومن الجنوب النيجر وتشاد.

وتقع تونس في الجزء الشمالي الشرقي الغربي من إفريقيا، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل يصل طوله إلى 537 كلم، والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل حوالي 2446 كلم، ويحدها من الشرق الجزائري، ومن المغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الصحراء الغربية.

في حين تقع موريتانيا في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية، ويحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب نهر السنغال، ومن الشرق مالي، ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي التي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 700 كلم.[69]

إن الوضع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي يختلف باختلاف المناطق، فمنطقة التل المحاذية للبحر المتوسط والتي تتخللها سلاسل جبلية، تشمل على السهوب والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في حين المنطقة الصحراوية التي توجد فيها الصخور الرملية والحجرية.

بلدان المغرب العربي تمتد على مساحة تقدر بـ 6062.941 كلم وهي بذلك تحتل المرتبة السابعة في العالم بعد كل من روسيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، البرازيل، واستراليا هذه المساحة تتوزع بين الدول الخمس بشكل متفاوت حيث تأتي الجزائر في المقدمة، وتونس في المؤخرة، غير أن جزءا منها مناطق صحراوية مما أثر على التوزيع السكاني بالدرجة الأولى حيث نجد الكثافة كبيرة في الشمال وتكاد تنعدم في الجنوب.[70]

---

[69] - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 22. 23.

[70] - صبيحة بخوش: اتحاد المغرب العربي بين واقع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011) ص 87.

جدول: مساحة المغرب العربي

الدولة	المساحة (كلم ^{2})	%
الجزائر	2.381.714	39.29
المغرب	458.730	7.56
تونس	164.150	2.73
ليبيا	1.775.500	29.28
موريتانيا	1.030.700	17
المجموع	6.062.941	100

***المصدر:** صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين واقع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011) ص 87.*

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للمغرب العربي

يمكن تقديم المعطيات الاقتصادية لدول المغرب العربي بالنسب المئوية رغم أن دقة هذه الإحصائيات تبقى نسبية وغير دقيقة نتيجة لعوائق موضوعية (صعوبة تحديد هذه النسب بدقة، وصعوبة التأكد منها) وأخرى ذاتية (اعتبارات سياسية)، لكن إذا ما عولجت بإمعان فقد تزودنا بمعلومات هامة تفيدنا لمعرفة اقتصاد الدول الأعضاء ومؤشرات التنمية فيها.

إن الهدف من استعمال التحليل الكمي هو المساعدة على تعميق التحليل النوعي، وهو ما سوف نحاول تناوله من خلال النسب المقترحة في هذا المجال.[71]

1. الأيدي العاملة: يقدر عدد الأيدي العاملة في دول الاتحاد المغاربي بحوالي 25 مليونا، وتشكل تقريبا من إجمالي عدد سكان دول الاتحاد، ويقطن 44% من هذه القوة في المغرب.

وتتوزع قوة العمل حسب القطاعات المختلفة كالآتي:[72]

- في قطاع الزراعة بنسبة 35.36%
- في قطاع الصناعة بنسبة 15.20%
- في بقية القطاعات بنسبة 49.44%

2. الناتج المحلي الإجمالي: يصل إجمالي الناتج المحلي لدول اتحاد المغرب العربي إلى نحو 389.6 مليار دولار أمريكي بأسعار السوق الجارية، وهو ما يعادل 32% من إجمالي الناتج للوطن العربي تقريبا ويشكل الناتج المحلي للجزائر بنسبة 43% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي، في حين لا يتعدى نصيب موريتانيا 13%.

3. الصادرات والواردات: يصدر المغرب العربي في المقام الأول النفط والغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام والسمك والتمور والمنسوجات والزيوت النباتية، في حين يستورد المعدات والأجهزة والكيماويات ...الخ.

وتعتبر فرنسا تقريبا الشريك التجاري الأول لدول المغرب العربي يأتي بعدها كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

[71] - صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 92.
[72] - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 30.

تصدر دول المغرب العربي قيمة 47.53 مليار تشكل 17.8% من صادرات الوطن العربي، وتحتل الجزائر المكان بنسبة 41% من صادرات دول الاتحاد وتبلغ وارداتها مليار دولار أي بنسبة تقريبا 22% من استيرادات الوطن العربي.

4. الأراضي الزراعية: إن القطاع الزراعي بين دول المغرب العربي يشمل على النباتات والسهوب الواسعة والخصبة التي تصلح لمختلف أنواع الزراعات والفلاحة الزراعية، والثورة الحيوانية متوفرة في كثير من أقطارها.[73]

هذه الأراضي تشكل فيها الأراضي الصالحة للزراعة نسبة 37% من مساحة دول المغرب العربي يقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية.

ويلاحظ أنه رغم كل هذه الموارد والإمكانيات الزراعية التي تزخر بها منطقة المغرب العربي، إلا أنها لم تحظى بالمستويات الاستثمارية التي حالت دون تطوير وتنمية هذا القطاع بالإضافة إلى عوامل أخرى منها: الجفاف والتصحر وانجراف التربة وعدم إتباع أساليب الزراعة الحديثة، فضلا عن أن الزراعة في أغلب البلدان المغاربية تعتمد على الأمطار وهي غير مضمونة دائما.

الأمر الذي جعل دول المنطقة تعتمد على الخارج في توفير الغذاء، استيراده مما عمق التبعية الغذائية لهذه البلدان للعالم الخارجي، إن التنوع المغاربي في الموارد الأولية المتوفرة والإمكانيات الاقتصادية يمكن الدول المغاربية من إقامة سوق داخلية متكاملة وجعل منطقة المغرب العربي قادرة على الاكتفاء الذاتي في المجالات الاقتصادية وتكوين مجموعة قوية لها مكانتها ودورها في الساحة الدولية.

[73] - صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 90.
* هذه الإحصائيات حسب تقديرات 2014.

المبحث الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الأورو-مغاربية

لقد نظمت معاهدة روما 1957 (التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية) العلاقات بين المجموعة وغيرها من الدول من خلال الاتفاقيات تعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة.[74]

وتقوم اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول على أساس مادتين من مواد المعاهدة روما هما:[75]

1. المادة 113: التي تسمح للجماعة في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياستها التجارية على أساس مبادئ موحدة ولاسيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية وبتوحيد إجراءات الدفاع التجاري.

2. المادة 232: التي تسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة والأعمال المشتركة.

ومن هذا المنطق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي-الأوروبي لسنة 1969 وذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب.

---

[74] - فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد والعشرين (مصر: اتيراك للنشر والتوزيع، د.ت.ن) ص 92.

[75] - حسن بومدين، مزايا وتكاليف الاتفاقيات الأورو متوسطية، رسالة ماجستير في المالية العامة، جامعة تلمسان، 2003، ص 21.

المطلب الأول: مرحلة التعاون الأورو-مغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة "PMG"

إن تحليل العلاقات الأورو-مغاربية الرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بينة الضفتين يتطلب الوقوف على تطور هذه العلاقات وذلك بتلخيص مختلف المراحل التي مرت بها العلاقات

الفرع الأول: مرحلة الستينات

لقد عرفت العلاقة الأوروبية المغاربية توقيع اتفاقيات في عقد الستينات فقد أرادت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأكيد الروابط الجغرافية التاريخية والثقافية والاقتصادية التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث، خاصة خلال مراحل الحقبة الاستعمارية الأمر الذي نتج عنه توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع بلدان إفريقية (اتفاقية باوندي)[76] وبلدان عربية[77]

استهدفت هذه الاتفاقيات ترسيخ مستوى التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية وبالتالي فإن مضمون الاتفاقيات كان يغلب عليه الطابع التجاري.

الفرع الثاني: مرحلة السبعينات

[76] - عقدت اتفاقية باوندي سنة 1964 لمدة 5 سنوات وجددت سنة 1969 وهي تضم المستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا وأهم نصوص الاتفاقية إزالة الرسوم الجمركية تدريجيا لكلا الطرفين وتقديم المساعدة المالية والتقنية من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية للدول المنتمية.

[77] - حسين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

يعتبر الاتجاه الرسمي للعلاقات الأورو مغاربية وسياسة المجموعة الأوروبية إثر التوسع الأول الذي عمل على دمج كل الاتفاقيات الأورو متوسطية في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة وباقي الأقطار المتوسطية.

وفي هذا الإطار وضعت قمة باريس المنعقدة في أكتوبر 1972 المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط وجب توسيعها للمجالات التجارية والملف الاجتماعي (قضايا الهجرة) والتعاون المالي والتقني أيضا.[78]

على هذا الأساس تمت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية وأقطار المغرب العربي والتي أفضت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدة وكانت ترمي اتفاقيات المغرب وتونس إلى تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فإن اتفاقها يعني اندماجها في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

المطلب الثاني: مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطية الجديدة

اتبعت السياسة الأورو متوسطية المنتهجة من طرف المجموعة الاقتصادية والأوروبية خلال السبعينات والثمانينات مقاربة تقليدية تعتمد على الإعانة المالية لتمويل المشاريع بطرق قديمة، ثم انهيار القطب الاشتراكي وسقوط جدار برلين سنة 1989 كلها عوامل ساعدت في تغيير المعطيات الجيو سياسية والاستراتيجية بأوروبا[79]، حيث تقدمت دول أوروبا الشرقية والجنوبية بطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي كما أن الفوارق في الدخول الفردية بين دول الضفتين أصبحت في تزايد خطر ومستمر ففي بداية التسعينات وصل الدخل الفردي في الضفة الشمالية 12 مرة أكثر منه في الضفة الجنوبية قد وصل إلى حوالي 20 مرة مع حلول 2010 واستجابة لكل هذه التحديات أصبح لزاما على المجموعة الأوروبية اتخاذ سياسة أورو متوسطية أكثر جرأة اتجاه الدول المتوسطية التالية.

[78] - مرجع نفسه، ص 31.

[79] - Robert Bistolfi "l'Europe et la méditerranée: une entreprise virtuelle "confluences méditerranée n°35, paris p19.

وقد حدد معالم هذا الاتجاه من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990 ليشهد ميلاد سياسة أورو متوسطية جديدة جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الاقتصادي والهيكلي من جهة وضبط التعاون في المجال الجهوي والبيئي.

الفرع الأول: عوامل بروز السياسة المتوسطية الجديدة

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، وعرفت أن ذات السياسة المتوسطية المتجددة وذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي:[80]

- التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع_ الأوروبي ليشمل ثلاث دول جديدة العضوية، فكل هذه الانجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقا يتمتع بسياسة موحدة اتجاه باقي الدول الأخرى.

- تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في المستويات التنمية، بالإضافة إلى مشكل المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوى المعيشي لسكان الدول العربية.

ويمكننا تلخيص الامتيازات التجارية التي منحتها المجموعة الأوروبية للدول العربية وغيرها من البلدان المتوسطية فيما يلي:[81]

- الإلغاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية.

- إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء المنتوجات الزراعية وبعض أنواع المنتوجات النسيجية.

- منح امتيازات تعريفية لبعض المتوجات الزراعية.

اشتملت هذه الاتفاقيات على الوضع برنامج للتعاون المالي من أجل التنمية الدول المتوسطية وذلك من خلال أربعة بروتوكولات مالية ثنائية يتم التفاوض عليها كل خمس

[80] - عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقيميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، شهادة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 200+6، ص 171.

[81] - ، عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 171.

سنوات ودامت خلال الفترة (1978-1996) حيث ترتكز على تقديم مساعدات مباشرة وقروض ذات فائدة تفضيلية وكذا تقديم مساهمات لرؤوس الأموال بعض المشاريع الخاصة التي تتسم بقدر من المخاطرة.

الفرع الثاني: مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة

إن السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي المنتهجة خلال العشرين الأخيرتين تختلف عن السياسات المنتهجة سابقا لهذه الأخيرة مرتكزات وخصائص المتنوعة نوجزها فيما يلي:[82]

* تتضمن زيادة على الجانب التجاري، ميادين أخرى تهم العلاقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية بالتالي فهي تكاملية عميقة وذات أبعاد وثيقة ومترابطة تخدم التنمية الشاملة.

* مجمل الاتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطار القانوني، وتختلف من اتفاقية لأخرى من حيث محتوى المواد المكونة الاتفاقية، أو من حيث محتوى المواد المكونة للاتفاقية، أو من حيث تواريخ الإمضاء وبداية العمل بها.

* تتميز الاتفاقيات بالأهداف الواسعة والتي تبين إرادة الطرفين المتعاقدين في تكوين صلات وارتباط بينهما أكثر أهمية وعمقا، مع تشجيع كل مبادرات التجمعات والتعاون الإقليمي الأخرى للدول المشاركة.

* يرتكز تصميم الاتفاقيات الثنائية على أربعة محاور أساسية متكاملة باعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدهم عن الآخر، هذه المحاور هي: احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحرير المبادلات التجارية، المساعدة الاقتصادية والمالية، وتطوير الجانب الإنساني والاجتماعي.

* تطوير الجانب الاجتماعي للدول المتوسطية، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد باعتبار العنصر المرافق والدافع القوي للتطور الاقتصادي.[83]

---

[82] - شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[83] - مرجع نفسه، ص 97.

المطلب الثالث: مرحلة الشراكة الأورو-مغاربية

الفرع الأول: مفهوم الشراكة

ظهرت الشراكة في بداية الثمانينات مع التطورات الاقتصادية التي برزت آنذاك بصعود القوى الجديدة في آسيا، والمجموعة الإقتصادية الأوروبية "CEE" وتأتي فلسفة الشراكة كبديل عن فلسفة التعاون الموجهة إلى الدول النامية، وتعكس هذه الأخيرة ركائز الفكر الاقتصادي الليبرالي والتحول نحو اقتصاد السوق والخصخصة أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال علبة الشراكة ثم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[84].

يعتبر مفهوم الشراكة مفهومها حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين".[85]

وقد برزت عدة محاولات لضبط تعريف الشراكة سواء كانت عربية أو غربية من بينها تعريف جون فيليب نوغال "Jehn Philip Novel": "الشراكة شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات، مبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل خدمات"[86]

وعرفتها ماري جوزيف سوستر "Marie Joseph Soster" "الشراكة حالة تأمل فيها أن تجعل إمكانية خلق المشاركين المتعاونين علاقة متميزة ترتكز على البحث بالتعاون لتحقيق المتعاونين"[87]

وتعرف الشراكة على أنها: "إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات

---

[84] - عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[85] - Marie FR ancoise lambouze, le pertinacité de l'union européenne avec les pays tiers, conflit et convergences, brus celles: brillant 2000.
P 48

[86] - فاروق شام، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، التكامل الاقتصادي العربي عالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، مداخلة ألقيت في ندوة دولية 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

[87] - مرجع نفسه، نفس صفحة

والمواد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي".[88]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الشراكة تمس المجال الاقتصادي فقط من خلال التعريفة الجمركية، فتح الأسواق وإنشاء مناطق التجارة الحرة كل هذا لا يتوفر إلا إذا كان هناك اعتماد متبادل بين الدول والذي نقصد به: "الاعتماد المتبادل بشكل تمهيد للتكامل أو هو خاصة يمتاز بها المجتمع الدولي تفسيرا لنا العلاقات بين الدول على أنها علاقات تبعية متبادلة ومتزايدة هذا الاعتماد المتبادل الذي تشجيعه عدة عوامل كالتقدم التكنولوجي وكذا اتساع المبادلات التجارية، وعليه فإن الاعتماد المتبادل هو خاصية علائقية تبين لنا طبيعة المجتمع الدولي"[89]

إن الاعتماد المتبادل يعزز الروابط الاقتصادية بين الشمال والجنوب، من أجل التعاون في مجال المالي والتجاري بغرض تحقيق تكامل التكامل الاقتصادي، وترقية المصلحة السياسية، والهدف الحقيقي من ظاهرة الاعتماد المتبادل هو هيمنة دول الشمال على الجنوب، والتخلص من مشاكل الأمن الجديدة.

لكن ما يميز الشراكة الأورو متوسطية أنها لم تختص في الجانب الاقتصادي فقط بل شملت جميع الميادين السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

إن الملاحظ أن مصلح الشراكة هو مصطلح اقتصادي بالدرجة الأولى، لكن التحولات في النظام الدولي جعلت هذا المصطلح يستخدم حتى في الجانب السياسي والأمني بهدف تحقيق الأمن والاستقرار، كما أصبح يستخدم في المجال الاجتماعي والثقافي لمحاولة تقريب الحضارات بين دول العالم ودول الاتحاد الأوروبي والضفة الجنوبية للمتوسط خاصة.

---

[88] - محمد قويدؤري، أثر مشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي" تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، مداخلة ألقيت في ملتقى 89-30 أكتوبر 2001، جامعة فرحات عباس، سطيف.

[89] - سمير الباح "البعد الأمني في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية وخصوصيات المغرب العربي "رسالة ماجستير" العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، 200-2001، ص 10.

الفرع الثاني: أبعاد ومجالات الشراكة

أ. الشراكة في مجالين السياسي والأمني

لقد اعتبر السلام والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط هدف جماعيا مشتركا تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل إذ تم التركيز على استخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يرتكز على احترام مبادئ القانون الدولي الذي يرتكز هو الآخر على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي من الأطراف بواسطة نزع أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مع احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.[90]

وقد جاءت هذه المبادئ في الإعلان الرسمي كالآتي:[91]

- احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها

- عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية.

- تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.

- أهمية انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل نظم التحقيق الخاصة بها وكذلك صنع الانتشار النووي.

[90] - بوعلي هشام، الشراكة الأورو-متوسطية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2008، ص 17.

[91] - جاءت هذه المبادئ في إعلان برشلونة 1975 الرسمي في صيغة مواد للاتفاقية

أما فيما يتعلق بالبعد الأمني للشراكة، فيلاحظ أن كبار الموظفين والخبراء ينخرطون في حوار السياسي القصد منه دعم الاستقرار والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط.[92]

ب. الشراكة في مجال الاجتماعي والثقافي

إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي ويتسم هذا البعد بالحركية والتنوع والاستقرار، ويسير عدة قضايا من أهمها إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورو متوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.

ويقوم هذا المجال أيضا على التنمية للموارد البشرية وتطويرها مع ضرورة احترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة وتشجيع الحوار بين الثقافات لتحقيق التقارب بين الشعوب من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير الحكومية.

والتعاون بين المجتمعات المدنية خاصة في قطاع الصحة، التعاون من أجل القضاء على البطالة والاهتمام بالشباب بوضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص شغل محلية، من أجل القضاء على الهجرة غير شرعية، بالإضافة إلى مقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي.[93]

ج. الشراكة في الجانب الاقتصادي والمالي:

بهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوروبا ودول المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين وهذا من خلال:

- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

- تحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف وتخفيض فوارق التنمية الكبيرة التي تعانيها دول المتوسط.

[92] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة، (بيروت، معهد الإنماء العربي، ط 1، 2002) ص 417.
[93] - بوعلي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- ترقية التعاون والتكامل الجهوي.

ولتحقيق هذه الأهداف فلقد ركز المشاركون في المؤتمر على إقامة شراكة اقتصادية مالية تتلخص في:[94]

- إنشاء منطقة للتجارة الحرة، يهدف مؤتمر
- التعاون الاقتصادي
- التعاون المالي

إن من أجل أن يدعم الاتحاد الأوروبي استراتيجية اعتمد على أداتين منطقة التجارة الحرة "ZEL" وأداة مالية جديدة "MEDA" حيث تتم عملية تحرير الأسواق وخصخصة النظم الاقتصادية، أما بالنسبة للإدارة المالية الجديدة فهي تستند إلى المساعدات بقدر ما تستند إلى الموارد الذاتية (10 مليارات دولار) بين 1995-2008) هذا وفق إقليمية محيطية حيث تمثل أوروبا المركز وأما باقي الدول فهي التابع للمركز.[95]

خلاصة الفصل:

[94] - بوعلي هشام مرجع سبق ذكره، ص 18.

[95] - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، 1995-2008، تر: د. سليمان الرياش، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ص 68.

كخلاصة لهذا الفصل الذي جاء بعنوان "السياق العام للعلاقات الأورو مغاربية" حيث حاولنا التفصيل كل ما يتعلق بهذا الجانب في مذكرتنا هذه، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية، أما العلاقات الدولية هي علم يهتم بمشكلات المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للدول كما أنه يهتم بتحليل وتفسير مختلف الظواهر الدولية والعوامل التي تؤدي إليها كما أنها نشأت منذ أن وجدت التكتلات البشرية وهدفها الرئيسي هو إيجاد الطرق والسياسات التي تجنب الإنسانية تكرار تجربة الحرب العالمية الأولى. وتحدثنا على المقاربات النظرية للعلاقات الدولية (نظريات التقليدية- والنظريات المعاصرة) أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أهمية البحر المتوسط حيث يمثل محورا عالميا هاما يتوسط القارات الثلاث (إفريقيا، آسيا، أوروبا) كما أنه يحتوي على ثروات إستراتيجية.

وبعد ذلك تحدثنا عن الاتحاد الأوروبي يعتبر اليوم أكبر شراكة سياسية واقتصادية في العالم وهدفه تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

أما منطقة المغرب العربي تتكون من رقعة جغرافية واحدة واقعة كلها في شمال إفريقيا كما حضيت بأهمية في العصور المختلفة.

وفي المبحث الثالث تحدثنا عن التطور التاريخي للعلاقات الأورو مغاربية من خلال معاهدة روما حيث أن تحليل العلاقات الأورو مغاربية الرامية إلى إقامة منطقة لتبادل الحر بين الضفتين، أما الشراكة تشكل فهي شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات.

الفصـــل الثانـــي
الشراكـــــة
الأورو- مغاربية

بعد نهاية الفصل الأول والذي يعتبر بمثابة نظرة عامة حول العلاقات الاورومغاربية و قبل البدء في تفاصيل الفصل الثاني،تجدر بنا التذكير بأن أطراف الشراكة الاورومغاربية هم بالأساس الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي دون استثناء في المقابل و في الطرف الجنوبي يتعلق الأمر هذا بدول المغرب العربي والتي تتكون أساس من ليبيا ،تونس، الجزائر،المغرب، موريتانيا، غير أنه في الحقيقة لا يمكننا أن نتطرق إلى هذه الدول و اعتبارها الطرف في هذه الشراكة هذه حيث أن بحتنا سيقتصر بالأساس على البلدان ثلاثة تونس، المغرب، الجزائر خاصة متجاوزين بذلك كل من ليبيا و موريتانيا حيث أن هذه الدول لم تكن معنية بهذه العملية.

المبحث الأول: محطات الشراكة الاورومغاربية وواقعها

في هذا البحث سوف يتم التطرق إلى أهم محطات الشراكة الاورومغاربية و معرفة أهم جوانب التي تهدف الوصول إليها

المطلب الأول: محطات الشراكة الاورومغاربية

في هذا المطلب سوف نتناول أهم محطات الشراكة الاورومغاربية ففي حقيقة الأمر هذه العملية التي جمعت بين طرفين أساسين من المنظمة المتوسطية لم تكن وليدة الصدفة إنما هي تحصيل حاصل لمجموعة من الظروف و التحديات كلها أمور ساعدت على تأسيس هذا النوع من أنواع الشراكة وفق محطات متفرقة

الفرع الأول: مجموعة دول غرب المتوسط (5+5)

هو طرح الرئيس الفرنسي فرانسوا متران وزير خارجية كلود شيسون[96] حيث كان هذا الطرح عام 1983 حين أعلن من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول دول غرب المتوسط.

كان في البداية يضم:إسبانيا+ فرنسا+ البرتغال كأطراف أوربية،في المقابل نجد كل من الجزائر+المغرب+تونس كأطراف مغاربية وكانت حوارات هذا التجمع اقتصادية كما كانت الفكرة موجب بها لدى كل من تونس و المغرب في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيع الحوار لمسائل أمنية وهو ما لقي المعارضة بالنسبة للطرف الأوربي وعام 1986 تبنى f.gonzales ,bettino Graxi نفس الخطاب وهي الفترة التي عرفت تحرك المجتمع المدني بالمنطقة تجاه المشاكل الإقليمية وهنا جاء مؤتمر مرسيليا في 25-27/02/1988 لمناقشة ثلاث محاور هي المحاور المالية، الصناعية،

العلاقات الأورو مغاربية ثم جاء مؤتمر طنجة في 24/27/03/1989 لتطرح فكرة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط و تتويج لهذه النقاشات جاء مؤتمر روما في 10/10/1990 والذي ضم وزراء خارجية تسع دول من غرب المتوسط وهنا مالطا تكن حاضرة حيث ناقش وزراء خارجية هذه الدول مسائل متنوعة اقتصادية، اجتماعية، سياسية... وعقد في 26-27/10/1991 بالجزائر مؤتمر آخر عرف بتجمع 5+5 و هنا مالطا كانت حاضرة حيث تم اقتراح أحداث ثمانية فرق عمل وزارية لوضع برنامج عمل و تعاون بين هذه الدول[97]

وكان من المفروض اجتماع أخر بتونس إلا أنه تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا بسبب قضية لوكاربي و تورط الطرف الليبي فيها و أيضا بسبب المشاكل

[96] - جمال الشلبي، العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة (عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع، 2000) ص 104

[97] - مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006) ص ص 89-90

الأمنية في الجزائر، حيث تجمد هذا الحوار عشرية كاملة 1991/2001 لتبعث فيه الروح مجددا في 25-26/10/2001 بلشبونة و هذا وفق مبادرة من البرتغال و لقد انتهى هذا الاجتماع بوضع توصيات تؤكد على ضرورة تعطيل هذا المشروع و الذي أتى بعده اجتماع مماثل في تونس في 5 و 6 ديسمبر 2003[98]

وللتأكيد فان الحوار لا يشكل تحديا لمشروع برشلونة الذي يعتبر المرجعية التي تحضى بالأفضلية لدى مختلف الأطراف فحوار(5+5) يبقى إطار للحوار الخصوصي بين دول المغرب العربي والجانب الأوربي الجنوبيب وإنه وفق الحركة المشهود لها منذ 2001 و بالنظر للرهانات السابق تشخيصها و المقاربة المعتمدة في مواجهتها، كلها عناصر تدفع بالقول بأن الحوار (5+5) أكثر من حوار غير رسمي فهو فضاء وظيفي مشترك سيعزز بلا شك الفضاءات الأخرى، وهذا ما أكده الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وحرصا على أنه إطار يعطي دفعا جديدا لعلاقات الشراكة الأورو متوسطية بشكل عام، وليس أدل على ذلك من الرهانات على اختلافها انطلاقا من البعد البشري مرورا بالتنموي و الأمني وصولا إلى الحضاري

أ- البرهان البشري: و الذي يتناول قضايا الهجرة و معالجة قضايا الانقلاب و ضرورة الوصول للنظرة الإنسانية و الاجتماعية و ثقافية في هذا المحور لا نظرة أمنية بحتة، وكذا مراعاة الوضع الديمغرافي في المنطقة المتوسطة ككل إرساء نظام جديد للهجرة المنظمة

ب- البرهان التنموي: و الذي يتناول مشاكل اقتصادية

ج- البرهان الحضاري: و هو رهان مهم خاصة مع تنامي فكرة صدام الحضارات (الصامويل هانتنغتون) بعد أحداث 11/09/2001 و النظرة العدائية للعرب و المسلمين

[98] - المرجع نفسه، ص 90

إن هذه الرهانات مهمة جدا لمستقبل المتوسط فالرهان الأكبر يكمن في القدرة على مواجهتها في إطار مقاربة شاملة تعتمد إستراتيجية مواجهة متوازنة ومتزامنة لكافة هذه القضايا، وهذا هو مفتاح نجاح حوار (5+5) كما أن الوعي بخطورة هذه القضايا لدى دول غرب المتوسط و تزايد توافق الدول في معالجتها يجعل هذا الفضاء الأقدر على كسبها جهويا و تمهيد لكسبها إقليميا[99]

الفرع الثاني:مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية

طرح الاتحاد الأوروبي ابتداء من 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان المتوسط يتمثل فيما يعرف بالشركة الأورو متوسطية تتدرج هذه الشراكة ضمن نظرة جديدة للاتحاد الأوربي في إطار الاستجابة للتحديات الجديدة و معقدة في تلك المرحلة من أهم هذه التحديات:

- التحديات والمخاطر و التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط بما فيها دول شمال إفريقيا و تحديدا دول المغرب العربي

ومن أجل التصدي لهذه التهديدات والمخاطر وكذا تعميق العلاقات والروابط الثنائية والجماعية لدول المنظمة في مختلف المجالات

انعقد هذا المؤتمر يومي 27/28/11/1995 و الذي ضم 27 دولة تمثل الإتحاد الأوروبي و 12 دولة تمثل دول الشاطئ الجنوبي و لشرقي للبحر المتوسط

(مصر-الجزائر-تونس-المغرب-موريتانيا-إسرائيل-السلطةالفلسطينية-سوريا–لبنان-مالطا-قبرص)[100]

وقد سعى المشاركون في هذا المؤتمر تحقيق الأهداف التالية[101]:

---

[99] - المنذر الرزقي، حوار 5+5 دفع جهوي لمسار إقليمي في:13.09/2015.03.12 http://www.abhatoo.net.ma/

[100] - محمد أبو العينين ، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ، السياسة الدولية، العدد 140، ابريل 2000، ص 19

[101] -لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)، (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط 1، 2010).

1-الأهداف السياسية و الأمنية:يعتبر السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط هدفا أساسيا لأي عملية تعاون في المنطقة و يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال

أ- تشجيع ضمان الأمن الإقليمي بين دول المنطقة

ب-الالتزام بمعاهدات عدم انتشار الأسلحة وأسلحة الدمار الشمال

ج-تشجيع إجراءات بناء الثقة و الاكتفاء بالحد الأدنى من القدرات العسكرية

د- مكافحة ظاهرة الإرهاب و التعاون الإقليمي

ذ-حل النزاعات بطرق سلمية(احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

2-الأهداف الاقتصادية: شدد المشاركون في مؤتمر برشلونة على تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية وذلك من خلال:

أ-تسريع النمو الاقتصادي و الاجتماعي المستدام

ب- تشجيع التعاون و التكامل الإقليمي

و لتحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق على إقامة مشاركة اقتصادية و مالية ترتكز على الآليات التالية:

ا-التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر في أفاق 2010

ب-تنفيذ التعاون و التداول الاقتصادي

ج-زيادة معونات الإتحاد الأوروبي إلى دول الشراكة حيث تم تخصيص ستة مليار دولار لتمويل المشاريع الإنمائية في الفترة مابين 1995 م 1999م

د- التأكد على أهمية حل مشكلة المديونية.

سياسة الجوار الأوربية:

تعتبر سياسة الجوار الأوربية إحدى المشاريع الأوربية المقدمة لمجموعة الدول المحيطة بها أو بعبارة أخرى للدول المجاورة لبلدان الإتحاد الأوربي فمثلما يدل عليها اسمها تنبثق هذه السياسة عن المؤسسات الأوربية و تتدرج في إطار المشروع الأوربي للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة

تم تصور سياسة الجوار الأوروبية في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معزز مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسيع

الإتحاد الأوروبي عام 2004 وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة اعتبار الضعف الشراكة الأورو متوسطية فقد تم توسيع سياسة الجوار الأوروبية لتشتمل البلدان المنظوية تحت هذه الشراكة ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبية أيضا و استكملت في ربيع 2004

ولقد لخص رومانوبرودي في نوفمبر 2004 عرضا لسياسة الجوار الجديدة ووصف جيران الإتحاد الأوربي ب: حلقة الأصدقاء(ting of friend) ولخص سياسة الجوار الأوروبي بأنها تشمل كل شيء ماعدا المؤسسات،مؤكدا بذلك ضرورة تنمية المبادلات ومغلقا في الوقت ذاته أي إمكانية للانضمام إلى هذا الكيان، ووفق البيان الأول للمفوضية الأوروبية بخصوص سياسة الجوار في 11 مارس 2004 فقد تم تقسيم الدول المعنية بهذه السياسة لمجموعات روسيا-أوكرانيا-بلدان جنوب المتوسط-بلدان البلقان الغربية و أكثر القوقاز الجنوبي خارج مجال التطبيق الجغرافي للمبادرة الأوروبية[102]

ولقد ناقشت الأطراف الواضعة لهذه السياسة مختلف السلات التي تم التأكد عليها دائما في مثل هذه الاجتماعات فإضافة إلى المحاور السياسية و الاقتصادية تم التأكد على الجانب الاجتماعي و ثقافي كذلك[103] للتذكير فإن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل عملية برشلونة إنما هي سياسة مضافة إليها هو ما عبرت عنه بنيتا فيريروفالدنر (مفوض العلاقات الخارجية و سياسة الجوار الأوروبي) بقولها أن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل محل برشلونة إنما هي محسنة لها .

الفرع الثالث: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط

عند انعقاد مؤتمر روما الثلاثي (فرنسا + اسبانيا + ايطاليا) يوم 20/12/2007 توج بنداء روما الذي دعى إلى قمة متوسطية ، كما أن الرئيس الفرنسي ومنذ كان وزيرا للداخلية كان من بين المنتقدين بشدة لمشروع برشلونة .

[102] - بشارة خضر،مرجع سبق ذكره ، ص 188

[103] - عبير الغدور، الشراكة الأوروبية مع العرب واسرائيل..دراسة مقارنة، سياسة دولية،عدد 165 يليو 2006 ص 12

ففكرة الاتحاد المتوسطي التي صارت تعرف بالاتحاد من أجل المتوسط لاحقا فرضت نفسها في اجتماع الاتحاد الأوروبي ببروكسل (مارس 2008) رغم أنها لم تكن مدرجة في جدول أعمال القمة ، قدمت فرنسا من خلال هذه القمة عرضا لبقية الدول الأوروبية يرسم ملامح الاتحاد الجديد و الذي يهدف أساسا إلى:

1.تطوير التزويد بالطاقة .

2. تأميم الحزام الجنوبي للمتوسط و الذي يعتبر منطقة حساسة .

دعى الرئيس ساركوزي لهذا المؤتمر في أثناء حملته الانتخابية (07/02/2007 بطولون) حيث جدد الدعوة للتعاون و الاتحاد المتوسطي خاصة في زمان العولمة و بعد أن أصبح رئيسا أطلق الدعوة لحلمه الكبير في بناء حضارة متوسطية و هذا ما جاء في خطابه بطنجة يوم 23/10/2007 بأن الوقت قد حان لننتقل من الحوار إلى السياسة و تجاوز النقاش إلى البناء[104]

أهداف المبادرة الفرنسية:

كما هو معلوم فمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط فكرة طرفها الرئيسي هو الجانب الفرنسي إذن فهذه المبادرة جاءت لاعتبارات عديدة أهمها :

القناعة التامة بأن مجال فرنسا الحيوي هو جنوب المتوسط و هذه حقيقة واقعة يؤكدها التاريخ نفسه .

-الاقتداء بنماذج أخرى على غرار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جنوبها فهي تستثمر مثلا من 20 إلى 25 % من الاستثمارات الإجمالية في المكسيك.

-التقليص من ظاهرة الهجرة غير الشرعية و كذا التقليص من مشكلة البطالة[105].

-الاهتمام بالمجالات ذات الطابع الاجتماعي على غرار الصحة و التربية و محاولة تحسين مستوى هذين العنصرين نظرا لأهميتهما و تأثيرهما على مختلف جوانب الحياة الأخرى.

---

[104] - عبد القادر رزيق المخادمي ، الاتحاد من أجل المتوسط- الأبعاد و الآفاق – (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009) ص ص 32، 33

[105] - Georges mutin, Géographie du monde arabe,3ème édition mise a jour et augmentée, Georges mutin, p 26.

أما على الصعيد السياسي فيمكن لنا أن نتساءل حول حظوظ هذه المبادرة الحقيقية في النجاح خاصة أنها تزامنت مع إحدى الفترات العصيبة لا سيما فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي إضافة إلى الهزات الكبيرة التي ميزت المنطقة الجنوبية مؤخرا، كما لا ننسى الاعتراض التركي على هذه المبادرة لأنها تعتبرها محاولة أوروبية عموما و فرنسية خصوصا من خلالها يحاول الطرف الفرنسي إبعاد تركيا عن محاولتها الانضمام إلى التحاد الأوروبي و توجيهها نحو هذا المشروع الجديد[106].

المطلب الثاني:واقع التعاون الأورو مغاربي

في هذا المطلب سوف نحاول معرفة أهم جوانب الشراكة الأورو مغاربية على الصعيد العملي بعبارة أخرى الأولويات التي تهدف أطراف هذه الشراكة الوصول إليها بشكل علي

تحاول دول الضفة الجنوبية ومنها المغاربية التركيز على ضرورة التوازن بين محالات التعاون بعبارة أخرى تحاول هذه الدول الاهتمام بالبعد الاقتصادي من خلال رؤية مفادها ضرورة التنمية المتوازنة بين ضفتي المتوسط من أجل تحسين الأداء العام و الشمال و بالتالي فالأهداف الاجتماعية و السياسية هي بمثابة متغيرات تابعة للمتغير الرئيسي فالرخاء الاقتصادي من شأنه أن يلطف الجو العام في المنطقة ككل وفي نفس السياق تحاول الدول المغاربية الابتعاد عن فكرة أمن dة المتوسط،حيث كثير ما نلاحظ الطرف المقابل في هذه المعادلة يركز كثيرا على الجانب السياسي الأمني و يعتبره أحد أهم المواضيع التي يجب مناقشتها من أجل الوصول إلى حلول مختلف المشاكل في المنطقة المتوسطية ككل فدول الاتحاد الأوروبي تحاول إقامة قلعة أوروبية محاطة بأسوار لا يمكن تجاوزها من طرف بلدان المغرب العربي كافة[107]

[106] - سعيد مقدم ، من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من اجل المتوسط،صوت الأحرار، العدد 3066. 23/03/2008

[107] - سالم برقوق ، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي ، (طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، 2009) ص 153

الفرع الأول:أولوية الجانب الاقتصادي في الشراكة الأورو مغاربية

نتطرق في هذا العنصر بالتحديد إلى الجانب الاقتصادي في مسألة التعاون الطرفين الأوروبي والمغاربي فكما سبق ورأينا أن هذه العملية كانت شاملة في محتواها بعبارة أخرى تم التطرق إلى مختلف المواضيع ذات الأهمية وذات التأثير في مجرى العلاقات بشكل عام، ومنذ أن تم الاتفاق على إقامة شراكة أورو متوسطية، تم التطرق بإسهاب للمحور الاقتصادي حيث و منذ مؤتمر برشلونة عام 1995 وضعت مجموعة من الأهداف كان من الضروري تحقيقها، من بين هذه الأهداف تحقيق منطقة مزدهرة اقتصاديا يسودها الرخاء مع ضرورة تحقيق تنمية شاملة لكل الأطراف المشاركة هذا إضافة إلى محاولات إقامة منظمة تبادل اقتصادية حرة في حدود 2010 و هو ما لم يتحقق للأسف حتى إلى غاية يومنا هذا[108]

للتذكير فان هذا المحور بالتحديد كان له نصيب الأسد من المحادثات التي كانت تجمع الضفتين أي أنه منذ نيل البلدان المغاربية لاستغلالها كان التركيز الأساسي منصبا حول ضمان امتيازات الدول الأوروبية و كذا مصالحها الاقتصادية في المنطقة المغاربية وهذا ما تجلي من خلال مختلف المعاهدات الموقعة بين هذه الأطراف.

ومن أجل توضيح أفضل لهذا العنصر ارتأينا توضيح بعض مظاهر الشراكة التجارية في الاتفاقيات الأورو مغاربية،حيث أن الباب الثاني من الاتفاقيات الأورو مغاربية يؤكد على حرية تنقل السلع، وهذا وفق قواعد منظمة لمنطقة التجارة الحرة المزمع إنشاءها بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاثة

إذن هذه الشراكة لا تخلو من قيود تتعلق خاصة بمبدأ تحرير التجارة و القيد الثاني في صعوبة تحقيق تنمية متوازنة للدول المغاربية وهو ما يعد شرطا لإنشاء منظمة سلام واستقرار أورو مغاربية

[108] - nadia hamour, l'Europe et le monde arabe depuis 1914 , elltpses édition marketing s.a paris, cedex 15, 2009,p 171

أولا: مجموعة من القيود تتعلق بحرية التجارة فتحرير التجارة وإن كان تدريجيا يضع الأنظمة الاقتصادية الناشئة-الدول المغاربية – في مواجهة غير متكافئة مع نظراتها الأوربية وهي أنظمة متقدمة صناعيا،ماليا وفنيا ولم يعرف الاقتصاد أبدا نجاح واقعي لنماذج الشراكة الكلاسيكية بين دول الشمال و الجنوب فكثيرا ما بينت مدى عدم التوازن وعدم المساواة في التبادل التجاري حيث تكون حرية التجارة على حساب الدول الضعيفة ولصالح الدول الكبرى وهذه حقيقة ثانية لطالما كذبت نظريا التجارة الدولية الكلاسيكية و الحديثة التي تحدتث عن الميزات النسبية أي تحقيق حد كبير من المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تحرير التجارة لصالح جميع الأطراف المشاركة

ثانيا:القيد الثاني الذي يواجه مشروع الشراكة الجديدة يتعلق بخلق ظروف ملائمة لتنمية مستدامة و متوازنة للشركاء الجنوبيين، وهو شرط أساسي لبدء عهد السلام و الاستقرار في كافة أرجاء المتوسط، ففكرة إنشاء منظمة ازدهار مشتركة وفي ظل النظام الاقتصادي الحالي تبدو لنا لمشاركة في هذا الازدهار أبعد عن ذي قبل،فالمقصود في الواقع ليس المشاركة في الازدهار بل اعتراف الطرف الأوروبي بحاجة الطرف الأخر للنمو و الرخاء وهذا من أجل المحافظة على أمن واستقرار المنظمة كلها[109]

إذن فالبلدان الأوروبية وبناءا على محاولتها خلق منطقة تجارية حرة فهي تعرض البلدان المغاربية لمنافسة مدمرة وهذه العملية تعني فتح هياكل إنتاج هذه الخيرة لمنافسة قاتلة في وجه الفيض الرأسمالي.

الفرع الثاني: أولوية البعد السياسي في الشراكة الأورو مغاربية:

كما سبق وأكدنا على أهمية البعد الاقتصادي في التعاون الأورو مغاربي نحن بصدد التأكيد على أن البعد السياسي والمني هو الآخر أحد أهم الأولويات الرئيسية التي أسست لهذه الشراكة فكلا الطرفين سواء الأوروبي أو المغاربي كان يهدف إلى تحقيق

[109] - louis,blin et benoit parisont, les relations économiques entre la CEE et pays de Maghreb, le Maghreb et la France , édition CNRS,1992,p69

أقصى المنافع في هذا المجال من خلال الانضواء تحت الإطار العام للشراكة، وهذا لم يكن وليد الصدفة إنما أهمية هذا المحور هي النظر للتحديات الحقيقية التي تعيشها المنطقة ككل في هذا الجانب.

فأهداف هذه الشراكة الأساسية هي :

-العمل وفق ميثاق المم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا وفق الالتزامات التي يمليها القانون الدولي

-احترام الحريات وضمان الممارسة الفعلية والشرعية لهما وكذا احترام التعددية والتنوع في المجتمعات المتوسطية.

-الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء وفق أحكام القانون الدولي.

-تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

- إنشاء منطقة سلام واستقرار في المتوسط ...، حيث أن التركيز على هذه السلة كبير وخاصة بالنسبة للطرف الأوروبي حيث تعمل هذه الدول على تطبيق مقاربة أمنية بحتة في الفضاء المتوسطي ككل من أجل بناء أمن أوروبي خالي من التهديدات القادمة أساس من الجنوب ،هذا ما زيد من شكوك الدول الجنوبية حول الرؤية الأوروبية الضيقة لعدة ملفات مشتركة ، وبالتالي نحن أمام غياب ثقة حقيقية بين أطراف الشراكة هذه ، وهو ما يؤثر سلبا على كل أشكال التعاون وخير دليل على هذا الحكم هو إضفاء الطابع الأمني على العديد من القضايا والتي كان من الأجدر[110] وضعها ضمن سلات أخرى كالهجرة مثلا حيث أصبحت الدول الأوروبية تعتبرها ضمن التهديدات الأمنية في المنطقة الأورو مغاربية

كما أن أغلب اللقاءات التي جمعت بين قادة هذه الدول كثيرا ما كانت تعتبر المشاكل المنية أولوية كبرى في عملية الشراكة هذه.

[110] - سالم برقوق ، مرجع سبق ذكره ، 171

كما أن حجم المساعدات المالية المقدمة للدول المغاربية والمتعلقة بالشق السياسي أكبر بكثير من نظيرتها فيما يتعلق بالجانب الثقافي.

المطلب الثالث: الهجرة وتأثيرها على الشراكة الأورو مغاربية:

الهجرة وجه من أوجه التفاعل في الفضاء الأورو مغاربي فلا بد من دراسة معمقة للظاهرة خاصة بعد بروز ظواهر غير قومية مثل : الإرهاب، المخدرات،هجرة غير شرعية...

ازداد اهتمام الدول الأوروبية بدول الجنوب ومنها الدول المغاربية ...فالدول الأوروبية لها مقاربة مفادها تحقيق تنمية شاملة في الجنوب المتوسطي (المغرب العربي خاصة)من أجل تفادي ظواهر كالهجرة السرية وبالتالي تحقيق الأمن.

فيا ترى ما هي الأسباب الحقيقية للهجرة في المجال الأورو مغاربي ، وما مدى تأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية قبل الإجابة عن هذا التساؤل يجدر بنا الحديث عن الجانب النظري لموضوع الهجرة .

الفرع الأول: المقاربة النظرية لدراسة ظاهرة الهجرة

تعريف الهجرة الدولية:تتعدد تعاريفها وهذا لتعدد جوانبها واختلاف أهدافها وأغراضها، فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي فان الموسوعة الحرة wikipidia تعرفها بأنها "أن تترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة ، أطول من كونها زيارة أو سفر"

أما الموسوعة السياسية فلقد عرفتها على لأنها "كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة"

وحسب الأستاذ M.TRIBALAT"فان للهجرة مقومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم"[111]

[111]- M TRIBALAT « IMMIGRATION » CAHIER FRANÇAIS , N°291 MAI,JUIN P40.41 -

كما يعرفها P.GEOGE الذي يعرف لنا المهاجر بأنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها ، والعامل الأجنبي عنده هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل واللاجئ هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده الأصلي بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده[112]

عند الحديث عن المعيار القانوني نجد أن المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها، وبالتالي يمكن تعريف الهجرة بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها:

أ-الهجرة العمالية ذات طابع اقتصادي

ب-الهجرة السياسية ذات الدوافع السياسية أو الأمنية

ج-الهجرة السكانية ذات الدوافع الديمغرافية[113]

وهناك أنواع حديثة للهجرة كالهجرة السرية أو الهجرة الغير شرعية ،وهم المهاجرين الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدون بها، والخاصة بدول لإقامة الأجانب وهناك المهاجرون العابرون وهم الذين ينتقلون نحو دول أخرى بصفة شرعية أو غير شرعية حيث أن هذه الدولة تعتبر لهم ممرا إلى دول أخرى.

المداخل النظرية لظاهرة الهجرة:

هناك مجموعة من الأطر التحليلية التي تحاول إعطاء مقتربات كاملة لظاهرة الهجرة وحركة انتقال الأشخاص وهذا حسب المختصين في مجالات عدة على غرار الاقتصاد ، الاجتماع ، الجغرافيا والسياسة.

112_ P.GEOGE , LES MIGRATIONS INTERNATIONALES,PARIS , PRESSES UNIVERSITAIRES DE France 1976,P28

113 - سمير محمد عياد ، الهجرة في المجال الأورو متوسطي ، في ملتقى دولي ،(الجزائر و الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة 2008) ص 221

أ- النظرية الينوكلاسيكية: تقود هذه النظرية إلى التطور في الاقتصاد المزدوج وصاحبها هو W.A.LEWIS حيث حاول تفسير الهجرة وتم التأكيد على الاختلاف الجغرافي في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي محدث ومسبب للهجرة الخارجية ، وقد ادمج هذا المقترب أي مقترب الهجرة كعامل مسير لحياة اقتصادية أحسن مقارنة بما هو عليه الحال في البلد الأصلي[114]

ب-النظرية التبعية:في هذه النظرية نرى المقاربة على أساس أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية متطورة وصناعية ودول أخرى محيطة يغلبها طابع التخلف وتربطها علاقات غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط إلى المركز.

ج-النظرية الاجتماعية: سوسيولجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو وتطور في أوروبا في السبعينات،لدرس هذه النظرية الجوانب الاجتماعية والثقافية للمهاجرين المقيمين،مع التأكيد دائما على التمييز الذي تواجهه الجماعات المهاجرة[115]

الفرع الثاني:أسباب ظاهرة الهجرة

إن الهجرة المغاربية لدول أوروبا هي ظاهرة تشكل واحدة من المعالم الاجتماعية البارزة لمنظمة المغرب العربي وهي عنوان متغيرات اجتماعية عديدة،ساهم في تشكيلها التفاعل التاريخي و الواقع الاجتماعي و أشياء أخرى بفضل القرب الجغرافي و التقاطع الثقافي بين ضفتي البحر المتوسط، فبالرغم ممن القوانين المسنة للحد من الهجرة إلا أنه استمر تفاقم الخلل بين الشمال و الجنوب وهذا راجع لعدة أسباب و عوامل منها عوامل جاذبة وأخرى دافعة و عوامل النداء.

العوامل الدافعة للهجرة

[114] - عبد الفتاح العموص ،المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية في http ://www.doc.alhatoo.net.ma/IMG/doc/AFKAR 7.5.doc

[115] - عبد الفتاح العموص، مرجع سبق ذكره،

تتقسم العوامل الدافعة للهجرة إلى عوامل حقيقة و أخرى شكلية تتمثل في النمو الديمغرافي السريع و الذي له تأثير مباشر على التنافس الغذائي و مصادر أخرى وكذا الفارق الرفاهي بين الشمال و الجنوب .

و أما الحقيقة فهي كذلك تتجزأ إلى جزأين بسيط و معقد، كما هي موضحة في الشكل التالي[116]:

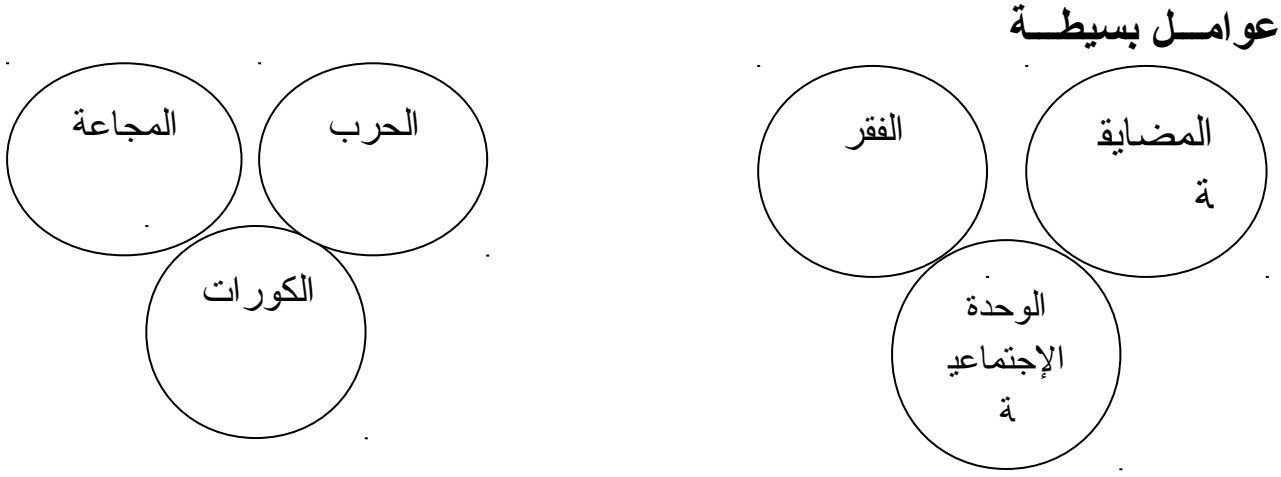

شـكل 1 –العوامل البسيطة و المعقدة الدافعة للهجرة

وهذا ما سنوضحه من خلال العناصر التالية:

[116] ـ مسعود حمودة عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال مجلة الحقيقة ،ع 02 جامعة أدرار مارس 2003 ص ص 479-481

أ –الأسباب الاقتصادية:

1-التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة و الجاذبة للمهاجرين:

يتجلى في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول العربية الطاردة و الدول المستقبلية، وهذا التباين هو نتيجة لتدبدب وثيرة التنمية في دول الجنوب المتوسط التي لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساسا على الفلاحة و التعدين[117].

أما الدول الأوروبية التنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية ولفائدة فئات ضعيفة من المجتمع كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قلت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر و تهميش.

2-قلة فرص العمل(البطالة):

يشكل الثالوث القاتل لنفوس الشباب البطالة، الفقر و البؤس الدافع الرئيسي إلى الهجرة السرية حيث تعتبر تفاقم كارثة البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط[118]

1-الحاجة إلى أيدي عاملة في الدول المستقلة للمهاجرين (توفير فرص العمل)

تعاني الدول المستقبلة للمهاجرين من نقص الأيدي العاملة فيها ،خاصة الدول الأوروبية التي تتميز بارتفاع معدل الشيخوخة فيها حتى أطلق عليها اسم القارة العجوز ولهذا فان المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول العمالة، فيقومون بالهجرة إليها، ولاسيما أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل في جميع المجالات و بالأخص العمل في المجالات التي في الغالب تعرف شعوب البلاد عن العمل فيها فيكون بذلك الباب مفتوحا أمام المهاجر غير الشرعي بطبيعة الحال-الذي يقبل الانخراط في مثل هذه المجالات[119]

---

[117] - خليل حسن،قضايا دولية معاصرة(بيروت:دار المنهل اللبناني، ط 1،2007) ص 424

[118] - هشام بشير الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا ن السياسة الدولية،ع 179 جانفي 2010 ص 170

[119] - هشام بشير، مرجع سبق ذكره،ص 170

العوامل المحفزة: وتتجلى أساسا في ثلاث عوامل:

أولا: في صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة،حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى،سيارة،هدايا،استثمار في العقار..الخ كلها مظاهر تغديها وسائل الإعلام المرئية

ثانيا: في أثر الإعلام المرئي التي جعلت السكان من الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة بشتى الطرق

ثالثا:القرب الجغرافي من أوروبا فأوروبا لا تبتعد عن الشاطئ المغربي مثلا 14 كلم و الشاطئ الإسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد طنجة إلى سبتة بالإضافة إلى أن الجزائر تشكل بوابة رئيسية ووصلة بين إفريقيا وأوروبا،وهذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم و المغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط[120]

كما أن عامل النمو الديمغرافي الذي يشكل العامل الأكثر ثقلا للهجرة في غرب المتوسط لما يخلفه من مشاكل

العوامل السياسية و الأمنية

تعاني أغلبية الدول العربية حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف المشاركة السياسية و شيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد، وتعدد الحروب الإقليمية،لهذا باتت الدول الأوروبية تنظر للهجرة القادمة من هذه الدول على أنها عبء عليها لارتباطها بالمسائل الأمنية،فعدم الاستقرار الناجم على الحروب الأهلية و الدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات أو أفراد سواء بسبب انتماءاتهم " الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي"[121]

عوامل النداء:

---

[120] - خليل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 425

[121] - رقية العاقل، الهجرة و الأمن في غرب المتوسط، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،2008 ص 60

إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع فالهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة المنع، وهو رد فعل لإغلاق الأبواب أمام الهجرة الشرعية و السياسية التي تبنتها الدول الأوروبية في هذا المجال التي كانت لها أثار عكسية، حيث زادت من وثيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهضة بالنسبة للمرشح للهجرة وساهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير شرعية ممن يتاجرون في البشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية مشبوهة[122].

عامل التخلف:

حسب ما جاء في تقرير لحلف الشمال الأطلسي فإنه ينظر لدول الضفة الجنوبية للمتوسط على أنها تشكل تهديدا للغرب وليس خطرا، تهديد ضد أمن الدول الأوروبية من خلال الإرهاب، المخدرات، الهجرة، النمو الديمغرافي، الفقر..

"الجنوب المتوسط يندرج ضمن جزء من العالم المسمى بـ: "العالم الثالث" وحسب تقرير الحلف فإن الفقر والتخلف يشكلان تهديدا ضد الأمن والسلم الدوليين".

فبالرغم من الإعانات المالية والامتيازات التجارية الهامة التي تحظى بها الدول الإفريقية عموما والمغاربية على وجه الخصوص فإن هذه الدول لم تتمكن من النهوض باقتصادياتها وكسر حلقات التخلف".[123]

العولمة:

إن الكثير من الدول النامية تعتبر العولمة مصدرا للهجرة، فهي ترى بأنها شملت تحولا كبيرا في التكنولوجيا، وكذلك زيادة غير مسبوقة في حجم التجارة الدولية، ولقد أحدت هذان التطوران حركة ضخمة لدوران رأس المال وحركة انتقاله عبر الحدود، ولكن كما يرى الدكتور"سمير رضوان" أن هذه التطورات لم يجاريها تطور مشابه في حرية انتقال اليد العاملة (العنصر البشري)، في حين يرى البعض أن ما نشهده الآن من تشريعات في الدول المتقدمة يهدف إلى الحد من حرية انتقال اليد العاملة[124].

---

[122] - هشام بشير، مرجع سبق ذكره ،ص 170 .

[123] - رقية العاقل، مرجع سبق ذكره، ص.ص 36-37.

[124] - رضوان سمير، هجرة العمالة في القرن 20، السياسة الدولية، المجلد 41، ع 165 يوليو 2006، ص 46.

الفرع الثالث: أهمية الهجرة وتأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية

تعتبر الهجرة إحدى الظواهر الاجتماعية القديمة، فهي إذن وفي إطار الحراك الاجتماعي عملية مستمرة ولا يمكن إطلاقا وفق هذه الظاهرة، وهو أمر واقع فرغم أن دول الاتحاد الأوروبي تعمل جاهدة على حصر الهجرة بشكل كبير غير أنها تبقى عاجزة عن وقفها أو حتى التقليل منها، إذن فهي أمام اخفاق سياسات غلق الحدود القائمة منذ عام 1974 فالهجرة مستمرة سواء بأشكال شرعية (لم تشمل العائلات، منح دراسية..) أو غير شرعية (هجرة سرية أو تحت ستار تأشيرة سياحية وغيرها..) من خلال هذه الحتمية فنحن أمام أهمية بالغة لهذه الظاهرة.

المتتبع لملف الهجرة يقف أمام نقاط عديدة فيما يخص أهمية وحساسية الموضوع فهناك أهمية بالغة تنتجها هذه الظاهرة وهذا على مختلف الأصعدة الثقافية والسياسية والاقتصادية، فاقتصاديا تلعب الهجرة دورا هاما وهذا من خلال التحولات المالية المعتبرة التي تكون مصدرها الدول الأوروبية اتجاه الدول الأم، خاصة في بلدان ذات محدودية اقتصادية، فلو نظرنا مثلا إلى المغرب أو تونس لتبين لنا النسبة الكبيرة التي تمثلها هذه التحولات المالية وأهميتها في الاقتصاديات لهذه الدول.

تأثير الهجرة على العلاقات الأورو مغاربية:

الشراكة الأورو مغاربية عموما تتأثر بهذه الظاهرة، الأمر الذي دفع بالدول المعنية بضرورة وضع إطار متكامل من أجل وضع حلول حقيقية للتأثيرات السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة.

كما أن أحد الأهداف الأساسية للشراكة الأورو مغاربية على وجه التحديد احتواء ظاهرة الهجرة والتقليل منها وهو ما يتناقض مع فتح المجال لحرية تنقل الأفراد كما يعرقل هذا الأمر المحاور الأخرى خاصة الاقتصادية من خلال عرقلة إقامة منطقة تبادل حر.

من هنا يفهم سبب إدراج الهجرة وتنقل الأفراد ضمن الجوانب الاجتماعية وليس الجوانب الاقتصادية فالبعد الاقتصادي للمشروع هدفه تحرير المبادلات التجارية وإدراج مسألة تنقل الأفراد ضمن هذا الجانب قد يضع دول الاتحاد الأوروبي أمام المطالبة بالإقرار لليد العاملة بمبدأ حرية التنقل وبالتالي فتح المجال أمام الهجرات القادمة من الجنوب وهو ما ترفضه الدول الأوروبية.[125]

ولم تأتي صيغ الشراكة هذه بأي جديد عدا كونها تحمل دول الجنوب مسؤولية الهجرة السرية وهذا يبدو جليا في مختلف اللقاءات التي جمعت الطرفين ففي إطار مجموعة 5 +- 5 وفي لقاء وهران نوفمبر 2004 والذي ضم وزراء خارجية دول هذه المجموعة التي اعتبرت الهجرة السرية من القضايا الحساسة، وهي في نفس أهمية مواضيع أخرى كالإرهاب، المخدرات، جريمة منظمة...وهي عوامل تهدد استقرار المنطقة ككل، إذن تلعب الهجرة دورا كبيرا في التأثير على العلاقات الأورو مغاربية سواء في الاتجاه السلبي أو الإيجابي.

[125] - عياد محمد سمير، مرجع سبق ذكره، ص 04.

المبحث الثاني: الشراكة الأورو- جزائرية

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مراحل الشراكة الأورو-جزائرية وأهم انعكاسات هذه الشراكة على الجزائر.

المطلب الأول: مراحل الشراكة الأورو- جزائرية:

قامت الجزائر وكغيرها من الدول المتوسطة بإبرام اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي بهدف إنشاء منطقة تبادل حر وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والمتتبع للعلاقات الأوروبية الجزائرية يرى أنها لم تكن وليدة اتفاق برشلونة 1995، بل تمتد إلى الفترة الاستعمارية وما جاء بعدها من اتفاقات تعاون لتصل في الأخير إلى شراكة قائمة على أساس التعاون والتبادل في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

لذا سنحاول في هذا المبحث دراسة المراحل التي مرت بها الشراكة بداية من مرحلة التعاون الأوروبي الجزائري قبل مسار برشلونة، ثم التطرق لمسار المفاوضات الأورو-جزائرية وأهم القضايا التي تطرقت إليها، لنستخلص في الأخير أهم الآثار المترتبة على الجزائر.

الفرع الأول: مرحلة التعاون الأوروبي الجزائر يقبل برشلونة

في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تجمع شتاتها بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الجزائر ما تزال تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، لذلك اعتبرت معاهدة روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية « CEE » الجزائر كعضو ضمن هذه المجموعة، حيث خضعت لقانون ما وراء البحار، وعلى هذا الأساس كانت الجزائر البلد المغاربي الوحيد الذي ورد ذكره في نص المادة 227 من المعاهدة المذكورة آنفا، حيث تتمتع الجزائر من خلال النص بنفس الامتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأوروبية الأعضاء.

وبعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها في 5 جويلية 1962 وخروجها منهارة القوى، كان لابد لها أن تجد سندا ترتكز عليه لإعادة بناء اقتصادها، لذلك وكأول خطوة قامت بها هي طلبها من المجموعة الاقتصادية « CEE » أن تستمر بالتمتع بهذه المعاملة.[126]

أي تمتعها بالامتيازات التي تخولها لها المادة 227، حيث لقي هذا المطلب قبول من طرف دول المجموعة الاقتصادية « CEE » لكن المعاملة اختلفت من دولة لأخرى، ففرنسا مثلا كانت تعاملها معاملة تماثل علاقتها مع دول الجماعة الأوروبية « CEE » بحكم ما جاء في اتفاقية ايفان، التي كانت تربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، حيث كانت تقدم إعفاءات على المنتوجات الصناعية وتفضيلات على بعض المنتوجات الزراعية، أما ألمانيا فاكتفت بمنحها إعفاءات على المنتوجات الصناعية، على عكس إيطاليا التي اعتبرتها كطرف ثالث.[127]

لتسوية هذا الوضع طلبت الجزائر من المجموعة الاقتصادية الأوروبية « CEE » الدخول في مفاوضات ابتداء من 18 سبتمبر 1963، وبدأت اللقاءات الاستطلاعية فعلا في 25 فيفري 1964 ببروكسل، إلا أن المفاوضات علقت وغابت الجزائر عن الاتفاق الموقع في 1969 مع كل من تونس والمغرب لتعود الجزائر وتدخل في اتصالات سنة 1970 للتوصل في الأخير إلى اتفاق شامل يتناول العلاقات التجارية.

إلا أنها ظهرت بعض المشاكل التي عرقلت سير المفاوضات كقضية الخمور الجزائرية ومنتجات النفط المكرر.[128]

في إطار السياسة المتوسطة الشاملة التي اقترحتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية « CEE » على الدول المتوسطة، بدأت الجزائر في مفاوضات جديدة مع المجموعة

[126] - مصطفى عبد العزيز، "السوق الأوروبية المشتركة ودول البحر الأبيض المتوسط". السياسة الدولية عدد 62، أكتوبر 1971، صض 75.
[127] - المرجع نفسه، ص 75.
[128] - إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990) ص 165. 166.

الأوروبية « CEE » سنة 1973، وتم توقيع اتفاق تعاون تجاري في 26 مارس 1976، وأصبح ساري المفعول في نوفمبر 1978.

وقد احتوت الاتفاقية على ثلاث محاور أساسية:

1. المبادلات التجارية: وتضمنت ما يلي:

- منح رخص تصدير السلع الجزائرية نحو السوق الأوروبية المشتركة مع إعفائها من الرسوم الجمركية، باستثناء المواد الزراعية التي تخضع لقانون الحصص.
- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية.
- تسريع عملية نمو التجارة الخارجية.
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية.

2. المجال الاجتماعي: ومنح تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا وأعطت الاتفاقية حق الضمان الاجتماعي، وتقديم المعونات الاجتماعية عن طريق وضع ترتيبات خاصة بقانون العمل.

3. التعاون الاقتصادي والمالي: وشمل عدة قطاعات زراعية، البحث العلمي والتقني والمنشآت الإدارية، وكان الهدف منها نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية من أوروبا إلى الجزائر.

كما دعمت الاتفاقية بعد برتوكولات مالية تتجدد كل 05 سنوات، مقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار « BEF »[129]

جدول يمثل الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية « CEE »

الوحدة: مليون ايكو ECU

البروتوكول المالي	مبلغ كل بروتوكول	مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار

[129] - تقرير بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، ربع قرن من التعاون، الاتحاد الأوروبي، (د.ت.ن)، ص 5.

		قروض من البنك	رأسمال مخاطر
البروتوكول الأول 1978-1981	95	70	19
البروتوكول الثاني 1982-1986	139	107	16
البروتوكول الثالث 1987-1991	224	187	04
البروتوكول الرابع 1992-1996	284	280	18
المجموع	742	640	57

المصدر: عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة، الفرص والتحديات، ص 3.

هذه المبالغ تعتبر شكل للدعم المالي، والهبات القابلة للتسديد، وقروض خاصة بشروط تفضيلية بمعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة تصل إلى 40 سنة رؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة[130].

حيث وضعت الجزائر واللجنة الأوروبية مخطط أولي يحدد القطاعات التي تتميز بالأولوية في البروتوكولات.

البروتوكول الأول: استفادة التنمية الريفية بنسبة 34% من الإعانات المالية.

[130] - عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة الفرص والتحديات، التكامل العربي الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية/ مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي، 8-9 ماي 2004، ص 2.

البروتوكول الثاني: تحصلت الهياكل القاعدية على نسبة 70% من الإعانات المالية

البروتوكول الثالث: خصصت نسبة 50% من الإعانات المالية لقطاع الهياكل القاعدية بالإضافة إلى نسبة 30% لقطاع تسيير الموارد المائية.

البروتوكول الرابع: استفادت التسوية الهيكلية من ثلثي (3/2) المبلغ الإجمالي من الإعانات المالية.

في سنة 1991 في ظل السياسة المتوسطية المجددة، قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية « CEE » بتقديم تفضيلات إضافية عن تلك التي تضمنتها الاتفاقية السابقة، حيث تهدف هذه السياسة إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وخلق نواة تعاون جهوي، جاءت هذه السياسة بعد الصدمة التي ضربت الاقتصاد الجزائري بانخفاض أسعار النفط لذلك سارعت المجموعة الاقتصادية « CEE » بتقديم المساعدة للجزائر، لأنه لم يكن يرغب في اتساع الهوة الفاصلة بينه وبين جيرانه جنوب حوض المتوسط.[131]

والملاحظ أن الاتفاق الموقع سنة 1976 حقق نتائج إيجابية في مجال التجارة لصالح المجموعة الاقتصادية « CEE » ومن جهة أخرى نرى أنه رغم الموارد المالية التي تم رصدها لتحديث القاعدة الاقتصادية وتطوير الإنتاج، إلا أننا نجد أن الاقتصاد الجزائري بقي على حاله، وذلك لاعتماد الجزائر في صادراتها على مادة وحيدة وهي المحروقات.

الفرع الثاني: مرحلة المفاوضات في إطار الشراكة

في إطار ما يعرف بالشراكة الأورو- متوسطية، بدأ الإتحاد الأوروبي « EU » بمفاوضاته مع الدول المتوسطية، وبما أن الجزائر إحدى هذه الدول فإنها معنية بهذه المفاوضات التي أعطيت إشارة انطلاقها في 11 جوان 1996، وذلك بعد بلوغ الإتحاد الأوروبي « EU » مراحل متطورة من التفاوض مع الدول المتوسطة الأخرى مثل

[131] - تقرير بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، المرجع السابق، ص 6.

المغرب وتونس، وهنا نتساءل عن سبب تأخر الإعلان عن بداية المفاوضات مع الجزائر؟ ولمعرفة الإجابة على هذا التساؤل يجب الرجوع إلى الفترة التي شهدت بداية مسار برشلونة، إذ كانت الجزائر تعيش في أزمة داخلية صعبة وصفها الكثير بأنها حرب أهلية ميزتها أعمال عنف وتخريب ضد المدنيين بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، ومنذ هذا التاريخ إلى غاية سنة 1995 كانت الجزائر تسير بمؤسسات انتقالية، هذا ما جعل موقف الاتحاد الأوروبي يتسم بالتمهل إزاء فكرة بدأ المفاوضات، ولم يعلن عن بدايتها إلا بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995، حيث فاز "السيد اليمين زروال".[132]

هذه الانتخابات مكنت الجزائر من اكتساب بعض الشرعية، خاصة وأن العديد من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية قد شاركت فيها، وهكذا بدأت بعض ملامح التحول على الساحة السياسية الجزائرية.

قبل الإعلان عن بداية المفاوضات الرسمية، كانت هناك مرحلة من المفاوضات الاستكشافية أو مفاوضات جس النبض بين الاتحاد الأوروبي « EU » والجزائر، ومن بين أبرز القضايا التي دار حولها النقاش هي إزالة التعريفة الجمركية، ومسألة حقوق الإنسان، إذ كانت الجزائر متمسكة بموضوع التعريفة الجمركية خاصة وأن النسيج الصناعي الجزائري يعيش مرحلة انتقالية، ولا يمتلك مزايا المنافسة الدولية.[133]

وهذا ما أكده وزير الخارجية الأسبق أحمد عطاف بقوله: "إن إزالة التعريفة الجمركية التي يطالبنا بها الأوروبيون تسبب لنا خسارة ملياري دولار سنويا من الخزينة العمومية، ولا توجد أي مزايا مما يقترحه الاتحاد الأوروبي كمقابل يسمح لنا بتعويض هذه المبالغ"[134]

---

[132] - La Présidence de LIAMINE ZEROUAL. Microsoft Encarta2005.

[133] - عبد الله راقدي، مفاوضات الشراكة الأوروبية الجزائرية، تغيير المستوى التفاوضي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 2003، ص 34.

[134] - MOURAD BENACHNHO. L'accord d'association avec L'union Européenne Aube d'une nouvelle ére ou simplement ?. Le Quotidien D'ORAn N2013 le 08/12/2001. p7.

أما قضية حقوق الإنسان والديمقراطية، فقد أبدى الاتحاد الأوروبي « EU » تحفظات وانتقادات بشأنها وطالب من الجزائر إيجاد حلول وسبل من أجل الحوار والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة بعد أن أصبحت مثل جدل بين المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والتي أرادت التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر.

أطلقت محادثات الجولة الأولى من المفاوضات الأوروبية الجزائرية في 4 مارس 1997، تم خلالها إعادة النظر في اتفاق التعاون المبرم بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية « CEE » سنة 1976، وتم التطرق أيضا إلى الآثار السلبية والخسائر التي تمس القطاع الاقتصادي الناجمة عن التخفيضات الجمركية، وكذا قضية تنقل الأشخاص، حيث حاول المفاوض الجزائري ربط مسألة حرية تنقل السلع التي كانت مطلب أوروبي مع مسألة حرية تنقل الأشخاص، وقضية إزالة التعريفة الجمركية مع التعويضات المالية على الخسائر التي تنجم عن فتح الأسواق.[135]

لقيت مسألة تنقل الأشخاص رفضا من الاتحاد الأوروبي « EU » نظرا لتصعيد الأعمال الإرهابية في تلك الفترة سواء في الجزائر أو حتى في أوروبا، وفي هذا الشأن صرح نائب رئيس المفوضية السيد "مانويل ماران" « MANUEL MARIN »: "إن مشكلة تنقل الأشخاص هي واحدة من المشاكل التي يجب معالجتها بدقة إلى غاية التحكم في الوضعية الأمنية في الجزائر"[136] وقد اعتبرت الجزائر هذا التصريح تدخل في شؤونها الداخلية.

بعدها عقدت محادثات الجولتين الثانية والثالثة في شهري أفريل وماي سنة 1997 واستغل الاتحاد الأوروبي « EU » خللهما تأزم الأوضاع في الجزائر بتصعيد العمليات الإرهابية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة المديونية التي أثقلت كاهل الجزائر من أجل الضغط على المفاوض الجزائري، بربط قضية الديمقراطية وإقرار السلم بمسألة الاستثمارات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[135] - عبد الله راقدي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[136] - ALGERIE-EUROPEENE : coup CHANIA OUKAZI « d'envoi de négociation » El Waten N1913, le 04/03/1997.

لذا تم توقيف المسار التفاوضي بين الاتحاد الأوروبي « EU » والجزائر بسبب الضغوط التي مارسها الاتحاد الأوروبي « EU » من جراء الأزمة الداخلية الصعبة، وكذا مسألة حقوق الإنسان التي كانت منتهكة على حد تعبيره، أما الجزائر فرأت أن السلوك الأوروبي يتسم بالأنانية في مسألة حرية تنقل الأشخاص، وقضية الحواجز الجمركية التي ستكلف الجزائر خسائر كبيرة في اقتصادها، لذا نقول أن المسار التفاوضي الأورو- جزائري بدأ متأخر وانتهى مبكرا.

بعد توقيف المفاوضات لمدة ثلاث سنوات أعيد بعثها من جديد في شهر أفريل 2000، بتحفيز من رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي وصل إلى سدة الحكم في 15 أفريل 1999، وعمل على تطبيق برنامجه الداعي إلى فرض إصلاحات تمس جميع المجالات: السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية .

هذه الإصلاحات جعلت الاتحاد الأوروبي « EU » يتراجع عن موقفه إزاء المفاوضات ويعود إلى طاولة المفاوضات، وتم عقد ثلاث جولات في شهر أفريل، جويلية، سبتمبر، وأهم ما ميزها هم تقارب وجهات النظر بين الطرفين، والتنازلات المقدمة من الجزائر فيما يخص مسألة حقوق الإنسان وملف المفقودين.

بحلول سنة 2001 شهد مسار المفاوضات تطورا ملحوظا، حيث عقدت اثنتي عشر (12) جولة، ترتكز أعمالها حول التعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون الاجتماعي، والثقافي، والتطرق لمسألة العدالة والشؤون الداخلية.

وما ميز هذه الجولات هو تراجع الموقف الجزائري فيما يخص مسألة تنقل الأشخاص الذي كانت تعتبره الجزائر في الجولات الأولى مطلب رئيسي مرتبط بقضية حرية تنقل السلع[137] وأصبحت تطالب فقط بمنح تأشيرات سياحية، وإزالة التعريفة الجمركية مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري.

[137] - عبد الله راقدي، مرجع سبق ذكره، ص 77

وبعد أخذ ورد تم توقيع اتفاق الشراكة الأورو- جزائري في 19 ديسمبر 2001، الذي قال عنه وزير الخارجية السابق عبد العزيز بلخادم: "إن هذا الاتفاق سيخلق وضعا جديدا في البلاد من شأنه أنت يعطي الجزائر موقعا جيدا ضمن المجموعة الدولية".[138]

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأورو- جزائري

في إطار اتفاق برشلونة المبرم سنة 1995 بين الاتحاد الأوروبي « EU » والدول المتوسطية الأخرى، وقعت الجزائر اتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001، في بروكسل بعد سلسلة من المفاوضات وذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وجاء هذا الاتفاق لإعطاء نفس جديد وصيغة جديدة للاتفاق المبرم في 1976، الذي اتسم بالتبادل التجاري، جاء أيضا الاتفاق لتشجيع وتدعيم التعاون في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الاجتماعية والثقافية وتمت المصادقة الرسمية على الاتفاق في 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية، وقد حدد اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية خمسة أهداف رئيسية هي[139]:

1. توفير إطار ملائم للحوار سياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم وتعاونهم في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

2. تنمية المبادلات وضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية، والاجتماعية بين الأطراف وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل الأملاك والخدمات ورؤوس الأموال.

3. تشجيع المبادلات البشرية وخاصة فيم يتعلق بالإجراءات الإدارية.

4. تشجيع الاندماج المغاربي، عن طريق تنمية المبادلات والتعاون ضمن المجموعة المغاربية، وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي، « EU » وكذا الدول العضوة فيه.

---

[138] - تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، CNN.arabic.com 25/11/2005.

[139] - تقرير اللجنة الأوروبية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

5. تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمالية.

وجاء هذا الاتفاق في 9 فصول و 110 مادة تشمل المجالات التالية:

* الشراكة السياسية والأمنية
* الشراكة الاقتصادية
* الشراكة الاجتماعية

الفرع الأول: الشراكة السياسية والأمنية

يعتبر الحوار السياسي والأمني من أهم المحاور والمتطلبات التي تطرقت إليها اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية في إطار اتفاق برشلونة، الهادف إلى نشر الديمقراطية وتوفير الأمن والاستقرار في بحر عرف بأنه بحر الاستقرار وبحر مشاغب، خاصة بعد بروز ظاهرة الإرهاب وانتشار الآفات الاجتماعية كالمخدرات، تبييض الأموال، الرشوة، كما ركزت الاتفاقية في هذا المحور على قضية حقوق الإنسان والديمقراطية، قضية مكافحة الإرهاب والمخدرات وتطرقت أيضا إلى مجال الاتحاد الأوروبي « EU » منذ بداية المفاوضات الاستكشافية بين الطرفين، حيث أثيرت هذه المسألة وحاول الاتحاد الأوروبي « EU » ربطها مع المفاوضات.

بعد إعادة بعث المفاوضات للمرة الثانية، اتسم الموقف الجزائري بالتراجع إزاء مسألة حقوق الإنسان، وقبلت بلجنة تقصي الحقائق من زيارة الجزائر، وفي هذا الشأن نصت المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية على ما يلي:

" احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية التي حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سيكون مصدر هام للسياسات الداخلية والخارجية للطرفين ويشكل عنصرا أساسيا وضروريا في الاتفاقية".[140]

وجاءت هذه المادة تجسيدا لما جاء به اتفاق برشلونة سنة 1995، حول ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفرضت الاتفاقية على الدول الشريكة تقديم

[140] - L'accord D'association ALGERIE-UNION EUOPEENE » le quotidien d'Oran , 24 décembre 2001.

التزام واضح باحترامها وأي انتهاك لحقوق الإنسان سيؤدي للإخلال بالاتفاقية، وتعتبر المادة الثانية من المواد ذات العناصر الضرورية التي يقصد بها تعزيز الحوار، والدعم المشترك للديمقراطية وحقوق الإنسان.[141]

أعط الاتحاد الأوروبي عناية بالغة بحقوق الإنسان في الجزائر إذ حث المجلس الأوروبي كل المسؤولين لوضع مبادرة سياسية لتجاوز الأزمة من خلال الحوار بين الجزائريين ولإرساء دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر استفادة الجزائر من برنامج MEDA DEMOCRACY إذ خصصت نسبة 10.3% أي ما يقابلها 10 ملايين أورو لمشروعات تتعلق بحقوق المرأة وحقوق الطفل والحقوق الاجتماعية وغيرها.

ركزت اتفاقية الشراكة كذلك على كيفية محاربة الآفات القادمة من الجنوب سواء ظاهرة الإرهاب أو تجارة المخدرات أو الهجرة الغير شرعية، لذلك أكد الطرفان على ضرورة التنسيق المشترك من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال التمسك بمعايير حقوق الإنسان الأساسية المشتركة والمتفق عليها[142] لأنها أصبحت ظاهرة دولية تشكل خطر في المنطقة.

واعتبر أن الأمن والاستقرار من الأولويات التي يجب توفيرها في حوض المتوسط عامة والجزائر خاصة لأنها كانت من أولى الدول التي نادت بضرورة مكافحة الإرهاب لأن أخطاره لا تمس دولة معينة، و هذا ما تأكد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كانت صدمة بالنسبة للعالم جعلته ينسق الجهود من أجل محاربة هذه الظاهرة الدولية، واستفادت هذه الدول من خبرة الجزائر في محاربة الإرهاب.

كما نصت المادة 03 الفقرة (1-2) بما يلي: "لقد تم تأسيس حوار سياسي وأمني منتظم بين مختلف الأطراف حيث يسمح بإقامة روابط تضامن بين الشركاء، وسوف

[141] - الجزائر عندما لا تكفي اللافتات الرمزية – حقوق الإنسان واتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
[142] - المرجع نفسه.

يساهم في رفاه وأمن المنطقة المتوسطية وإلى تنمية مناخ من التفاهم والتسامح بين الثقافات"[143]

وأشارت الفقرة 02 إلى: "أن الحوار والتعاون السياسي يهدفان إلى تسهيل تقارب الأطراف، وهذا نمن خلال تنمية أحسن للتفاهم المتبادل وتكريس التشاور المنتظم بشأن المسائل الدولية التي تعني كل الأطراف".

ونصت المادة 90 على: "تحديد الكيفيات الواجب إتباعها لمكافحة الإرهاب يجب على الأطراف الأعضاء في المعاهدة الدولية أن يجعلوا تشريعاتهم وقوانينهم تصب في اتجاه تعزيز التعاون بغرض تفادي والقضاء على الأعمال الإرهابية لكن في ظل احترام المعاهدات الدولية".

في إطار التنسيق دائما في مجال مكافحة الإرهاب نصت المادة 85 على وجوب تسليم المطلوبين الذين قاموا بمجازر إرهابية، ومنح لهم حق اللجوء إلى أوروبا، وسعت الجزائر لمكافحة الإرهاب باستعمال شتى الوسائل العسكرية والسلمية عن طريق الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وقام الاتحاد الأوروبي « EU » بتقديم المساعدات المالية مكملة لمخطط التمويل الوطنية لعام 2002 برنامج إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالإرهاب في الجزائر.[144]

تعتبر الشراكة في مجال العدالة والشؤون الداخلية من بين الخصوصيات التي ميزت اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية مقارنة مع الدول المتوسطة الأخرى، وجاء هذا المحور لإرساء دولة القانون وذلك من خلال تأكيد الطرفان على ضرورة التعاون في مجال القضائي والقانوني، وكأول خطوة قامت بها الجزائر هي إصلاح المنظومة القانونية الذي أكده رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة[145] ومحاربة الفساد والرشوة وتبييض الأموال (المادة 87)، وقد خرج الطرفان بإعطاء أهمية خاصة لقضية تطبيق القانون وتمكين العدالة من أداء دورها، وتعزيز دولة القانون حيث نصت (المادة

[143] - L'accord D'association ALGERIE- UNIO EUROPEENE. Op.cit

[144] - http//europa eu int/comm/europeaid/projects/med/index

[145] - كمال زايت، الجزائر توقع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" جريدة الخبر الأسبوعي عدد 145 من 10 إلى 16 ديسمبر 2001، ص 9.

82) على: "إن أطراف العقد مدعوة إلى احترام حقوق المواطن للبلد الشريك وإلغاء ممارسات التمييز في البلد المستقبل" وأن تمنح تأشيرات الدخول لطالبيها (المادة 83) التعاون في مجال تبادل المعلومات حول الهجرة الغير شرعية، وفي هذا المجال فقد تم تخصيص ما قيمته مليون أورو لثمانية مشاريع يوجه جزء منها لإصلاح العدالة[146] ولتحسين سير الشؤون العمومية فقد تم تخصيص مبلغ 8.20 مليون أورو لتكوين أسلاك الأمن وتحديث الشرطة العلمية.[147]

الفرع الثاني: الشراكة الاقتصادية والمالية

يمثل هذا المحور هدفا جوهريا لسياسات الاتحاد الأوروبي « EU » اتجاه بلدان المتوسط، إذ تهدف هذه الشراكة حسب ما جاء في إطارها العام إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة في حوض المتوسط، وتحسين المستوى المعيشي لشعوب المنطقة، وتشجيع التعاون الإقليمي، وتناقص الهوة بين مختلف الأطراف المشاركة.

إن اتفاق الشراكة الذي وقعته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي « EU » في 19 ديسمبر 2001، قد عوض الاتفاق الذي أبرم في 1976 إذ تجاوز الوضع الذي كانت تعامل فيه الجزائر وفق منطق الدولة الأولى بالرعاية إلى وضع جديد تعامل فيه وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وعليه تقوم الجزائر بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية المستوردة من أوروبا خلال مدة أقصاها 12 سنة وبفترة سماح انتقالية مدتها 5 سنوات، في حين يقوم الاتحاد الأوروبي « EU » بالتخفيض الكامل للرسوم على معظم السلع المصنعة في الجزائر فور البدء في العمل بالاتفاق.[148]

إن أهم ما تضمنته اتفاقية الشراكة الأورو- الجزائرية هو إنشاء منطقة التجارة الحرة Free Trade Area الـ تي نصت عليها المادة 6: "إن المجموعة الأوروبية والجزائر تشرعان تدريجيا في إقامة منطقة تبادل خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة على

[146] - حفيظ "تنازلات الطرفين أدت إلى الإسراع في تجسيد المشروع" جريدة الخبر الأسبوعي عدد 145 منم 10 إلى 16 ديسمبر 2001،
[147] - بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، "دعم تحديث الشرطة الجزائرية" الاتحاد الأوروبي، ص 20
[148] - عبد الله راقدي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الأكثر بداية من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ وهذا حسب الكيفيات المشار إليها، وبالتوافق مع ترتيبات الاتفاق العام حول التعريفة الجمركية والتجارة لسنة 1994، وكذا الاتفاقيات الأخرى المتعددة الأطراف حول التجارة والسلع الملحقة في الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية GATT WTO سابقا".[149]

أما فيما يخص حرية انتقال السلع، فإنه تم التفاوض حولها حيث صنفت إلى ثلاث مجموعات تخضع لعملية التفكيك الجمركي مما يؤدي بعد 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ للوصول إلى انعدام التعريفة الجمركية.

كما أن الاتفاقية احتوت على عدم خضوع المنتوجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري، والمصدرة نحو دول الاتحاد الأوروبي « EU » إلى تعريفات جمركية كما لا يتعامل بنظام الحصص.

القائمة الأولى: تتعلق بسلع التجهيز وتخضع للتفكيك جمركي 100% بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

القائمة الثانية: وتتعلق بالمواد الأولية وقطع الغيار والسلع الغير منتجة محليا وتخضع لعملية التفكيك بنسبة 25% على مدار 4 سنوات من سنة دخول الاتفاقية قيد العمل.

القائمة الثالثة: وتتعلق بالمنتوجات المحلية وتستفيد من إعفاءات عملية التفكيك لمدة ثلاث سنوات، ومن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويبدأ التفكيك من السنة الرابعة بمعدل 10% لكل سنة، وذلك إلى غاية السنة الثانية عشر.[150]

يعتبر محور الزراعة والصيد البحري، من أعقد المحاور حيث تمت معالجة تحرير المنتجات الزراعية منتجا بمنتج حسب المصالح المشتركة للطرفين، ويتم تحرير التجارة الكامل بينهما بالتدريج (المادة 13)، والملاحظ أنه تم التمسك بشكل عام باتفاق التفصيلي المبرم في 26 أفريل 1976.

---

[149] L'accord d'association ALGERIE-UNIO EUROPEENE, Op.cit

[150] - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

أما فيما يتعلق بمحور الخدمات، وحركة رؤوس الأموال، فقد أقر الاتحاد الأوروبي « EU » والجزائر حرية تنقل رؤوس الأموال ابتداءا من دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق، وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، وأكد الطرفان كذلك على ضرورة التعاون في مجال توفير المناخ الملائم للاستثمار، فالجزائر تشهد اليوم تحسن متواصل جراء تحسن الظروف الأمنية والسياسية خاصة بعد سنة 1999، حيث شهدت برنامج طموح يعمل أولا على الخروج من الأزمة ثم إصلاح البرنامج الاقتصادي وتطوير الإدارة والخدمات ومتابعة الإصلاحات التي بدأت في التسعينات تمهيدا لانطلاقة اقتصادية جديدة.[151]

لقد واجه التعاون الأوروبي الجزائري صعوبات كبيرة نتيجة الأزمة الداخلية هذه الأزمة أعاقت الإصلاحات الداخلية ولم تستطيع الجزائر تطوير اقتصادياتها، هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي « EU » يلجأ إلى تقديم مساعدات مالية من أجل الإنعاش الاقتصادي بالجزائر، وكذا العمل على تأهيل البرامج الاقتصادية ودعم الاستثمار الخاص وخلق مناصب شغل والتقليل من الآثار الناتجة عن وضع منطقة تبادل حر.[152]

ولتأهيل الاقتصاديات المتوسطية غير الأوروبية، والتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات الشراكة، وضع الاتحاد الأوروبي « EU » أداة مالية تتمثل في: برنامج MEDA 1 و MEDA 2

برنامج MEDA 1: يعتبر الجهاز المالي الأساسي والرئيسي للشراكة الأورو-جزائرية، ويهتم هذا البرنامج بتهيئة اقتصاديات الدول في الفترة الممتدة 1996/1999، حيث استفادت الجزائر من هذا البرنامج بـ 164 مليون أورو إضافة إلى 30 مليون أورو تم تقديمها سنة 2000 مما جعل المبلغ في الفترة الممتدة بين 1996/2000 حوالي 194 مليون أورو.

[151] - فاروق تشام "أهمية الشراكة الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره.
[152] - المفوضية الأوروبية، دعم القطاع الخاص بتونس" مجلة الشراكة الأوروبية المتوسطية، مارس 1997، ص 13.

ويختلف برنامج MEDA1 عن البروتوكولات المالية السابقة، من حيث خضوع تمويلات هذا البرنامج إلى مبدأ السنوية حيث أن المبالغ المخصصة للعام إذا لم تستهلك قبل نهايته يتم توزيعها كليا أو جزئيا على باقي الدول المتوسطية، كما يهدف البرنامج إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول لموضوع التحويل وفقا لبرنامج زمني محدد بصفة مشتركة يبين الدولة ودور الاتحاد الأوروبي « EU » في حين كانت البروتوكولات الأخرى تتوجه لتمويل مشاريع معينة.

نشير إلى أن حصة الجزائر من برنامج MEDA1 مثلث 5% فقط من المبلغ المخصص للبرنامج ككل 3435 مليون أورو[153] وقد تم توجيه هذه الأموال إلى المجالات التالية:

- المساهمة في عملية تعديل الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الفترة 1998-1999 والتي مست مجال التجارة الخارجية، وخوصصة المؤسسات العمومية للسكن، الشبكة الاجتماعية، وهذا بمبلغ مقداره 125 مليون أورو.

- تطوير القطاع الخاص، وهذا بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتطور القطاع المالي وإصلاح الخدمات البريدية.

- دعم البنية التحتية وحماية البيئة.

برنامج MEDA2: وهو يغطي فترة 2000-2006، ويعمل على ضمان أفضل السير لتنفيذ اتفاقية الشراكة والمبلغ المخصص للجزائر قيمته 90 مليون أورو، ويهدف إلى:

- التحكم في النمو الاقتصادي
- تحقيق استقلالية عن قطاع المحروقات
- معالجة البطالة والأوضاع الاجتماعية.
- العودة إلى السلم المدني وتحقيق الأمن والاستقرار

[153] - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

وانطلاقا من هذا سنحاول أن نتطرق إلى أهم الأعمال التي سطرها برنامج ميدا تحت بروتوكولات مالية ممثلة في الجدول إجمالي لبرامج التعاون.

برامج التعاون الثنائي للاتحاد الأوروبي « EU »

1. برنامج قيد التنفيذ

اسم البرنامج	*القيمة بالملايين أورو*
دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة	57
دعم إعادة الهيكلة والخوصصة	38
دعم تحديث القطاع المالي	23.25
دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية	5
دعم الصحفيين ووسائل الإعلام الجزائري	5
دعم تحديث الشرطة الجزائرية	8.20
دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية بشرق الجزائر	50
دعم تسوية قطاع السكن الاجتماعي	13.28
إزالة التلوث الصناعي (تخفيض الفوائد)	10.75
أموال مخاطر بها بنك الاستثمار الأوروبي « BEI »	11
دعم إصلاح المواصلات والخدمات البريدية وتنمية مجتمع الإعلام	17
دعم عملية تسوية نظام التكوين المهني	60
إعادة إعمار المناطق المتضررة من أعمال الإرهاب 06 ولايات من شمال شرق الجزائر	30
TAMPUS (التعاون في قطاع التعليم العالي).	8
المجموع	336.48

المصدر: تقرير بعثة اللجنة الأوروبية إلى الجزائر، "التعاون الاقتصادي مع الجزائر، الاتحاد الأوروبي ص 16.

2. برامج قيد التحضير

اسم البرنامج	***القيمة بالملايين أورو***
تحديث ومساعدة الإصلاحات الإدارية	25
دعم إصلاح قطاع القضاء	15
دعم إصلاح القطاع التربوي	17
المجموع	***57***

نفس المصدر، ص 16.

3. البرامج المنجزة:

اسم البرنامج	***القيمة بالملايين أورو***	
تسهيل التسوية الهيكلية	95	أنفق إجماليا
دعم وكالة الترشيد لاستعمال الطاقة « APRUE »	0.75	في مرحلة الإنهاء
دعم تنمية قطاع الصيد التقليدي بغرب ووسط الجزائر	15.60	في مرحلة الإنهاء
المجموع	***15.35***	

نفس المصدر، ص 16.

الفرع الثالث: الشراكة الاجتماعية والثقافية

تهدف هذه الشراكة إلى التقارب بين المجتمعات وتطوير العلاقات الإنسانية وترقية المجتمع المدني، وهو ما سطره إعلان برشلونة من خلال الدعوة إلى حوار الحضارات والثقافات واحترام الأديان

يعتبر ملف الهجرة ببعديه السياسي والاجتماعي من الملفات الشائكة التي تعاني منها القارة الأوروبية، لأنها الأكثر استقطابا للمهاجرين خاصة الجزائريين إن شهدت الفترة

الأخيرة نزوح عدد هائل من المهاجرين نحو أوروبا بسبب المشاكل والأزمات التي تعيشها الجزائر، لذلك اتخذ الاتحاد الأوروبي « EU » إجراءات للحد من الهجرة غير الشرعية.

وتمثل فرنسا الدولة الأكثر استقطابا للجالية الجزائرية، إذ تقدر نسبة المهاجرين في السنوات الأخيرة حوالي ثلاث ملايين مهاجر، وقدر عدد المهاجرين بطريقة غير شرعية حوالي 150 إلى 200 ألف مهاجر[154] وهي نسبة عالية لذا اتفق الطرفان على ضرورة التعاون من أجل السيطرة على الهجرة غير الشرعية عن طريق تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي. وكذا التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية، أصبحت الهجرة تؤثر على النمط الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي وعلى ثقافتها ثم أصبح هذا التخوف هاجس يهدد الهوية الأوروبية إذ تقدر نسبة الأجانب في ألمانيا وفرنسا لوحدها حوالي 10% من سكناهم.[155]

أما فيما يخص المهاجرين الشرعيين أو العمال، فقد تطرقت الاتفاقية إلى توفير لهم الأمن والتعليم والتأهيل المهني والحماية الاجتماعية والحرية الدينية والثقافية وتضمن لهم حقوقهم وهذا ما تم تأكيده في المادة 67 الفقرة (1): "يجب على كل دولة عضوة في الاتفاق أن تعامل العمال الجزائريين المتواجدين على أراضيها من غير تمييز بينهم وبين مواطنيها فيما يتعلق بظروف العمل، والأجور والإجراءات المتعلقة بتسريح العمال" هذا فيما يخص الجالية الجزائرية المتواجدة بأوروبا، أما المواطنين الأوروبيين المتواجدين في الجزائر فإنهم يعاملون بالمثل وقد حددت المادة 67 الفقرة (2): "إذ يجب على الجزائر أن تعامل بالمثل مواطني الدول الأخرى المتواجدين على أراضيها".[156]

بالنسبة للجوانب المتعلقة بحقوق العمال وعائلاتهم تم التطرق إليها في المادة 68 الفقرة "5. 4. 3. 2. 1" ويسهر على تطبيق هذه الالتزامات مجلس الشراكة.

---

[154] - مؤشرات جريدة الخبر الأسبوعي، عدد 210 من 8 إلى 14 مارس 2003، ص 4.

[155] - جمال الدين البيومي، مصر والاتحاد الأوروبي، ماذا تريد أوروبا؟ "مجلة السياسة الدولية" عدد 142 أكتوبر 200، ص 97.

[156] - L'accord d'association ALGERIE-UNIO EUROPEENE. Op.cit.

أما التعاون في المجال الثقافي والتربوي فقد أكدته المادة 77 حيث نصت على: "إن أخذ بعين الاعتبار أهداف التعاون الثنائي يعني ترقية التبادل في الميدان الإعلامي والتعاون الثقافي وإن أحسن معرفة تفاهم متبادل في المجال الثقافي سوف يتم البث فيهما. وسوف يتم الاتفاق من أجل تطوير الأنشطة في مختلف المجالات مثل الصحافة، وقطاع السمعي البصري، وأن هذا التعاون يجب أن يشمل المجالات التالية: الترجمات الأدبية، تكوين العاملين في ميدان الثقافة، التعاون بين الفنانين، تنظيم تظاهرات ثقافية، تشجيع التعاون في المجال السمعي البصري، نشر المجلات والأعمال الأدبية، التقنية والعلمية".

وبما أن الجزائر تملك إرث ثقافي وحضاري وجب عليها المحافظة عليه ونشره ليبقى للأجيال القادمة، قامت الجزائر بتظاهرات حاولت من خلالها إبراز إرثها الثقافي خاصة بعد الأزمة الداخلية التي مرت بها والعزلة التي فرضت عليها، لذا وجب عليها العودة بقوة وتجلي ذلك من خلال مجموعة من التظاهرات التي قامت بها مثل: سنة الجزائر بفرنسا سنة 2005، وكذا استقبال الجزائر لمهرجان السينما الأوروبي في مارس 2006.

المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة على الجزائر

من خلال ملاحظتنا للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، نجد أنها مرت بعدة مراحل، فبعد الاتفاق المبرم سنة 1976 الذي منح لها مبدأ الأفضلية التجارية، جاء اتفاق الشراكة الأورو- متوسطي سنة 1995 لتوقع الجزائر على اتفاق تعاون جديد مع أوروبا قائم على أساس المعاملة بالمثل، وشمل هذا الاتفاق جميع الميادين: الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الاجتماعية والثقافية.

إن الهدف المتوخى من خذه الشراكة هو تحقيق الأمن والاستقرار والنهوض بالاقتصاد الجزائري، بعد أزمة دامت أكثر من عشرية وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، تعتبر هذه الفترة فترة قصيرة يصعب إعطاء أحكام حولها

إلا أننا حاولنا استنتاج بعض الانعكاسات الإيجابية والسلبية التي نراها قد تؤثر على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية للشراكة على الجزائر

إن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي « EU » عاد بالفائدة على الجزائر في مختلف الميادين ويمكن حصرها فيما يلي:

1. قبول الاتحاد الأوروبي « EU » التفاوض مع الجزائر في فترة كانت تعيش فيها أزمة داخلية وصراعات العزلة المفروضة عليها، يشكل انتصارا وحسب بعض الذين كانوا ضمن الوفد المفاوض مع الاتحاد الأوروبي « EU » حيث صرح أحد المفاوضين بقوله: "إن استعداد الاتحاد الأوروبي « EU » للتفاوض معنا كان كافيا في حد ذاته، وهذا بالنظر إلى الوضع الخاص الذي كانت تعاني منه الجزائر.[157]

2. خروج الجزائر من العزلة التي كانت مفروضة عليها، وأصبحت تلعب دورا هاما على الساحة القارية والدولية وتساهم في حل بعض النزاعات والقضايا التي تشغل المجتمع الدولي.

3. كسب المفاوض الجزائري الخبرة والكفاءة في مجال المفاوضات.

4. استفادة الجزائر من مساعدات في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات.

5. تشجيع الاستثمار المباشر داخل الجزائر ومنح امتيازات للمستثمرين الأجانب.

6. إنعاش الاقتصاد الجزائري وتشجيع المؤسسات والعمل على خارج إطار المحروقات

7. منح فرصة للمنتوجات الجزائرية من دخول الأسواق الدولية من خلال منطقة التبادل الحر.

8. استفادة الجزائر بالمساعدات المالية لإعادة تأهيل اقتصادها من خلال MEDA1 و MEDA2

[157] - عبد راقدي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

9. الدعوة لحوار الثقافات خاصة وأن البحر الأبيض المتوسط يجمع بين مختلف الثقافات والأديان.

10. اكتساب تكنولوجيا جديدة

11. تشجيع البحث العلمي وتنمية القدرات المعرفية والمعلوماتية خاصة في الجامعات والمعاهد.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للشراكة على الجزائر

بعد أن تطرقنا للإيجابيات التي يمكن أن تعود على الجزائر بعد إبرامها لاتفاق الشراكة، سنحاول الآن التطرق إلى السلبيات التي ستنجم عن دخول الجزائر لهذا الاتفاق.

1. الوضع اللا متكافئ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي يضع الجزائر في تبعية دائمة للدول الأوروبية

2. المؤسسات الجزائرية ليست في مستوى تحدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولا في مستوى الحفاظ على كيانها بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ[158] لأن الجزائر لم تقم بإعادة تأهيل مؤسساتها وجعلها تتجاوب وفق معايير الدولية، إذ توجد حوالي 2400 مؤسسة 90% لا تخضع للمعايير الدولية.[159]

3. بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن معظم صادراته تعتمد على العائدات النفطية.[160].

4. الجزائر لا تمتلك المنتوج المناسب الذي يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.

5. ارتفاع نسبة البطالة الناتجة عن خصخصة الشركات وتسريح العمال.

---

[158] - ع. سعاد، على الحكومة التراجع عن تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى حين، جريدة الخبر عدد 4486، 29 أوت 2005، ص 6.

[159] - سفيان بوعياد، اتفاق الشراكة كارثة على الاقتصاد الوطني، جريدة الخبر، عدد 4477، 18 أوت 2005

[160] - إسماعيل قيرة، علي غربي، فضيل دليو، صالح فيلالي، مستقبل الديمقراطية في الجزائر،(لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 221.

6. حجم الخسارة التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة فتح الأسواق وإلغاء التعريفة الجمركية.

7. التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر باسم إرساء قواعد الديمقراطية، وتم ذلك بفرض إصلاحات مقابل تقديم مساعدات وقد رد عبد العزيز بلخادم في القمة الأخيرة المنعقدة في برشلونة يومي 27-28 نوفمبر 2005: "من المهين أن يطلب منا الأوروبيون إصلاحات في مقابل حفنة من اليوروهات، ليحتفظوا بأموالهم لأننا نريد إصلاحات في إطار السيادة.[161]

8. ربط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الجزائري يخلق تبعية جديدة للجزائر

9. ركزت الشراكة على الجانب الأمني من خلال فرض سياسات على الدول المتوسطية لتحقيقه وتم التأكيد عليه في قمة برشلونة من خلال محاربة الإرهاب، وإرساء الديمقراطية ومنع الهجرة غير الشرعية.[162]

[161] - أحمد تلاوي، القمة اليورو-متوسطية، اتجاه غير واضح 50.30/03/2015: 14: http//www.ikhwanonline.com/htm

[162] - H.BARTI : sommet de Barcelone : uncode deconduit antiterroristea défaut.

المبحث الثالث: تحديات الشراكة الأورو مغاربية و مستقبلها:

هذا المبحث هو الأخير في بحثنا هذا ، حيث سيتم التطرق أساسا إلى مجموعة التحديات القائمة في وجه السير الأمثل لمشروع التعاون الأورو مغاربي ، ثم سيتم ذكر مختلف السيناريوهات المحتملة الوقوع في هذه المنطقة وفق المعطيات الواقعية.

المطلب الأول: تحديات الشراكة الأورو مغاربية:

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الصعوبات التي من شأنها عرقلة التعاون الأورو مغاربي فصحيح أن هناك العديد من الأمور الإيجابية التي حققتها هذه الشراكة بين مختلف الأطراف المشاركة فيها و على مختلف الميادين الاقتصادية، السياسية...إلا أن هذه الأمور الإيجابية دائما ما كانت تتعارض مع العديد من الصعوبات التي من شأنها التأثير سلبا على التعاون الأورو مغاربي.

و لقد لخصنا هذه الصعوبات في مجموعة من العناصر و التي تتمثل أساسا فيتنامي التيارات المتطرفة في المنطقة الأورو مغاربية ، إتباع سياسات انعزالية بين ضفتي المتوسط.

الفرع الأول: تنامي التيارات المتطرفة في المنطقة الأورو مغاربية:

يعتبر التطرف من أكبر العقبات التي تواجه عملية الشراكة الأورو مغاربية ، كما يعتبر التطرف بمثابة عملية متبادلة بين ضفتي المتوسط – الطرف الأوروبي و الآخر

المغاربي- حيث لا يمكن أن نلصق هذه الصفة على طرف دون آخر خاصة في ضل الأوضاع الراهنة هناك عدة مقولات و عدة أبواق سياسية و إعلامية دائما ما تجعل أو تعتبر التطرف الفكري و الديني هو خاصية تتميز بها معظم الدول العربية و الإسلامية و خاصة المغاربية على غرار الجزائر.

كما أن ظاهرة التطرف هذه ليست بالجديدة إنما هي نتائج أوضاع ثقافية، سياسية، اقتصادية واجتماعية... وهي بالتالي متواجدة منذ القدم فلو تطرقنا إلى التاريخ القديم نلاحظ بأنه ومنذ ظهور الإسلام و بداية الفتوحات الإسلامية ظهرت أفكار معاكسة أي الطرف الأوروبي نمت بداخله ردة فعل معادية للآخر المسلم ، و هو ما تجلى حين قامت هذه الدول بالحملات السلبية و التي استمرت طويلا خلال العصور الوسطى خاصة في الدول المغاربية واستمرت هذه الأوضاع إلى غاية العصور الحديثة و ظهور ظاهرة الاستعمار الغربي فالمنطقة المغاربية وبدون استثناء كانت مستهدفة مباشرة من طرف الاستعمار الغربي و تحديدا الاستعمار الفرنسي لكل من تونس – الجزائر –المغرب-و الإيطالي لليبيا – والاسباني لموريتانيا الأمر الذي أدى إلى ردة فعل ألا و هي حركات التحرر و التي مكنت الدول المغاربية من استعادة استقلالها...

فالتطرق الفكري هو كل مركب و ليس حالة عرضية بذاتها و هذا المفهوم هو آخذ في البروز بشكل أكبر في وقتنا الراهن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث كان الاعتبار السائد حينها بأن النموذج الليبرالي هو أقصى ما يمكن الوصول إليه من تقدم في جميع الميادين و بالتالي نحن أمام فكر متطرف يخص الجميع و كانت هناك منظومة فكرية غربية أتت فيما بعد لتأكد على أن الصراعات المستقبلية أساسها فكري و ثقافي لا غير و هو ما سبق ذكره في أطروحات عديدة على غرار ما نادى به صمويل هنتنغتون، توماس فريدمان وغيرهم، وتدعمت هذه الأطروحات خاصة بعد أحداث 11/09/2001 حيث أصبح التطرف هو السمة الظاهرة بالنسبة لطرفي المنطقة الأورو مغاربية ومع تنامي هذه المسألة بشكل حاد، أصبح من الصعب جدا

القيام بأي عملية تكاملية وفي أي مجال كان، ورغم محاولات التعاون التي كانت و لا تزال قائمة ليومنا هذا في هذه المنطقة إلا أن السمة البارزة هي صعوبة الوصول إلى نتائج ملموسة و إيجابية على أرض الواقع.

وسوف نتطرق في قضية التطرف الفكري هذه تحديدا إلى مشكلة الإسلاموفوبيا في المجتمعات الغربية، حيث زاد الاهتمام بقضايا الإسلام والمسلمين في أوروبا بأحداث 11/09/2001 و قضايا أخرى –الرسوم الدنماركية- ثم تورط أبناء الجالية المسلمة المختلفة في أوروبا في أعمال عنف و إرهاب داخل أوروبا.

وراح الأكاديمي الراحل: فريد هاليداي يقدم في كتابه الشهير عن أحداث سبتمبر تحليلا أكثر شمولية و عمقا لجذور هذه القضية، حيث يعترض هذا الأخير في البداية على مصطلح الإسلاموفوبيا ويعتبر العداء للمسلمين كشعوب أو كجاليات مهاجرة في إطار بيئة تاريخية و إستراتيجية و اجتماعية معينة و لا تتعلق بالاعتراض على الإسلام كدين ا فلا يعتبر هاليداي العداء للمسلمين منظومة فكرية متكاملة بل هو شبه أيديويولجية يرتبط ظهوره بوجود مشاكل أخرى.

كما ذكرنا هاليداي بأزمة تصدير البترول للغرب عام 1973 و تداعيات هذه الأزمة على الغرب و ما جاء بعدها كالثورة الإيرانية ، أزمة الرهائن الأمريكية، غزوة العراق للكويت...

كلها أمور ساعدت على زيادة التطرف تجاه الدول الإسلامية بشكل عام[163] ، و ما زاد من الطين بلة هو ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر و التي تمثلت أساسا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذه الأخيرة تبنت بشكل محوري العداء لكل ما هو غربي بشكل كبير.

و كما سبق ذكره فالتطرف الفكري لعديد من الجماعات خاصة الإسلامية في هذه المنطقة أدى إلى تنامي ظواهر خطيرة و لعل أخطرها "الإرهاب" حيث و مع مرور

[163] - كارن أبو الخير ، ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة و الإسلام ،السياسة الدولية ، عدد 182،أكتوبر 2010 ،ص 88-89

الزمن أصبحت المنطقة المتوسطية من أكثر الأقاليم تأثرا بالعنف و هو ما يؤثر بشكل مباشر على العديد من الأنشطة الاقتصادية لدول حوض المتوسط و منها العمالة المهاجرة و يمثل التطرف الإسلامي أو أحيانا مجرد الدعوة للدين الإسلامي في دول رئيسية –جنوب المتوسط- هاجسا لدول الشمال خاصة عندما يرتبط بممارسات عنف تثير مخاوف و تساؤلات حول العلاقة بين المد الإسلامي و الديمقراطية والاستقرار[164].

ورغم كل هذه العقبات والتي أصبحت تأثر بشكل مباشر في عملية الشراكة الأورو مغاربية إلا أن هناك العديد من الآراء و العديد من الأطراف تنادي و بإلحاح على ضرورة تجاوز هذه الصعاب في سبيل بناء سرح أورو مغاربي قائم على التسامح، والتفاهم الفكري المشترك ، ويرى أصحاب هذه المقاربة و التي تعتبر منظورا أوسع الحوار بين ضفتي المتوسط بضرورة الانتقال من مرحلة التطرف و التعصب بكافة أشكاله إلى مرحلة الانفتاح و النضوج الفكري من أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أننا أمام هذا الخيار ولا بديلا عنه خاصة ونحن أمام واقع مترابط و مصالح مشتركة لا يمكننا أن نضحي بها من أجل انغلاق فكري لبعض الفئات الاجتماعية لكلا الطرفين، حيث أن الصلات الاقتصادية و السياسية كانت بمثابة متغير ثابت يتأثر حتما بمخرجات الصلة الإنسانية ، وخير دليل على ذلك تأثر العلاقات الاقتصادية و السياسية بين أعضاء الإتحاد الأوروبي و الجزائر بشكل مباشر بسبب ما أفرزته آفة الإرهاب في فترة التسعينات من القرن الماضي وهو ما انعكس بشكل سلبي وعلى كل الأطراف المعنية بالأمر (هرم السلطة وقاعدتها) لذلك وجب إيجاد مقاربات أكثر علمية و واقعية من أجل بناء سرح أورو مغاربي قوي.

---

[164] - مايكل ويليز ،إفريقيا بعد 11 سبتمبر:استراتيجيات الانخراط و التعاون ،تر:كاظم هاشم نعمة(ليبيا:منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، جويلية 2003) ص 100

الفرع الثاني: إتباع سياسات انعزالية بين ضفتي المتوسط:

في هذا الجزء من بحثنا سوف نحاول التطرق إلى عنصر مهم جدا والذي من شأنه التأثير على عملية الشراكة بين الجانبين المغاربي والأوروبي حيث من شأنه التأثير بالسلب أو الإيجاب على العلاقات القائمة بين هذين الطرفين.

فمعلوم أن العلاقات الدولية في شكلها العام تتأثر مباشرة بالسياسة العامة المتبعة من طرف الفواعل الدولية (دولة ، مؤسسات اقتصادية، مجتمع مدني...) كما أن الأمثل أو الصواب من أجل تطوير العلاقات الدولية هو إتباع هذه الأطراف سياسات توافقية من اجل تحقيق النتائج المراد الوصول إليها.

في هذا المبحث يتم تسليط الضوء على السياسات العامة المنتهجة بين أطراف هذه المعادلة، حيث ولسوء الحظ فإنها سياسات كثيرا ما تميل نحو الانغلاق و الانعزال بين أطراف المنطقة الأورو مغاربية.

في هذا الفرع تحديدا ننقاش أساسا عرقلة أطراف هذا التعاون لإمكانية قيام شراكة حقيقية فمثلا فيما يتعلق بفكرة حرية تنقل الأفراد نلاحظ بأن هذا المبدأ و رغم أنه من المبادئ الأساسية التي أكدت عليها مختلف الدول سواء دول الاتحاد الأوروبي أو الدول المغاربية إلا أننا على أرض الواقع لا نزال نرى أن هذا المبدأ من حيث التطبيق لا يزال مجرد حبر على ورق حيث نلاحظ بأن دول الإتحاد الأوروبي هي بمثابة قلعة محصنة في وجه برابرة قادمون من الجنوب (مواطنوا المغرب العربي) إذن نحن أمام إتباع سياسات انعزالية لتتبعها الحكومات الأوروبية بالتحديد و هذا من شأنه تعطيل أي شراكة فعالة بين الضفتين.

ومن الغريب أيضا أو من المفارقات التي نلاحظها هو أن الدول الأوروبية كثيرا ما ألحت على مجموعة مبادئ تقوم عليها الشراكة الأورو متوسطية في مجملها . ومن ضمن هذه المبادئ ما يعرف بالحريات الأربعة المتمثلة في: حرية تنقل السلع، حرية تنقل الخدمات، حرية تنقل رؤوس الأموال و حرية تنقل الأفراد وكلها مبادئ تم العمل

على تحقيقها بجدية إلا أن المبدأ الذي ينص على تحرير تنقل الأفراد الذي يتأمل في واقع هذه النقطة بالذات يلاحظ الإجحاف أو التقصير الذي تناله هذه القضية بالذات ، حيث أن مشاكل كالتأشيرة مثلا (visa) هي مشاكل آخذة في التضخيم إذن نحن أمام معوقات حقيقية متبعة من طرف دول هذه المنظومة تحول دون تقدم حقيقي إيجابي للأفكار المعلنة عنها.

إذن فالهجرة هي بمثابة تحدي حقيقي و فرصة في آن واحد أمام العلاقات الأورو مغاربية خاصة عندما تتصل هذه المسالة مع قضايا أخرى مثل: البطالة ، الإرهاب ، الاستقرار السياسي.... غير أن العامل الأكثر تأثيرا في التوجه المتوسطي هو الخوف الأوروبي من مستقبل يكون مطبوعا بالهجرة الكثيفة من الجنوب نحو الشمال[165]

إذن فلا بد من ضرورة إتباع سياسات أكثر انفتاحا في مجال تنقل الأفراد بين الدائرتين المغاربية و الأوروبية ، و هذا لن يكون إلا من خلال إتباع سياسات انفتاحية و بصورة واقعية ، و هذا من أجل ن لا تكون الأطراف الموقعة على الشراكة الأورو مغاربية متناقضة مع المبادئ المعلن عنها ، كما تجدر الإشارة إلى أن دول الضفة الجنوبية ممثلة في كل الدول المغاربية هي الأخرى مسؤولة مباشرة عن ارتفاع حدة القلق تجاه القضية بالذات و هذا باعتبار أن هذه الأطراف لا تبذل الجهد اللازم في سبيل الحد من هذه الظاهرة وهذا رغم إمكانياتها الهائلة سواء الاقتصادية أو البشرية[166].

المطلب الثاني: سيناريوهات الشراكة الأورو مغاربية:

في هذا الجزء من البحث نتناول أهم السيناريوهات المحتملة للتعاون في مجال الأورو مغاربي، باعتبار أن مجال الدراسة لا يقتصر فقط على ما هو موجود و الواقع المعاش، إنما لا بد من التطلع لآفاق المستقبل وما يمكن أن يحدث مستقبلا و هذا من أجل تكوين القدرة على التنبؤ بأهم التحديات والرهانات الجديدة التي تواجهها المنطقة

[165] - مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن و الترتيبات الأمنية في المتوسط،السياسة الدولية، عدد 174،أكتوبر 2008 ، ص 146
[166] - محمد مطاوع، أوروبا و المتوسط ....من برشلونة إلى سياسة الحوار،السياسة الدولية ، مصر ،ع 163،يناير 2006،ص 46

ككل، ومن هذا المنطلق من الممكن ولو بشكل نسبي الاستجابة لمختلف المستجدات وهذا في حد ذاته عنصر إيجابي للشراكة الأورو مغاربية.

غير أن هذه العملية لا تبدوا سهلة كما يتصورها البعض ففي ظل الحركية الكبيرة التي تعرفها المنطقة المتوسطية عموما وكذا تداخلات سلوكات دول الشمال والجنوب و سير مشروع الاندماج في الضفتين نجد أنفسنا أمام تعدد وتعقد مشاهد المستقبل وخاصة في مرحلة انتقالية أهم ما تتميز به:

-المؤقتية : هذه المرحلة لا تتميز بالطول الزمني.

-التسارع: بمعنى تعاقب و تطور الأحداث بسرعة كبيرة و في وقت قصير.

-الاضطراب: و هذا بسبب احتدام المواجهة بين القوى المدافعة عن الأوضاع باختلافها سواء الوضع القائم أو قوى التغيير[167].

لذلك فإننا لن نحاول بالأساس التنبؤ بمستقبل الشراكة الأورو مغاربية بقدر ما نحاول عرض ثلاثة تصورات مختلفة لمسار الشراكة و هذا بالاعتماد على ثلاثة سيناريوهات للشراكة الأورو مغاربية .

الفرع الأول: سيناريو النجاح:

يحمل هذا السيناريو مجموعة من التوقعات الإيجابية وهو أكثر تفاؤلا حيث يتوقع حدوث تطورات ايجابية في مجال الشراكة ، كما أن هذا التفاؤل يستند أساسا إلى عدة معطيات قد تمثل مؤشرات تطور فعلي في مجال التعاون بالخصوص من الدول الشريكة لاسيما الطرف الأوروبي ونظيره المغاربي ، ولا يقتصر هذا التفاؤل على المجالات الثقافية و الاجتماعية فقط إنما يتعدى كل هذا ليشمل المجالات الاقتصادية و السياسية.

[167] - وليد عبد الحي ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية (الجزائر : مؤسسة الشروق للإعلام و النشر،د س) ص 99

وعلى غرار هذا المسار الذي يعتبر انطلاقة قوية من أجل تحسين التعاون الأورو مغاربي هناك كم هائل من الاتفاقيات و التي تصب كلها في نفس السياق و بطبيعة الحال لقد تم التطرق إلى جزء منها في بحثنا هذا.

إذن فهذا السيناريو قائم على أساس مقاربة شاملة على أساس الاعتماد المتبادل و التعاون في شتى المجالات (الاقتصادية، السياسية ، الثقافية) و هو الاختيار الوحيد إذا ما أرادت هذه الأطراف التقدم فعلا نحو الاتجاه الصحيح للتعاون[168].

حتى يكتب للشراكة الأورو متوسطية ككل النجاح و التجسد الفعلي على أرض الواقع لا بد من تلبية المصالح و الطموحات المشروعة للطرفين و هذا لا و لن يكون إلا من خلال الاسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة و التي لا بد من الالتزام المتبادل بها.

هناك العديد من المؤشرات الايجابية و التي من خلالها يمكن أن نبني عليها من اجل بلورة مشروع تعاون يخدم كل الأطراف المنطوية تحت لوائه.

إذن فهناك إمكانية فعلية من أجل تأكيد فعلي لهذا السيناريو ، و هذا من خلال فضح الأحكام الجاهزة و إدانة الانحرافات في السلوك و اللغو واقتلاع التطرف من مجتمعاتنا ، و هذا يتطلب سواء في شمال المتوسط و في أوروبا كلها اعتماد مقاربات أخرى أكثر انفتاحية و في جنوب المتوسط إدارة أخرى للماضي و انفتاحا ديمقراطيا و حكما جديدا من أجل مواجهة التحديات القائمة في الألفية الثالثة و هذا يقودنا إلى أفكار ثلاثة[169]:

الأولى: أنه مثلما لن تكون تنمية دون تأصيل لا تكون حضارة دون انفتاح.

الثانية: المتوسط أضيق من أن لا يفصل و أوسع من أن يمحو التخوم

و حقيقة هذا السيناريو هو بمثابة نظرة جد متفائلة إلى درجة أنه لا يمكن أن يكون قابلا للتجسيد رغم كل الامور الايجابية التي تم ذكرها و هذا بالنظر إلى الصعوبات

---

[168] ـ مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 136

[169] ـ عبد الهادي عبد القادر عسويفي، قراءة في اقتصاديات الوطن العربي (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع،2006) ص 101

الكبيرة التي كثيرا ما تؤثر سلبا على هذه القضية ، حيث أن موضوع الشراكة بشكلها الايجابي يعتبر فاقدا للمناعة نوعا ما مقابل التحديات الراهنة و التي هي آخذة في التعقيد مع مرور الزمن .

الفرع الثاني: سيناريو الفشل:

يعتبر هذا السيناريو ذو طابع تشاؤمي، حيث يفترض في فشل الكلي للمشروع نظرا للتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول المغاربية المعنية بالمشروع.

هناك إمكانية من الممكن أن تطرح نفسها و بقوة في هذه المرحلة تحديدا و التي من شأنها التقليل من تعامل الطرف الأوروبي على الأقل في تعاملاته مع دول المنطقة المغاربية ، خاصة في ظل انفتاح دول الاتحاد الأوروبي التقليدية على نظيراتها من الدول الشرقية و هو ما حصل عام 2004 بانضمام 10 دول جديدة للاتحاد الأوروبي و هذا مصحوب بإمكانية انضمام روسيا لاحقا هذا الأمر من شأنه تمكين أوروبا من تحقيق قوة أوروبية في شتى المجالات من دون أن تلجأ هذه الأخيرة للدول الجنوبية.

هناك افتراض من شأنه أن يساهم بإخفاق ذريع لمسار التكامل في المنطقة ككل يتمثل هذا الافتراض في ترك العلاقات الثنائية الأكثر تعقيدا خارج المجال التكاملي ، نذكر على سبيل المثال الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية[170] أو الخلاف بين الجزائر و فرنسا و الذي أسهم كثيرا في عدم القدرة على توقيع اتفاقية صداقة بين الطرفين الجزائري و الفرنسي[171]، أو الخلاف المغربي الاسباني أو حتى الخلاف بين الأطراف الأوروبية نفسها، كلها مشاكل هي آخذة في التفاقم و التعقيد أكثر ، و بناء على هذا السيناريو فلا يمكن لأية سياسة مشتركة أن تتقدم في مجال التعاون فلا مجموعة 5+5 و لا مسار برشلونة أو الاتحاد الأوروبي قادر على إحداث أي حركية على هذا المستوى.

---

[170] ـ مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره ، ص 139

[171] ـ عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني (الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع 2009) ص 355

إذن و حسب هذه النظرة فإننا استحالة لأي نوع من التعاون أو الشراكة بين طرفي المتوسط ، فالجزء الشمالي المتمثل أساسا في دول الإتحاد الأوروبي دائما ما يحاولون الاستفادة من دول الجنوب وفق نظرية التشاركية الوقائية، هذه النظرية التي تعتبرها الدول الجنوبية إفراطا متزايدا في الأنانية من طرف هذه الدول.كما أن الدول الأوروبية كثيرا ما تنتقد الدول المغاربية خاصة في القضايا الأمنية والثقافية وهي تهم متبادلة لا تساعد أبدا و تقضي أي علاقة و لو في أشكالها البسيطة بين طرفي الشراكة.

الفرع الثالث: السيناريو الواقعي أو البقاء على الوضع القائم:

هذا السيناريو قائم على فرضية أساسية مفادها استمرار العلاقة بين الدول الأوروبية و نظيرتها المغاربية في نفس الاتجاه، أي نحن أمام جمود في التعاون و كل المحاولات القائمة لكسر هذا الجمود لن تتمكن من تغيير أي شيء فالعلاقة القائمة بين الطرفين الشمالي و الجنوبي تبقى في اتجاه واحد ، حيث أن الوضع الذي كان سائدا في فترات سابقة لم يتغير إطلاقا فالشمال متخوف من جنوبه و كذا إصراره على الاستمرار في سياسات الهجرة و التبادلات الثقافية و غيرها من الأمور التي لا تقبلها دول الضفة الجنوبية.

و أهم أسباب هذا الاستمرار في الأوضاع القائمة جملة من الاعتبارات أهمها:

1.الدول الأوروبية و رغم أنها لم تبقى مقسمة غير أنها ليست متحدة كفاية فأوروبا تفتقد لقاسم مشترك يمكن أن تقوم عليه توجهاتها في المستقبل.

2.الوجود الأمريكية المكثف في المنطقة و تأثيراته على العلاقات بين هذه الدول.

3.صعوبة تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

هذا السيناريو إن تحقق فمعناه أن المنطقة تتجه نحو الانفجار و الذي يأخذ أشكالا متعددة : على غرار موجات الهجرة الكثيفة نحو الشمال و الذي سيكون بأعداد كبيرة و هو ما بدأ يتحقق فعلا على أرض الواقع من خلال عمليات انتقامية في الشمال في شكل تفجيرات و اغتيالات أو تدخل عسكري مباشر، و غيرها من العواقب الوخيمة.

كما أن المتتبع لأحدث مشروع شراكة أورو متوسطية و نقصد هذا المشروع الاتحاد من أجل المتوسط فهو قائم على فكرة أساسية مفادها محاولة إبقاء الوضع على حاله في بعض الجوانب و هذا من خلال محاولة إبقاء فرنسا كفاعل بيوسياسي في المتوسط و خاصة في الامتداد الذي تراه فرنسا فناءها الخلفي و الامتداد الطبيعي لمصالحها ، و بما أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كثيرا ما نادى على ضرورة التمسك بمسار برشلونة فلا يوجد إذن تغير فعلي على مستوى الشراكة الأورو مغاربية ، فالطرف الأوروبي و خاصة فرنسا دائما ما تحاول إبقاء امتيازاتها الثقافية ة الاقتصادية و السياسية قائمة على حالها في المنطقة[172]. و ردة الفعل في نفسها من طرف الدول المغاربية من خلال النظر إلى مختلف هذه المبادرات كمحاولات لإعادة الهيمنة على دول الضفة الجنوبية ، كما أن هناك تجاهل شبه كلي لقضايا أساسية خاصة بالنسبة للدول المغاربية على غرار قضايا الصحراء الغربية و القضية الفلسطينية إضافة إلى قضايا الهيمنة الاقتصادية و السياسية.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل الذي جاء بعنوان الشراكة الأورو مغاربية حيث حاولنا التفصيل كل ما يتعلق بهذا الجانب في مذكرتنا هذه حيث جاء المبحث الأول بعنوان محطات الشراكة الأورو مغاربية وفي حقيقة الأمر هذه العملية التي جمعت بين طرفين أساسيين من المنطقة المتوسطة، كما تطرقنا إلى أهم مجالات الشراكة الأورو مغاربية، كما أوضحنا ظاهرة الهجرة في الفضاء الأوروبي وما هي أسبابها الحقيقية وكذا تأثيرها على العلاقة بين دول الضفة الشمالية والجنوبية وسوء الحظ دائما كان هذا

[172] - بخوش مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 140

التأثير سلبيا بشكل عام الأمر الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة على مصالح الأطراف الشريكة.

كما أننا استخلصنا بأن الأهداف الحقيقية لهذا الشراكة دائما ما تكون في شق واحد أي في مصلحة دول الاتحاد الأوروبي على حساب الطرف المغاربي مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والأمنية.

وفي المبحث الثاني أهم مراحل الشراكة الأورو جزائرية وأهم انعكاسات هذه الشراكة على الجزائر، وفي المبحث الثالث استخلصنا أهم سيناريوهات المتوقع حصولها وهي:

سيناريو الكارثة التي تحل على الجميع والذي هو بمثابة النظرة المتشائمة والسلبية لهذه الشراكة.

سيناريو الوضع الراهن والذي يرى بأن مستوى العلاقة بين هذين الطرفين باقي في مكانه لا محالة

سيناريو المنطقة المزدهرة والآمنة والذي هو بمثابة النظرة التفاؤلية للوضع العام في المنطقة وهو مثالي نوعا ما وهو ما رأيناه في بحثنا هذا.

خـــــــــاتمة

وفي نهاية هذه المذكرة فالشراكة الأورومغاربية تمثل تحديا حقيقيا لمختلف الأطراف المشاركة فيه نظرا لضرورة الوصول إلى نتائج ايجابية وهذا من اجل تحسين الأوضاع السائدة في المنطقة فمن دون الوصول إلى النتائج المرجوة والمتمثلة أساسا في بناء جسور مشتركة نحو التطور والرفاء في المتوسط الواحد، تبقى الأوضاع السائدة من تدهور اقتصادي لا استقرار سياسي وكذا تمايز ثقافي آخذة في الاتجاه العكسي أي نحو السيناريو الكارثي ولسوء الحظ هو ما نشاده في زمننا هذا.

كما انه يبقى أكثر من الضروري تحقيق اندماج إقليمي شامل وهذا لن يكون إلا من خلال تنازل كل طرف من هذه الإطراف المعنية عن جزء من مصالحها، وهذا ضروري من اجل تحقيق الهدف المنشود خاصة ونحن نعيش في زمن التكتلات الإقليمية والتي أصبحنا نلاحظ مدى أهميتها خاصة عندما نلاحظ بعض الأمثلة ولعل خير دليل على ذلك هو الاتحاد الأوروبي في حد ذاته، فمن خلال توحد أطرافه في مختلف المجالات لاحظ الكل المزايا التي حققتها الأطراف المشاركة فيه، فصحيح أن أهدافه لم تكن محققة بشكل كلي إلا أن نسبة كبيرة منه قد تحققت على ارض الواقع.

المنافسة العالمية على المنطقة المتوسطية بشكل عام تحتم على أطراف هذه الشراكة المضي قدما في سبيل الوصول إلى اتفاقيات حقيقية من اجل التعاون المتبادل والحقيقي، فتزاوج الإمكانيات المتاحة على مستوى الدول المغاربية من طاقة وعوامل بشرية مع الخبرة الأوربية من شانها إحداث نقلة نوعية لأقطار هذه المنطقة.

كما أن الساسة الأوروبيون في الأساس يعملون على تجسيد روح الانقسام داخل المنطقة الأورومغاربية خاصة من خلال محاولات بناء قلعة أوروبية محصنة بأسوار متينة في وجه القادم من الجنوب من الدول المغاربية، حيث أن حرية الحركة أو حرية انتقال الأفراد هي محدودة جدا وهي آخذة في التدهور وهذا آمر غير مقبول بالمرة خاصة إذا ما قارنا هذه النقطة بمقولة الحريات الأربعة والتي تنادي بحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات، السلع والأشخاص.

إذن فنحن أمام استمرارية حقيقية في سياسات الهيمنة الغربية بشكل عام والأوروبية خاصة فلا يمكن الحديث عن أي تعاون في ظل استمرار هذه السياسات، فنحن أمام تطبيق

حقيقي لنظرية التبعية والتي يؤكد من خلالها العلاقة الواقعية ما بين المركز المتمثل في الدول الأوروبية والأطراف المحيطة به والتي لا تتعدى في كونها دولا تابعة للمركز، ومسار برشلونة الموقع عام 1995 وكل السياسات اللاحقة هي تجسيد مريح لهذه الأفكار ولكن هناك نوع من تجديد القوالب مع بقاء المضمون، فمنذ هذه السنة شهدنا العديد من اللقاءات التي جمعت كل الأطراف من اجل تطوير شامل للمنطقة غير أن كل القرارات والتوصيات النهائية تبقى من صنع الدول الأوروبية والدول المتوسطية والدول المغاربية لم تخرج عن طابع العلاقة التقليدي أي كمستهلك لهذه الاقتراحات المفروضة، فنحن أمام لا توازن خطير في هذه الشراكة ولم نتمكن من الوصول إلى صيغ متعددة الأطراف والمصالح.

كما أن مضمون هذه العلاقة يبقى مجسدا فدول الاتحاد الأوروبي تحاول تحقيق مشاركة أورومغاربية، والهدف من ذلك ليس التعاون أنما محاولة التصدي للأخطار الناجمة عن الدول المغاربية كالإرهاب المخدرات، الهجرة...ولسوء الحظ فالدول المغاربية لا تزال متفرقة ولم تنجح إلى يومنا هذا في تحقيق اتحاد مغاربي يتجاهل الاختلافات السياسية البائسة، وتبقى هذه الدول متفرقة كل طرف يتجاور بمفرده، وهذا ما يجعل تفاوت القوى في التفاوض أي دولة مغاربية تحاور دولا أوروبية الأمر الذي يؤدي بهذه الدول دائما إلى التنافس في تقديم التنازلات للطرف الشمالي لا غير.

كما انه حان الأوان من اجل استبدال كل السياسات السابقة بسياسات مشاركة وتعاون يساهم في وضعها كل الأطراف والمصالح إي الطرف الشمالي ونظيره الجنوبي، وهذا من اجل توضيح الرؤى وهل العملية أكثر براغماتية، مع المسارعة في حل العديد من القضايا الشائكة التي تقف عثرة كبيرة أمام هذه الدول.

وفي الأخير الشراكة اليوم لم تعد خيارا بالنسبة للدول المغاربية خاصة والعربية عامة وإنما هي واقع مفروض عليها ويتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة والتخطي العقلاني لأعبائها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

باللغة العربية:

1- إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام (المملكة العربية السعودية، دار المجتمع العلمي، 1990)
2- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: د.ط 1985).
3- إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990).
4- إسماعيل قيرة، علي غربي، فضيل دليو، صالح فيلالي، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
5- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، 1995-2008، تر: د. سليمان الرياش، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
6- جمال الشلبي، العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة (عمان:دار الفارس للنشر و التوزيع 200)
7- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006.
8- جوف أدمون، علاقات الدولية، تر: منصور القاضي (بيروت، مجد، ط 1، 1993).
9- جيمس دورتي، روبرت بالستقراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: د. وليد عبد الحي (بيروت: مجد ط 1، 1985).
10- خليل حسن، قضايا دولية معاصرة(بيروت:دار المنهل اللبناني، ط 1،2007)
11- زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية (بيروت: دار الجيل، 1999).
12- سالم برقوق، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي ، (طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، 2009)
13- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين واقع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011).
14- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط 1، 2009).
15- صالح عرفة عبد السلام، المنظمات الدولية والإقليمية (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999).

16- عامر مصباح، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009).
17- عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1996).
18- عبد القادر رزيق المخادمي ، الاتحاد من أجل المتوسط- الأبعاد و الآفاق – (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009)
19- عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني (الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع 2009)
20- عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية (طرابلس: الجامعة المفتوحة، ط 4، 1998).
21- علوان خضير عبد الكريم، الوسيط في القانون الدولي العام (الأردن، مكتبة دار الثقافة 2002).
22- علي شفيق علي العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1991).
23- فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، (بغداد: مطبعة شفيق، 1975).
24- فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد والعشرين (مصر: اتيراك للنشر والتوزيع، د.ت.ن).
25- لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية ما بعد الحرب الباردة (1991- 2008)، (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط 1، 2010).
26- مايكل ويليز ،إفريقيا بعد 11 سبتمبر:استراتيجيات الانخراط و التعاون، تر: كاظم هاشم نعمة(ليبيا:منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، جويلية 2003
27- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2011).
28- محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية الوطن العربي، دراسة إقليمية، (الأردن: دار اليازوري العلمية، ط 1، 2011).
29- محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر 1980، د.ط).

30- محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر 1980، د.ط).
31- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت: دار النهضة العربية، 1972).
32- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1977).
33- محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1987).
34- محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة، (لبنان: مجد، ط 1، 2002).
35- محمد نصر مهنا، أصول العلاقات الدولية (الإسكندرية، منشأة المعارف، 1990).
36- محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصر (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002)
37- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006)
38- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة، (بيروت، معهد الإنماء العربي، ط 1، 2002).
39- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية (ليبيا: جامعة نلصر، 1991).
40- ناصيف يوسف حقي، النظرية في العلاقات الدولية (يروت: دار الكتاب العربي، 1985).
41- وليد عبد الحي ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام و النشر،د س)

باللغة الأجنبية:

1- Georges mutin, Géographie du monde arabe, 3ème édition mise a jour et augmentée, Georges mutin.

2- louis,blin et benoit parisont, les relations économiques entre la CEE et pays de Maghreb, le Maghreb et la France , édition CNRS,1992,

3- Marie FR ancoise lambouze, le pertinacité de l'union européenne avec les pays tiers, conflit et convergences, brus celles: brillant 2000

4- nadia hamour, l'Europe et le monde arabe depuis 1914 , elltpses édition marketing s.a paris, cedex 15, 2009,

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

1- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية للإعلام، جامعة الجزائر، 2001.

2- بوعلي هشام، الشراكة الأورو-متوسطية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2008.

3- تقمونين إبراهيم، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية: التنافس الأمريكي نموذجا" رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2005.

04- حسين بومدين، مزايا وتكاليف الاتفاقيات الأورو متوسطية، لرسالة لنيل شهادة المجستير في المالية العامة، جامعة تلمسان، 2003.

05- رقية العاقل، الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

06- سمير الباح "البعد الأمني في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية وخصوصيات المغرب العربي "رسالة ماجستير" العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، 200-2001.

07- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة الدول المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة دكتورة دولة، جامعة الجزائر، 2004.

08- صماره محمد سليم، "التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية" رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

09- عبد الله راقدي، مفاوضات الشراكة الأوروبية الجزائرية، تغيير المستوى التفاوضي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 2003.

10- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقيميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، شهادة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006.

11- قاسم نادية، ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط" رسالة لنيل شهادة ماجستير جامعة الجزائر، 2002، ص 35.

ثالثا: المقالات:

باللغة العربية:

1- إيلين لابيسون، thinkong, about the méditerranéen méditerannanéen quartly ترجمة السيد يسين، مجلد أول، 1990

2- جمال الدين البيومي، مصر والاتحاد الأوروبي، ماذا تريد أوروبا؟ "مجلة السياسة الدولية" عدد 142 أكتوبر 2007.

03- رضوان سمير، هجرة العمالة في القرن 20، السياسة الدولية، المجلد 41، ع 165 يوليو 2006.

04- طه المجدوب، الأمن الأوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية، مجلة الأهرام، السياسة الدولية، السنة 32، العدد 124، أبريل 1996.

05- عبير الغدور، الشراكة الأوروبية مع العرب واسرائيل...دراسة مقارنة، سياسة دولية،عدد 165 يليو 2006

06- فاروق شام، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، التكامل الاقتصادي العربي عالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، مداخلة ألقيت في ندوة دولية 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

07- كارن أبو الخير ، ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة و الإسلام ،السياسة الدولية ، عدد 182،أكتوبر 2010

08- محمد أبو العينين، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة السياسة الدولية، العدد 140، ابريل 2000.

09- محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط...من برشلونة إلى سياسة الحوار،السياسة الدولية ، مصر ،ع 163،يناير 2006.

10- محمد قويدري، أثر مشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي" تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، مداخلة ألقيت في ملتقى 89-30 أكتوبر 2001، جامعة فرحات عباس، سطيف.

11- مسعود حمودة عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال مجلة الحقيقة ،ع 02 جامعة أدرار مارس 2003

-12مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط،السياسة الدولية، عدد 174،أكتوبر 2008

13- مصطفى عبد العزيز، "السوق الأوروبية المشتركة ودول البحر الأبيض المتوسط". السياسة الدولية عدد 62، أكتوبر 1971.

14- هشام بشير الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، السياسة الدولية،ع 179 جانفي 2010 ص 170

15- المفوضية الأوروبية، دعم القطاع الخاص بتونس" مجلة الشراكة الأوروبية المتوسطية، مارس 1997.

باللغة الأجنبية

1- M TRIBALAT « IMMIGRATION » CAHIER FRANÇAIS , N°291 MAI,JUIN
2- P.Geoge , Les Migrations Internationales,Paris , Presses Universitaires De France 1976,
3- Robert Bistolfi "l'Europe et la méditerranée: une entreprise virtuelle "confluences méditerranée n°35, paris.

رابعا: ملتقيات:

1- عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة الفرص والتحديات، التكامل العربي الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية/ مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي، 8-9 ماي 2004.

2-عياد محمد سمير، الهجرة في المجال الأورو متوسطي، في ملتقى دولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة 2008

خامسا: التقارير

1-تقرير بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، ربع قرن من التعاون، الاتحاد الأوروبي، (د.ت.ن).

2-بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، "دعم تحديث الشرطة الجزائرية" الاتحاد الأوروبي

سادسا: الجرائد:

باللغة العربية:

1-حفيظ "تنازلات الطرفين أدت إلى الإسراع في تجسيد المشروع" جريدة الخبر الأسبوعي عدد 145 منم 10 إلى 16 ديسمبر 2001،

2- سفيان بوعياد، اتفاق الشراكة كارثة على الاقتصاد الوطني، جريدة الخبر، عدد 4477، 18 أوت 2005.

3-سعيد مقدم ، من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من اجل المتوسط،صوت الأحرار، العدد 3066. 23/03/2008

4-ع. سعاد، على الحكومة التراجع عن تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى حين، جريدة الخبر عدد 4486، 29 أوت 2005،.

5-كمال زايت، الجزائر توقع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" جريدة الخبر الأسبوعي عدد 145 من 10 إلى 16 ديسمبر 2001.

6-مؤشرات جريدة الخبر الأسبوعي، عدد 210 من 8 إلى 14 مارس 2003

باللغة الأجنبية:

1-CHANIA OUKAZI « d'envoi de négociation » ALGERIE-EUROPIENE : coup El Witan N1913, le 04/03/1997.

2- H.BARTI : sommet de Barcelone : uncode deconduit antiterroristea défaut.

3- L'accord D'association ALGERIE-UNION EUOPEENE » le quotidien d'Oran , 24 décembre 2001.

4- Mourad Benachnho. L'accord d'association avec L'union Européenne Aube d'une nouvelle ére ou simplement ?. Le Quotidien D'ORAn N2013 le 08/12/2001.

سابعا: المواقع الالكترونية:

1-أحمد تلاوي، القمة اليورو-متوسطية، اتجاه غير واضح http//:www.Ikhwanonline.com/htm: 14:50.30/03/2015

2-السيد ياسين "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية" محاضرة ألقيت بمؤتمر استراتيجيات متوسطية، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط منشورة في موقع http//:www.ramses2.m.msh.univ-air.ff.30/01/2015

3-عبد الفتاح العموص ،المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية في http ://www.doc.alhatoo.net.ma/IMG/doc/AFKAR7.5.doc

4-المنذر الرزقي، حوار 5+5 دفع جهوي لمسار إقليمي في:
http://www.abhatoo.net.ma/ 13.09/2015.03.12
5-تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، CNN.Arabic.com
.25/11/2005
6-الجزائر عندما لا تكفي اللافتات الرمزية – حقوق الإنسان واتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
http ://europa eu int/comm/europeaid/projects/med/index

الفـــهرس

مقدمة.....أ

الفصل الأول: السياق العام للعلاقات الأورو مغاربية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية.....02

المطلب الأول: ماهية العلاقات الدولية.....02

الفرع الأول: التعريف بالعلاقات الدولية.....02

الفرع الثاني: النشأة والتطور التاريخي.....04

المطلب الثاني: أهداف العلاقات الدولية وعواملها.....07

الفرع الأول: أهداف دراسة العلاقات الدولية.....07

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية.....08

المطلب الثالث: المقاربات النظرية للعلاقات الدولية.....12

الفرع الأول: النظريات التقليدية.....12

الفرع الثاني: نظريات المعاصرة.....16

المبحث الثاني: دراسة الجيو استراتيجية طرفي العلاقات الأورو مغاربية.....19

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.....19

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط.....20

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للبحر المتوسط.....21

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي.....23

الفرع الأول: مسار التطور التاريخي لتأسيس الاتحاد الأوروبي.....23

الفرع الثاني: مبادئ ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.....25

المطلب الثالث: منطقة المغرب العربي.....27
الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة المغرب العربي.....27
الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للمغرب العربي.....30
المبحث الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الأورو-مغاربية.....32
المطلب الأول: مرحلة التعاون الأورو-مغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة "
PMG".....33
الفرع الأول: مرحلة الستينات.....33
الفرع الثاني: مرحلة السبعينات.....33
المطلب الثاني: مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطية الجديدة.....43
الفرع الأول: عوامل بروز السياسة المتوسطية الجديدة.....35
الفرع الثاني: مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة.....36
المطلب الثالث: مرحلة الشراكة الأورو-مغاربية.....37
الفرع الأول: مفهوم الشراكة.....37
الفرع الثاني: أبعاد ومجالات الشراكة.....39
خلاصة الفصل:.....42

الفصل الثاني: الشراكة الأورو مغاربية

المبحث الأول: محطات الشراكة الاورومغاربية وواقعها..... 44
المطلب الأول: محطات الشراكة الاورومغاربية.....44
الفرع الأول: مجموعة دول غرب المتوسط (5+ 5)..... 44
الفرع الثاني:مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.....47

الفرع الثالث: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.....50
المطلب الثاني:واقع التعاون الأورو مغاربي.....51
الفرع الأول:أولوية الجانب الاقتصادي في الشراكة الأورو مغاربية.....52
الفرع الثاني: أولوية البعد السياسي في الشراكة الأورو مغاربية.....54
المطلب الثالث: الهجرة وتأثيرها على الشراكة الأورو مغاربية.....55
الفرع الأول: المقاربة النظرية لدراسة ظاهرة الهجرة.....56
الفرع الثاني:أسباب ظاهرة الهجرة.....58
الفرع الثالث: أهمية الهجرة وتأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية.....63
المبحث الثاني: الشراكة الأورو- جزائرية.....65
المطلب الأول: مراحل الشراكة الأورو- زائرية:.....65
الفرع الأول: مرحلة التعاون الأوروبي الجزائر يقبل برشلونة.....66...
الفرع الثاني: مرحلة المفاوضات في إطار الشراكة..... 70
المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأورو- جزائري..... 74
الفرع الأول: الشراكة السياسية والأمنية..... 75
الفرع الثاني: الشراكة الاقتصادية والمالية..... 78
الفرع الثالث: الشراكة الاجتماعية والثقافية..... 85
المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة على الجزائر..... 87
الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية للشراكة على الجزائر..... 87
الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية للشراكة على الجزائر..... 89
المبحث الثالث: تحديات الشراكة الأورو مغاربية ومستقبلها.....91

المطلب الأول: تحديات الشراكة الأورو مغاربية.....91
الفرع الأول: تنامي التيارات المتطرفة في المنطقة الأورو مغاربية..... 92
الفرع الثاني: إتباع سياسات انعزالية بين ضفتي المتوسط.....95
المطلب الثاني: سيناريوهات الشراكة الأورو مغاربية..... 97
الفرع الأول: سيناريو النجاح.....98
الفرع الثاني: سيناريو الفشل.....99
الفرع الثالث: السيناريو الواقعي أو البقاء على الوضع القائم..... 100
خلاصة الفصل.....103
الخاتمة 104.....
.....
.....

ملخص

ملخص:

العلاقات الأورو مغاربية (الشراكة نموذجا)

تناولت هذه الدراسة العلاقات الأورو مغاربية (الشراكة نموذجا) حيث أن هذه المنطقة الأورو مغاربية شهدت تطورات هامة وعلى مختلف المجالات، خاصة بما أنها

من أهم المناطق على المستوى الدولي ككل وليس الجهوي فقط نظرا لموقعها الجغرافي والذي يجعلها كما يعتبرها العديد من الأخصائيين بمثابة المنطقة المركزية عالميا فهي نقطة التقاء القارات الثلاثة (أوروبا،أسيا،إفريقيا) كما تمتلك هذه المنطقة عدة ممرات ومخارج تجعلها مطلة على العالم كله، هذا على مستوى الموقع الجغرافي،أما على الصعيد الاقتصادي فهذه المنطقة تمتلك بحق كل مقومات التطور وهذا بما تملكه من خيرات طبيعية كالطاقة بأنواعها وثروات زراعية ومؤهلات اتصال...

وعلى المستوى الإنساني نجد المنطقة المتوسطية عامة بأنها من أكثر المناطق

ثراءا ثقافيا ودينيا، فاعرق الحضارات الإنسانية قامت على ضفاف المتوسط والديانات السماوية الثلاثة(اليهودية-المسيحية-الإسلام) ظهرت وترعرعت في هذه المنطقة.

وغيرها من العوامل التي تجعل المتوسط من أهم المناطق و أكثرها تأثرا وتأثيرا على الصعيد الإقليمي و الدولي.

إذن فأهمية هذه المنطقة و حساسيتها جعلتها أمام تحديات كبيرة خاصة في ظل الأوضاع العامة السائدة و التي سمتها الرئيسية اللاإستقرار وفي مختلف القضايا.

حيث أن المنطقة الأورومغاربية أمام تحديات اقتصادية مفادها التفاوت في درجة التطور الاقتصادي بين الطرفين الأوروبي و المغاربي،كما تبرز معطيات سياسية وأمنية هي آخذة في التطور و بسرعة شديدة و لكن معظم الأحيان نحو الجزء السلبي خاصة فيما يتعلق بقضايا الإرهاب والمخدرات والإجرام...إضافة إلى التناقضات الثقافية والفكرية الكبيرة في المنطقة ككل والتي بدورها كثيرا ما تتجه نحو التأزم واللاتفاهم بين الطرفي المعادلة أي الجانب الأوروبي وما قابله في ذلك الجانب المغاربي.

لكن و أمام هذه التحديات العميقة لا ينبغي لأي طرف البقاء كمتفرج فقط على هذه المعطيات خاصة وأنه وأمام أي مؤشر من هذه المؤشرات المذكورة،فكل طرف في حوض المتوسط سيتأثر لا محالة بالوضع العام هناك وفي أي مجال اقتصادي،سياسي أو ثقافي.الأمر الذي يطرح فكرة الشراكة بين مكونات هذه المنطقة..

يعتبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة و المتوازنة لضفتي البحر المتوسط.

و من هنا يمكن و ضع الإشكالية التالية: **ما طبيعة العلاقات الأورو مغاربية؟ وما هي أهم أهداف المسطرة للشراكة؟**

و تم التطرق بطبيعة الحال إلى مجموعة تساؤلات فرعية خلال مختلف فصول البحث هي:

- ما هي الأهمية النسبية لمنطقة المتوسط؟

- ما هي أهم محطات الشراكة الأورومغاربية؟

- ما هي انعكاسات هذه الشراكة على الجزائر؟

- ما هي أهم تحديات هذه الشراكة الأورو مغاربية وما هو مستقبلها؟

ومن أجل التحكم الأمثل في هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على الفرضيات المناسبة وتمت صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

تبرز طبيعة العلاقات الأورومغاربية من خلال الأهداف المسطرة للشراكة

و للإجابة على الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

- يرتهن مشروع الشراكة الأورومغاربية بمدى البعد الذي تعكسه هذه الشراكة

-مستقبل العلاقات الأورومغاربية يرتبط بمدى فشل أو نجاح الشراكة بين الضفتي.

ولهذا خصصنا لمعالجتها فصلين:

تناولت في الفصل الأول من هذه الدراسة مجموعة من الأسس التي ترتكز عليها إذ أنه يشمل على ثلاث مباحث، أول مبحث تطرقت فيه إلى الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية (تعريفها، نشأتها، أهدافها وعواملها، المقاربات النظرية للعلاقات الدولية) ثم حاولت في المبحث الثاني بتقديم د راسة جيوإستراتيجية لطرفي العلاقات الدولية (البحر الأبيض المتوسط، الاتحاد الأوروبي، منطقة المغرب العربي) أما المبحث الثالث يتضمن التطور التاريخي للعلاقات الأورو مغاربية.

أما الفصل الثاني يتضمن ثلاث مباحث المبحث الأول محطات الشراكة الأورو مغاربية واقعها، وتناولت في المبحث الثاني الشراكة الأورو جزائرية وانعكاساتها أما المبحث الثالث تحديات الشراكة الأورو مغاربية ومستقبلها.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن العلاقات الأورو مغاربية مرت بعدة مراحل وهدفها الرئيسي إقامة منطقة لتبادل الحر بين الضفتين.

- أن الشراكة الأورو مغاربية تمثل تحديا حقيقيا لمختلف الأطراف المشاركة فيه نظرا لضرورة الوصول إلى نتائج إيجابية وهذا من أجل تحسين الأوضاع السائدة في المنطقة.

- المنافسة العالمية على المنطقة المتوسطية بشكل عام تحتم على الأطراف هذه الشراكة المبنية قدما في سبيل الوصول إلى اتفاقيات حقيقية من أجل التعاون المتبادل الحقيقي.

- الشراكة اليوم لم تعد خيارا بالنسبة للدول المغاربية خاصة والعربية عامة وإنما هي واقع مفروض عليها.